تحرير: خليل كلفت

خارطة اليسار العربي

تونس - مصر - اليمن
السودان - المغرب - الجزائر

2014

يتحمل الباحثون وحدهم المسؤولية عن مختلف الآراء الواردة في هذا الإصدار، ولا يعبر محتوى هذا الإصدار تحت أي ظرف من الظروف عن أراء مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا.

تم تحرير هذا الإصدار من قبل الأستاذ خليل كلفت.

قائمة المحتويات

مقدمة من مؤسسة روزا لكسمبورغ 6

مقدمة: عن اليسار العربي والثورات العربية 8

خارطة اليسار التونسي 18

الحركات اليسارية في مصر 46

مشهد اليسار اليمني المعاصر 70

اليسار في السودان: موارده وتحدياته المعاصرة 104

اليسار المغربي ... واقع الأزمة ومخاض التغيير 128

الحركة اليسارية في الجزائر: أسطورة لتمجيد الأمل 154

روابط مفيدة 180

مقدمة من مؤسسة روزا لكسمبورغ

تهتم مؤسسة روزا لكسمبورغ بمجموعة من المواضيع المتعلقة بالحياة السياسية التقدمية بألمانيا داخل و خارج البرلمان. كمنظمة مرتبطة بحزب اليسار الألماني، نعمل كخلية للتفكير لصالح طيف واسع من المجموعات الألمانية والمنظمات، والحركات التي تناضل من اجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية المباشرة.

بالرغم من اختلاف السياقات إلا أن التطورات داخل اليسار السياسي تفرز نتائج متشابهة : تشتت للمجهودات نظرا لعدم توحيدها. علاوة على ذلك، وبرغم أن القوى اليسارية تتطرق لقضايا اجتماعية إلا انها ليست دائماً جذابة للجماهير المستهدفة وبناء على ذلك نطرح الأسئلة التالية: ما هي الطريقة المثلى لتنظم الأحزاب السياسية؟ كيف يمكن للأحزاب أن تساعد على تطور الحركات الاجتماعية والعكس بالعكس؟ كيف يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية التي نصارع من أجلها في عالم تحكمه العولمة؟ من هم شركاؤنا في النضال من أجل هذه المبادئ؟ يبدو أن عدد الأسئلة يفوق الأجوبة.

في ألمانيا وفي مجمل البلدان الأوروبية، نجد ارتفاعا لخيبة الأمل عند الجماهير من الأحزاب (التقليدية) والسياسة البرلمانية. ويترجم ذلك بتراجع عدد اجمالي أعضاء الأحزاب (دون احتساب الأعضاء الناشطين). في أغلب الأحيان يجد الناس طرق أخرى للتنظم من خلال مبادرات سياسية واجتماعية واسعة النطاق. لكن يبدو أن هذه المبادرات قصيرة العمر ولا تدوم كثيرا، مما يؤكد أمس الحاجة لنشأة أحزاب سياسية قوية ومستدامة وذات جذور اجتماعية.

تشهد مختلف البلدان العربية تطورات متشابهة. التناقضات بين مختلف الايديولوجيات والممارسات اليسارية تبدو واضحة في عدة بلدان. الكثير من الأحزاب والحركات يتم تهميشها، والبعض الآخر يفتقد للديمقراطية الداخلية، مما يؤدي إلى عدم اجتذاب هذه الأحزاب للنشطاء الشبان وبالتالي لا تصبح دعائم

واعـدة فـي النضـال لإرسـاء مجتمـع ديمقراطـي. العقبـات تبـدو سـاحقة أمـام السـبل العمليـة لتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة، نظـرا لعـدة أسـباب ومنهـا: تفاقـم الديـن الخارجـي وتداعياتـه، اسـتنزاف أو اسـتغلال اليـد العاملـة المحليـة والمـوارد عـلى يـد المسـتثمرين الأجانـب، بالإضافـة الى اتفاقيـات التجـارة الحـرة الـتي لا تعـود بالفائـدة إلا عـلى الأنظمـة الاقتصاديـة القويـة عـلى المـدى الطويـل.

هـذه الدراسـة تـأتي فـي إطار مجهـودات مؤسسـة روزا لكسـمبورغ لفهم وتحليـل مكونات اليسـار فـي العالـم. تجـدون فـي نهايـة هـذا الكتـاب قائمـة بالروابـط الالكترونيـة لهـذه المطبوعـات. "مـن الثـورة إلى التحالـف: الأحـزاب اليسـارية الراديكاليـة فـي أوروبـا" يحلـل وضـع الأحـزاب اليسـارية فـي أوروبـا، والـذي تصـدر ترجمتـه للعربيـة قريبـا مـن خـلال مكتبنـا. وكتـاب آخـر يرصـد وضعيـة اليسـار فـي بلـدان المـشرق العـربي أصـدره مكتـب المؤسسـة بـرام اللّـه فـي بدايـة عـام 2014 تحـت عنـوان "إطلالـة أوليـة عـلى اليسـار فـي المشرق العـربي".

نطمـح أن تسـتخدم هـذه المـادة البحثيـة كأسـاس لبدايـة مشـوار مـن تقاسـم للتجـارب والتحليـلات كي نستفـيد مـن الخـبرات والممارسـات المختلفـة لبعضنـا البعـض. نأمـل أن تكـون هـذه الدراسـة مسـاهمة بسـيطة فـي تطويـر فهمنـا للعمليـات السياسـية فـي السـياقات المختلفـة والنهـوض بالتشـبيك بـين الأطـراف والدوائـر التقدميـة عـبر الحـدود والقـارات. الهـدف فـي النهايـة هـو إعـادة إحيـاء القيـم التقدمية والممارسـات السياسـية عـلى أسـس مـن العدالـة الاجتماعيـة والمسـاواة.

بيتر شيفر

مدير مكتب شمال إفريقيا | مؤسسة روزا لكسمبورغ

سبتمبر 2014

عن اليسار العربي والثورات العربية

خليل كلفت

كاتب ومترجم مصري. كتب في السبعينيات العديد من المقالات والكتب في السياسة. في الثمانينات والتسعينات عمل في مجال إعداد المعاجم اللغوية، والترجمة عن الإنجليزية والفرنسية. نشر مقالات ودراسات سياسية وثقافية ولغوية عديدة. من مؤلفاته اللغوية: "من أجل نحو عربي جديد"، ومن ترجماته كتاب توكفيل: "النظام القديم والثورة الفرنسية". جمع كتاباته عن ثورة يناير في خمسة كتب تُنشر تباعا.

اكتسب اليسار العربي سماته النوعية، االتي تميزه عن اليسار في البلدان الصناعية المتقدمة في الشمال/الغرب، من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية االتي نشأ في إطارها. وجاءت تطورات سياسية متنوعة في منطقتنا وفي العالم طوال أكثر من قرن بسمات مميزة جديدة.

وقد نشأ اليسار في سياق الإطار الاقتصادي السياسي العام المتمثل في التبعية الاستعمارية في بلدان عربية كانت أغلبها مستعمرات وبعضها أشباه مستعمرات، سيطرت عليها جميعا الإمبرياليتان البريطانية والفرنسية، باستثناءات مثل إيطاليا في ليبيا. وكان من المنطقي أن يفرض واقع التبعية الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة قضايا بعينها: فرضت البنية الاجتماعية الاقتصادية التابعة للاقتصاد الرأسمالي العالمي القضية الوطنية بجانبيها المترابطين: التحرر من التبعية الاقتصادية وخلق مجتمع رأسمالي حديث يقطع الطريق أمامه القفصُ الاستعماري الحديدي، والاستقلال السياسي عن طريق طرد الاحتلال العسكري الذي والتخلص من الإدارة الاستعمارية لهذه البلدان العربية.

وفي هذا الإطار نشأت رأسماليات عربية تابعة، وانطلقت بقيادتها حركات وأحزاب استقلالية قومية، ونشأت حركات وأحزاب وطنية/قومية لشرائح طبقية برجوازية صغيرة وغيرها بدت متناقضة المصالح ليس فقط مع الاستعمار بل كذلك مع الرأسمالية القومية التابعة، كما وقعت انقلابات عسكرية في سياق قضية الاستقلال الوطني،

بدت معادية للإقطاع والرأسمالية التابعة. وعندما جاء زمن استقلال المستعمرات في أعقاب الحرب العالمية الثانية في الأربعينات والخمسينات والستينات تحولت هذه الحركات والأحزاب والانقلابات تدريجيًّا إلى طبقات رأسمالية حاكمة كرأسماليات دولة أو رأسمالية خاصة أو كشراكة بينهما. وكان لا مناص من أن تبقى البلدان العربية في إطار التبعية الاقتصادية بحكم بنية اقتصادها رغم شعارات الاستقلال، وذلك بسبب العائق الاستعماري المباشر، وعقلية مدرسة التبعية االتي تربت فيها هذه الرأسماليات الجديدة االتي تكونت من أنقاض الرأسماليات الكولونيالية السابقة، وارتفعت شعارات استقلالية وحتى اشتراكية ضللت الشعوب باسم الاستقلال مرة، وباسم الاشتراكية مرة أخرى.

وكان من المنطقي والتاريخي أن تعجز الرأسماليات الوطنية/القومية التابعة عن تحقيق أيّ شعار كبير من شعاراتها البراقة، وانتهت هذه البلدان إلى التراجع التاريخي الشامل بعيدا عن الاستقلال والاشتراكية، بحكم طبيعتها الرأسمالية، وساد الاستغلال الفاحش بمعدلات بالغة الارتفاع، وعمَّ الفساد الشامل للدولة والمجتمع والسكان، وتدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتؤدي إلى حدود قصوى للديكتاتوريات العسكرية والبوليسية، وتفاقم الفقر والإفقار رغم مكاسب اشتراكية مزعومة، وتفاقمت مصادرة الحياة السياسية من خلال حظر الأحزاب السياسية اليسارية والليبرالية أو ترويضها وتقزيمها فقامت تعددية صورية متقلصة عدديا ومنعزلة جماهيريا وفقيرة فكريا وانتهازية سياسيا وذيلية للسلطة الطبقية الاستبدادية، وكل هذا باسم الديمقراطية السليمة أو الديمقراطية الاجتماعية، وبفضل متلازمة الفقر والجهل والمرض نشأت بيئة وخيمة صارت مرتعا خصبا للتدهور الثقافي والرجعية الدينية وحركاتها الأصولية الجهادية الإرهابية الواسعة الشعبية االتي يتغذى انتشارها على بؤس الشعب اقتصاديا وفكريا، ماديا وروحيا.

ويمكن إيجاز بعض الخصائص النوعية المميزة لليسار العربي ونضالاته في عدد من الجوانب الأساسية:

يتلخص تاريخ البلدان العربية في العصر الحديث في إخضاعها للإمبريالية البريطانية والفرنسية، ونشأة رأسماليات قومية تابعة فيها، وعجْز تطورها الاقتصادي بحكم تبعيته وكذلك عجْز ثوراتها بحكم طبيعتها كثورات شعبية خالصة استقلالية أو احتجاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجماهير الشعبية، بعيدا عن أن تكون ثورات اجتماعية-سياسية، عن إخراج هذه البلدان من حظيرة التبعية، وعن كل تحديث اقتصادي أو ثقافي. وأدى كل هذا إلى تشكُّل ما يسمَّى

بالعالـم الثالـث ببلدانـه االـتي تسـود فـيها رأسـماليات تابعـة وريعيـة وبقايـا قبـل-رأسـمالية تسـير عـلى طريـق التراجـع التاريخـي الشـامل، مثـل بـاقي بلـدان مـا يسـمَّى بالعالـم الثالـث، ليـس إلى مجـرد التهميـش بـل إلى مـا هـو أخطـر لأنـه تراجـع تاريخـي يمـس بقـاء هـذه الشـعوب.

وحكمـت أوضـاع التبعيـة القديمـة والجديـدة فـي مـصر، عـلى سـبيل المثـال، عـلى ثـورة 19، وعـلى تداعيـات انقـلاب 52 العسـكري، وعـلى ثـورة ينايـر 2011، بحـدود قاسـية وبعيـدة عـن إحـداث تطـور جـذري عـلى طريـق التصنيـع والتحديـث والاسـتقلال والخـروج مـن التبعيـة. وتكـررت هـذه المسـارات فـي مختلـف البلـدان العربيـة.

وكانـت بدايـة نشـأة اليسـار العـربي ومسـار تطورهـا متزامنـا إلى حـد كبـير مـع قيـام الاتحـاد السـوفييتي وقيـام مـا سُـمِّيَ بالمعسـكر الاشـتراكي، وانـدلاع حركـة تحـرر وطـني واسـتقلالي واجتماعـي فـي المسـتعمرات وأشـباه المسـتعمرات فـي إطـار التحـرر مـن الاحتـلال الاسـتعماري والإدارة الاسـتعمارية، وكذلـك فـي إطـار أوسـع مـن الحـركات الشـعبية الاسـتقلالية والاجتماعيـة المسـلحة وخاصـة فـي الصـين تحـت رايـة الماركسـية. وكان للإطـار الشـيوعي واليسـاري العالمـي تأثـيره المنطقـي المتمثـل فـي التبعيـة اليسـارية العربيـة والعالميـة، باسـتثناءات مهمـة، لمركـز أو آخـر مـن المراكـز الشـيوعية، خاصـة الشـيوعية السـوفييتية، والشـيوعية الصينيـة الماويـة، والشـيوعية الأوروبيـة، فـي فـترات مختلفـة. كمـا كان لانهيـار ذلـك المسـار الشـيوعي واليسـاري العالمـي، عـلى تطـور اليسـار العـربي، مثـل اليسـار فـي كل العالـم، تأثـيرٌ قاصـم للظهـر، مـع اتضـاح طبيعـة الصـيرورة الرأسـمالية للأنظمـة االـتي نتجـت عـن كلٍّ مـن الثـورات "الاشـتراكية" والتحرريـة المسـلحة فـي كل مـكان، وكذلـك مـع اتضـاح الطبيعـة الرأسـمالية التابعـة للرأسـمالية القوميـة، ومـع كل جوانـب الانكسـارات القوميـة فـي البلـدان العربيـة، خاصـة بحكـم الانكسـارات الأصليـة للحركـة الشـيوعية العربيـة تحـت الضربـات القاصمـة للظهـر لديكتاتوريـات رأسـمالية تابعـة معاديـة للشـيوعية تحـت التأثـير الفكـري والسـياسي الغـربي.

وأدى انهيـار الاتحـاد السـوفييتي والمعسـكر "الاشـتراكي" وحركـة التحـرر الوطـني إلى انهيـار الحـركات الشـيوعية واليسـارية، عـلى طريقـة الدومينـو فـي كل العالـم بشـماله وجنوبـه، بشرقـه وغربـه، وكان التأثـير النوعـي لذلـك كارثيـا عـلى الأحـزاب الشـيوعية ذات التوجـه السـوفييتي التحريفـي، فسـارت فـي طريـق العزلـة الجماهيريـة المُطْبِقـة، فـي بيئـة سـادتها أنظمـة الحـزب الواحـد، والـرأي الواحـد، والنقابـات العماليـة والمهنيـة التابعـة للدولـة، وتصفـية الحيـاة السياسـية بالوسـائل البوليسـية والإداريـة، ومحاربـة الثقافـة، وترويـض المثقفـين واليسـاريِّين، وبالأخـص، ومـع الزمـن، وبفضـل بيئـة اجتماعيـة

وسياسية وثقافية صارت جاهزة، الصعود الصاروخي لجماعات الأصولية الإسلامية الإرهابية باستغلال النتائج السياسية والثقافية لأوضاع متلازمة الفقر والجهل والمرض االتي هيأت جماهير واسعة لتبنِّي الفكر الرجعي للإسلام السياسي في غياب يسارٍ أضعفته ضربات أمنية قاصمة وتطورات اجتماعية وثقافية غير مواتية.

ومن خصائص اليسار العربي، واقع أن معارك الاستقلال الوطني بقيادة الرأسمالية القومية جلبت معها قضية الوحدة القومية العربية االتي صارت هدفا مباشرا للأنظمة القومية الفاشية الطراز، ولفلول تلك الأنظمة االتي عملت على إحياء مراحل استقلالية لتطور الرأسمالية القومية مع الدفاع عنها، وعن سياساتها االتي قادت إلى الانكسارات والهزائم والنكسات وإحكام الخضوع للرأسمالية الاستعمارية، وتبرير الديكتاتوريات العسكرية-البوليسية االتي أقامتها بنفس الحجة القديمة المتمثلة في ما يُسَمَّى بالديمقراطية الاجتماعية، وحتى عن مغامرات الأنظمة القومية االتي دمرت الأمة العربية، وجلبت التدخلات والاحتلالات الاستعمارية والصهيونية.

وصار اليسار يعني أحزابا شيوعية ضعيفة أيديولوجيًّا وعدديا وشعبيا، وتحريفية فكريا وسياسيا، باستثناءات قليلة وضعيفة، أيْ أن اليسار صار يعني "فلولا" للشيوعية العربية القديمة السوفييتية الطراز، إلى جانب "فلول" أيديولوجيات الرأسمالية القومية التابعة، كالناصرية، والبعثية بجناحيها السوري والعراقي، وحركة القوميِّين العرب االتي كانت لها امتدادات أفضل في كثير من الأحيان. وبطبيعة الحال فإن هدف اليسار القومي العربي هو الاستقلال على طريق الناصرية والبعثية، مع بعض الانتقادات المبعثرة، وعلى عكس الناصرية االتي صارت ناصرية الشارع ولم تَعُدْ ناصرية الحكم الرأسمالي التابع الشمولي بعد رحيل عبد الناصر ونظامه، امتدت أعمار الأنظمة القومية البعثية العراقية والسورية فظلت تمثل طموح عراق بعث صدام حسين حتى إعدامه، وسوريا بعث الأسديْن حافظ ونجله بشار إلى يومنا هذا، إلى توسيع مناطق نفوذهما وخلق امتدادات مباشرة لحكمهما، الأمر الذي يجرِّد الكثير من هذه الأحزاب والحركات من صفة اليسار.

وكانت النتائج السياسية للخصوصية النوعية للضعف العددي والجماهيري والأيديولوجي لليسار العربي الشيوعي فادحا على رؤيته للحاضر والمستقبل وتجاهله لضرورات إيقاف التراجع التاريخي، وعدم إدراك أبعاد الكارثة االتي تعيشها شعوبنا وبلداننا، والعجز، بالتالي، عن الاستفادة بالثورات والانتفاضات والانفجارات الشعبية وعن تحقيق فاعلية يسارية قوية وممتدة خلالها في مجال الاستفادة منها لصالح الشعوب، رغم الدور الكبير لليسار الشيوعي والطليعة الشبابية الديمقراطية في التمهيد لها وتفجيرها وتطويرها.

وعندما جاء زمن الثورات العربية، منذ نهاية 2010 في تونس وبداية 2011 في باقي بلدان الثورة، أدى الافتقار إلى رؤية ثورية ناضجة لهذه الثورات لدى اليسار العربي، مضافا إلى ضعف تأثيره الجماهيري، إلى عدم إدراك أن الثورات تتجه إلى التراجع، بحكم عفوية الثورة والضعف الفكري والجماهيري لليسار، وقوة الثورة المضادة التي تمثلت في الأنظمة الحاكمة وجماعات الإسلام السياسي الأصولية، وضاعت فرصة كبرى لتحقيق مستويات من الديمقراطية من أسفل، بحكم الأنظار الشاخصة إلى أعلى بأحلام وأوهام استيلاء هذه الثورات بطبقاتها العمالية والشعبية على سلطة الدولة، ومع تبدد أوهام ثورة التوقعات سيطرت على قطاعات كبيرة من اليسار حالة من الإحباط اقترنت في كثير من الأحيان بمواقف يسارية طفولية زاعقة.

وترتبط مصائر الثورات العربية الراهنة مهما تنوعت أحوال هذه البلدان والثورات بطبيعة هذه الثورات وبالتالي بطريقة فهمنا لهذه الطبيعة. وفي غياب فهم عميق لطبيعة هذه الثورات، وفي غياب الوضوح النظري الكافي لمفهوم الثورة وطبيعتها، وبالتالي قوانين تطورها، حيث تكتنف الالتباسات مفهوم الثورة وطبيعتها حتى في النظرية الماركسية التي قدمت مقدمات كافية لفهم الثورة دون أن تنجح في مفصلتها تماما، بل أحاطتها بنصوص ملتبسة وبالغة التشوش عند ماركس ذاته وعند باقي مؤسسي الماركسية وكذلك عند باقي مفكري الماركسية، رغم إنجازات الماركسية في مجال الممارسة العملية الثورية في كل مكان، وفي تطور التاريخ العالمي الحديث، وفي تطور العلوم الإنسانية والآداب والفكر طوال هذا التاريخ.

وبالطبع فإنه لا يمكن القول بأن عدم فهمنا لطبيعة هذه الثورات هو ما حدد مصائرها المتمثلة في اتجاهها إلى التراجع والانحسار. بل يتمثل ما حدد كل شيء في "الطبيعة الموضوعية للثورة" وليس في فهمنا لمسألة طبيعة الثورة. غير أن غياب نظرية واضحة ومتمفصلة عن مسألة طبيعة الثورة وبالتالي عن طبيعة ثوراتنا الراهنة كان له أثره العميق على قدرتنا على الاستفادة من هذه الثورات.

ولهذا بالذات فإنه لا مناص من وقفة متأنية تحاول إعادة النظر في مفهوم الثورة وطبيعتها ومصائرها، دون جمود عقائدي أو تعصب مذهبي. ولا أحد ينكر أن الثورات العربية حيّرت كل العقول المفكرة بشأن طبيعتها، وتراوحت الآراء بشأن كونها ثورات اجتماعية أو سياسية بل حتى بشأن كونها ثورات أو انتفاضات أو هبَّات أو احتجاجات أو تمردات أو هوجات، كما سمعنا وقرأنا جميعا. وعلينا أن نخلع على باب هذا الجحيم النظري كل رأي مسبّق، مدركين أننا لا يمكن أن نتناول هذه المسألة بقدر كافٍ من النجاح في مثل هذه العجالة المكتوبة للتنبيه، لا أكثر ولا أقلّ، إلى مسألة محورية من مسائل الثورات.

والثورة ببساطة تغيير، أو بالأحرى تغيُّر، جذري ينقل مجتمعا في بلد أو بلدان من نظام/نمط اقتصادي اجتماعي إلى نظام/نمط اقتصادي اجتماعي. وهذه هي الثورة الاجتماعية أو الثورة الاجتماعية-السياسية. ففي فترة هبوط نمط/نظام اجتماعي قائم يبدأ في التكوين والصعود نمط/نظام اجتماعي جديد. وبالتالي فإن الثورة الاجتماعية-السياسية ليست عاصفة عاتية تنقضّ فجأة تحت سماء صافية، وليست ضربتها العنيفة المفاجئة، لأنها تغيير/تغيُّر تدريجي بطيء يحدث في الاقتصاد، في الصناعة والزراعة والسوق والعلم والفكر والأدب؛ إلخ. بصورة مترابطة ومتمفصلة للغاية وتكون نتيجتها في التاريخ الحديث والمعاصر تشكُّل واكتمال نظام/نمط إنتاج رأسمالي بصناعته وثمار صناعته في كل فروع الاقتصاد، وبطبقاته الاجتماعية الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل؛ كالطبقة الرأسمالية وطبقة البروليتاريا، بالعلاقات بين هذه الطبقات، وهذه العلاقات هي التي نقصدها بتعبير السياسة.

وهذه العمليات الاقتصادية-الاجتماعية-السياسية البطيئة التدريجية التراكمية هي التي ينبغي أن نسميها ثورة لأنها تؤدي إلى ثورة كاملة في المجتمع من حيث كونه مجتمعا. والنتيجة الاجتماعية-الاقتصادية لاكتمال هذه العملية هي المجتمع الجديد، الرأسمالي في التاريخ الحديث. والثورة هي كل هذه العملية التراكمية ولا سبيل إلى اختزالها في نتيجتها المتمثلة في المجتمع الجديد، الرأسمالي، وكل خطوة في هذه العملية جزء لا يتجزأ من الثورة. فالثورة هي الطريق، أيْ العملية التراكمية، فلا تقتصر على النتيجة التي تتوِّجها. إننا هنا إزاء التراكمات الكمية التي تؤدي إلى تغيُّر كيفي، حسب قول شهير لهيجل.

ويعترضنا هنا نصٌّ شهير لماركس في معرض حديثه، في رأس المال، عن "عملية تحوُّل أسلوب الإنتاج الإقطاعيّ إلى أسلوب إنتاج رأسماليّ": "العنف قابلة كل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد". فما المقصود بالعنف؟ إننا نفهمه عادة على أنه يتمثل في ثورة الجماهير الشعبية، ولكنْ هل يمكن أن يكون ماركس قد قصد به شيئا آخر؛ وأعني به اكتمال العملية التاريخية كما يمكن أن نفهم من عبارة هيجل؟

غير أنه يوجد نص آخر شهير لماركس يوحي بأن المقصود بالعنف هنا هو الثورة "السياسية"، أيْ ثورة جماهير الطبقات الشعبية من ناحية وانتقال سلطة الدولة من الطبقة الحاكمة في نمط الإنتاج القديم إلى الطبقة التي ستغدو حاكمة في نمط الإنتاج الجديد. ذلك أن ماركس يؤكد في نص آخر أن "كل ثورة تلغي المجتمع القديم [...] ثورة اجتماعية، وكل ثورة تلغي السلطة القديمة [...] ثورة سياسية".

ويصف ماركس ثورة 1789 الفرنسية العظمى بأنها ثورة اجتماعية، وإذا أخذنا بهذا فإن الثورة الفرنسية تكون قد جمعت بين الثورة الاجتماعية والثورة السياسية. ومعنى هذا أن ماركس يصف العملية التراكمية ونتيجتها بالثورة. وهنا يبدو أن الثورة الاجتماعية (في لحظة اكتمال تحوُّل المجتمع) تقترن بالثورة السياسية (في لحظة انتقال السلطة من الطبقة الإقطاعية إلى الطبقة الرأسمالية).

وهنا تتشابك وتتباعد مفاهيم أساسية. فإذا افترضنا أن الثورة الاجتماعية عند ماركس لا تتمثل في العملية التراكمية بل في نتيجتها الاجتماعية، وأن الثورة السياسية تتمثل في انتقال السلطة، نكون قد سلَّمنا بأن المقصود بالثورة الاجتماعية يتمثل في تلك اللحظة التاريخية الوجيزة التي لا تتجاوز سنوات معدودة والتي يتحول فيها المجتمع والاقتصاد وتنتقل فيها سلطة الدولة. وبهذا سيكون المقصود هو أن حدث 1789 هو الثورة الشعبية في فرنسا في تلك السنة وفي جانب من تطوراتها في سنوات تالية. وهنا تتشابك مفاهيم الثورة الاجتماعية والثورة السياسية والثورة الشعبية، ويغدو السؤال: إلى أيّ مدًى تتلاقى مضامين هذه المفاهيم مع وجودها المادي وتطوراتها الفعلية على الأرض؟ وبعبارة أخرى يغدو السؤال: هل تنفصل هذه الوقائع المادية على الأرض أم تأتي كلها مجتمعة معًا؟

وإذا أنعمنا النظر في ثورات التاريخ الحديث فإننا سنجد أن هذه التطورات الأرضية تنفصل ولا تجتمع في نفس اللحظة. فهناك ثورات رأسمالية عديدة (أيْ ثورات اجتماعية) حدثت بدون ثورات شعبية على النمط الفرنسي، وهناك "ثورات شعبية" لا تُحصى ولا تُعَدّ لم ترتبط بانتقال المجتمع إلى الرأسمالية، ولا بانتقال سلطة الدولة من طبقة تنتمي إلى نمط إنتاج قديم إلى طبقة تنتمي إلى نمط إنتاج جديد (أيْ ما يُسمَّى بالثورة السياسية).

ومن الجليّ أن هذه "الثورات" لم تجتمع في اللحظة التاريخية لحدث 1789، كما بدا الأمر لماركس. بل الحقيقة أن اجتماعها وانفصالها يحدثان بطريقة مختلفة تماما. فالعملية التراكمية لتطور الرأسمالية تجمع بصورة تراكمية تدريجية بين الجانبين الاجتماعي والسياسي للثورة الرأسمالية. فالسياسة هي العلاقات بين الطبقات الاجتماعية. وتولد هذه الطبقات مع التطور الاقتصادي التراكمي للرأسمالية وتنتقل سلطة الدولة أيضا خطوة خطوة وبالتدريج البطيء من الطبقة الحاكمة الإقطاعية إلى الطبقة الرأسمالية. ولم يكن انتقال السلطة في الثورة الفرنسية انتقالا من طبقة إقطاعية، رغم وجود بقايا إقطاعية ومنها سلطة الملك، ورغم أن سلطة الدولة بالمعنى الحقيقي كانت قد انتقلت بالتدريج إلى الطبقة الرأسمالية الصاعدة التي انتقلت إليها السلطة في اللحظة التاريخية للثورة الشعبية. وهنا درس تاريخي

مهم من الثورة الفرنسية: الثورات الشعبية لا تنقل سلطة الدولة إلى الثورة، بل إلى قيادتها إذا كانت هذه القيادة طبقة رأسمالية، في سياق ثورة رأسمالية.

فماذا بقي للثورة الشعبية؛ أيْ ثورة الغضب والاحتجاجات على الأوضاع المادية والسياسية لحياة الطبقات الشعبية؟ وكنتُ قد دأبت في السنوات الماضية على وصف الثورة المصرية الراهنة بأنها ثورات "سياسية" بعيدة كل البعد عن سياق الثورة الاجتماعية وكنت مخطئا تماما. والآن أصف الثورة المصرية والثورات العربية الأخرى بأنها ثورات شعبية وليست ثورات اجتماعية أو بالأحرى ثورات اجتماعية-سياسة تتجسد في العملية التاريخية التراكمية البطيئة. وتتنوع الثورات الشعبية ولكنها لا تأتي حاملة معها ثورات اجتماعية أو سياسية؛ أو بالأحرى ثورات اجتماعية-سياسة.

فما هي إذن قصة انتقال سلطة الدولة في فرنسا من طبقة إلى طبقة في سياق ثورة شعبية خالصة؟ والقصة بسيطة وقد يكون جانب منها مفاجئا لنا للغاية. فهي بسيطة للغاية لأن السلطة لم تنتقل في سياقها لأنها كانت قد انتقلت من خلال الثورة الاجتماعية-السياسية التراكمية الطويلة من الإقطاع إلى الرأسمالية، ولم يكن انتقال السلطة من الملك إلى البرجوازية إلا إجراءً جزئيا، ولم يكن بفعل ضرورة ثورية لأن الملك يمكن أن ينسجم مع النظام الرأسمالي كما انسجم معه الإمبراطور نابوليون بونابرت والبوربون والأورليان.

أما الجانب الذى يمكن أن يفاجئنا والذي ينبغي أن نفكر فيه جيدا فهو أن الثورة الفرنسية لم تكن ثورة ضد الإقطاع بل كانت ثورة داخل نطاق الطبقات الاجتماعية التي خلقتها العملية التاريخية للثورة الاجتماعية-السياسية التي كانت قد قضت على الإقطاع الذي كان قد زال منذ وقت طويل. بل كانت ثورة شعبية/احتجاجية للطبقات العاملة والشعبية والفقيرة ضد الطبقة الرأسمالية التي استغلتها زمنا طويلا. وككل ثورة شعبية عاشت الجماهير الشعبية أوهام الحرية والإخاء والمساواة وبثورة توقعات هائلة؛ وإذا بنظام رأسمالي على طريق الاكتمال يسيطر على السلطة والاقتصاد، فصارت فرنسا مجتمع استبداد واستغلال وفساد، بل تحولت فرنسا إلى إمبراطورية استعمارية بدأت بالجزائر. ولكن الشعب الفرنسي كسب ليس من الثورة بل من نضاله قبلها وأثناءها وبعدها في سبيل ديمقراطية شعبية من أسفل. وعلى من يزعم الآن أن فرنسا بلد ديمقراطي أن يدرك أنها بلد مزدوج تحققت فيه فاعلية الطبقة الرأسمالية؛ أيْ الديكتاتورية العسكرية الرأسمالية الاستغلالية الاستبدادية من أعلى، وفاعلية الطبقة العاملة والطبقات الشعبية، أيْ الديمقراطية الشعبية، من أسفل. ونفس الشيء في كل البلدان الرأسمالية المتقدمة.

وعندما نتقدم أكثر في تأملنا سنجد أن الثورة الرأسمالية هي على وجه التحديد ما يتحدث عنه ماركس بوصفه ما يُسَمَّى بالتراكم الرأسمالي البدائي، ففي هذا على وجه التحديد تتجسد العملية الرأسمالية التراكمية.

وكانت حيرتنا الكاملة أمام الثورة ترجع إلى غياب مفهوم نظري واضح عن طبيعة ثوراتنا الراهنة، بحكم غياب مفهوم نظري واضح متمفصل عن الثورة عند ماركس، وبحكم تقديس الجمود العقائدي عند أفضل المفكرين الماركسيين في العالم للنصوص، في هذا المجال بالذات، رغم إنجازاتهم الكبرى في مجالات أخرى، بدلا من إعمال الفكر بحرية، وذلك خوفا من كابوس الزلل.

سبتمبر 2014

خارطة اليسار التونسي

المولدي قسومي

استاذ باحث في علم الاجتماع بجامعة تونس متحصل على الدكتوراه في نفس الاختصاص من نفس الجامعة يدرس علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع التنظيمات والحركات الاجتماعية، بالاضافة الى الاهتمام بهذه الموضوعات في بحوثه منذ اكثر من عشر سنوات.

له العديد من المساهمات العلمية في ندوات محلية ودولية بالاضافة الى ما يزيد عن ثلاثين دراسة علمية منشورة في كتب ومجلات مختلفة .

أولا: الواقع الاجتماعي والسياسي فى تونس قبل الثورة

السياق العام الذي يتنزل ضمنه هذا الموضوع قيد الدراسة هو سياق انتقالي وفقا للتعبير السياسي المتداول بين النخبة والعامة، وهو حالة فرضها مسار التغيير الذي أعقب "ثورة الحرية والكرامة" بمقتضى ما اتفق عليه الحس المشترك وتبناه الخطاب السياسي والإعلامي بشكل خاص. وحتى نفهم هذا السياق علينا أن نتطرق إلى السياقات الفرعية الثلاث التي تشكله:

1- سياق تشريعي تميز بغياب الأسس القانونية التي تحدد نمط الدولة وشكل الحكم وطبيعة النظام السياسي باعتبار أننا نعيش في حالة فراغ دستوري لا زال رهين الدور الذي يقوم به المجلس الوطني التأسيسي. الذي لم يؤسس بعد إلى أي من المهام الموكولة إليه، في حين أننا نجده تجاوز المهام الأصلية التي انتخب لأجلها وتحول إلى برلمان يضطلع بكل المهام التشريعية التي ينبغي أن يمارسها في إطار وجود القانون الأسمى المنظم لعلاقة الدولة بالمجتمع في كل مجالاتها، ونعني به الدستور. والعنوان الأساسي للسياق التشريعي هنا هو صياغة دستور للبلاد وهو موضوع صراع بين مكونات المجتمع السياسي وأعوانه داخل

المجلس التأسيسي وبين مكونات المجتمع المدني والجناح المعارض من المجتمع السياسي الذي فرض دائرة الصراع خارج المجلس التأسيسي وأعاد ترتيب موازين القوى في الفضاء العام. والحقيقة أن النظام الجمهوري الذي يتداوله العامة والخاصة على أنه النظام السياسي التونسي اليوم لا يمكن أن يكفله أي قانون علوي (باعتبار عدم وجود دستور ينظم علاقة الدولة بالمجتمع)، وحتى القانون المنظم للحياة السياسية الذي يضبط مهام رئيس الدولة ورئيس الحكومة وإن أكد على ضرورة الحفاظ على النظام الجمهوري فإنها تبقى ضرورة غير كافية لتحقيق ذلك باعتبار أن الأنظمة السياسية تنظمها دساتير. غير أن النظام الجمهوري في تونس يكاد يكون مرتبطا بالوعي الجمعي والبنية الذهنية للتونسيين.

2- سياق انتقال اجتماعي تميز بالجيشان تبعا لما يمكن أن نعتبره وفقا للتداول اللفظي "ثورة" دون أن نقف على النتائج التي ينبغي أن تنبثق عن ديناميكية ثورية. في حين أن هذا الجيشان لم يتجاوز حالة العطالة الوظيفية التي تجسدت في تفكيك القديم وتعطيله دون إلغائه واستبداله بالجديد، وهي الخاصية التي تميز العديد من العناصر التكوينية للمجتمع والدولة. وهذه العناصر التي لم تفرض ديناميكية فعلية قادرة على تجاوز البنيات القديمة رغم وهنها وضعفها كما لم ترق إلى مستوى تفعيل البنيات المنسجمة مع متطلبات الواقع الثوري.

3- سياق انتقال سياسي: نخرج في نطاقه من نظام استبدادي إلى نظام لم تتضح معالمه إلى اليوم. فبقدر ما يمكن أن نتفق على أن النظام السابق كان نظاما استبداديا في كل مجالات اشتغال السلطة السياسية والأطر التي توجد تحت إدارتها فإنه يعسر علينا أن نقف على ملامح واضحة ونهائية للنظام السياسي الذي هو في طور التشكل. لذلك علينا أن نشير إلى أن الانتقال الديمقراطي لا يعني بالضرورة الانتقال من أجل الديمقراطية. فمن الجائز أن تضفي هذه المرحلة الانتقالية إلى إعادة إنتاج المنظومة الاستبدادية. ولعل هذا يدخل ضمن مهام اليسار السياسي والفكري والاجتماعي في الصراع خلال هذه الفترة الانتقالية من أجل الانتقال الفعلي إلى الديمقراطية.

وتوجد السياقات الفرعية الثلاثة المكونة للسياق العام في تلازم نسقي مع ذلك المحيط المتسم ببطالة الشباب من ذوي التحصيل العلمي الجامعي والصعوبة البالغة في الاندماج الاجتماعي نتيجة انسداد آفاق التشغيل، يضاف إليه الشرخ الجهوي بين مدن الساحل والمناطق الداخلية للبلاد، والفساد الإداري والسياسي والجشع، وقد كانت كلها عبارة عن أنماط حكم مستقلة، زيادة على تحرير الاقتصاد دون احترام حقوق الفئات الضعيفة، وهيمنة القطاع الخاص على الروافع

الاقتصادية، وتحويل الدور التعديلي للدولة كليا لفائدة قطاع ضيق من التونسيين، ودعم أرباب العمل والمستثمرين على حساب الفئات الشعبية. وأمام هذا الواقع أجمعت كل المقاربات على وجود أزمة التعديل التي تميزت ببداية التفكك البنيوي للنظام السائد وعدم فاعليته المتنامية وعدم قدرته على إيجاد نسق بديل بشكل متزامن خاصة عندما نستنتج محدودية نسق التضامن أو ضعفه إزاء شروط عملية الاندماج وتأمين شروط تساوي الحظوظ. وتجعل كل هذه المعطيات مهمة اليسار في طليعة القوى الفاعلة في الواقع وتبرر دوره التاريخي أكثر من غيره في أن يكون محددا في صياغة نمط التحول خلال هذه الفترة الانتقالية التي تتسم بـ:

4- ضعف اقتصادي يتمثل في نمو بطيء متزامن مع ارتفاع نسب التضخم وارتفاع نسب البطالة وتعمق المصاعب المالية وارتفاع المديونية وتراجع الاستثمار الخاص سواء منه الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- أزمة سياسية تظهر من خلال حالة تفكك المشهد السياسي الذي قد يخاطر بمآل الانتخابات القادمة. ويمكن أن نقف على هذا التفكك من خلال: التباين بين أحزاب الائتلاف الحاكم **(حركة النهضة -الإسلامية- وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات)** والانقسام السياسي داخل كل حزب فيها من جهة (خاصة تشتت حزب المؤتمر من أجل الجمهورية)، والانقسام داخل الأحزاب المعارضة وصعوبة تجميعها من جهة ثانية. والخطر القادم من هذا الباب يكمن في أن تفكك القوى السياسية وصعوبة تكتلها هي التي يمكن أن تعطل التداول السياسي.

وما يمكن أن يضاعف من التحديات الاقتصادية والسياسية أن منوال التنمية في تونس وجد بين حالتين: الحالة الأولى تميزت بتحقيق النمو دون التنمية أو ما يعبر عنه بتنمية التخلف، إذ لا تتحقق التنمية بمجرد حصول تطور اقتصادي واجتماعي لأن ذلك ارتبط باحتكار الثروة الوطنية وثمار التنمية من طرف أقلية محظوظة وتفقير الريف وتكديح الطبقات الوسطى وبؤس الأحياء الشعبية في المدن الكبرى وانتشار الجهل والأمية... والحالة الثانية هي حالة التنمية بدون نمو من خلال وجود منوال تنمية تابع ومرتبط بما تفرضه المؤسسات المالية العالمية التي تحبس بلدان الجنوب في فخ التبعية والتخلف في حين أن تنمية حقيقية تفترض أن يحتفظ كل بقدرته على التحكم في الشروط المادية لإعادة إنتاج مجتمعه. ومفهوم التنمية يقتضي الوقوف على مبادئ أساسية أهمها المساواة والحرية المترافقتين مع العدالة الاجتماعية والمردودية الاقتصادية وهي أساسيات التنمية التي تضمن حريات فردية منبثقة أصلا عن الحريات العامة ومطابقة لها يمكن أن تعبر عما

يسميه أيضا بالمجتمع السوي الذي يشتغل حسب قواعد أساسية تحدد وظائف المؤسسات الاجتماعية لتكون مطابقة لمتطلبات التنمية بمكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونحن نتذكر جيدا النمو السريع وميثاق الرقي والمفاوضات الاجتماعية والحوار الاجتماعي... خلال سبعينات القرن المنصرم، كما نتذكر الحملة الانتخابية الرئاسية والتشريعية في مارس 1994 وشعارها: "البلد الأمين". وهو شعار كُتب بنفس الحبر الذي كُتب به شعار السبعينات. كما نتذكر أيضا شعار "تونس جودة الحياة" التي كانت من شعارات السلطة في تعبئة المجتمع والاستيلاء على الظواهر الاجتماعية من خلال التحكم في المفردات والقواعد اللغوية الدولية والرغبة في السيطرة على جدول الأعمال الخاص بالنظام من طرف فئة متحكمة، ولكنها كانت شعارات تخفي واقعا اجتماعيا يتسم باتساع التفاوت وبأشكال حكم استبدادية وباستفحال البطالة وصعوبة اندماج الشباب في الحياة العامة والشرخ الجهوي بين داخل البلاد والساحل والفساد وضراوة المحسوبية والجشع الاقتصادي لدى المستفيدين من السياسة الاقتصادية الذين اجتمعوا على هدف "الاغتناء بسرعة قبل ضياع الفرصة". وهكذا تبدو السياسة في تونس دائمة الحضور إذا اعتبرنا تواصل أهمية دور الدولة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية رغم الليبرالية الاقتصادية التي تفترض أرضية سياسية أكثر ديمقراطية. غير أن منطق الاقتصاد الليبرالي لم يعد فقط يمثل مسارا من أجل فك الارتباط بالسياسة الاجتماعية والانخراط في منظومة الكفاءة والنجاعة والإمكانية، ولكنه يخفي بالضرورة سياسة عمومية تدعو الدولة إلى التضحية بمكاسب القطاع العام من أجل إرساء القطاع الخاص. إنها حالة تونس حيث إن دور القطاع الخاص في التنمية هو هدف وليس أداة الليبرالية. لأن إمكانية تبني منوالٍ تونسي بالرجوع إلى محاور الاستقرار والنمو لا يمثل بالمعنى الحقيقي تجديدا أو بعثا لمنوال تنموي مستوفٍ الشروط. كل هذه المعطيات هي التي صاغت سياقا متكاملا أدى إلى انفجار شعبي فرض هذه الفترة الانتقالية التي يمكن أن تكون مجرد فترة انتقال ديمقراطي نحو إعادة إنتاج نظام الاستبداد، كما يمكن أن تكون فترة انتقال نحو الديمقراطية. ولكن حتى وإن ثبت الخيار الثاني فعلينا أن نذكر بأن الديمقراطية ليست في كل الحالات ضامنة للعدالة الاجتماعية. فيمكن أن نكتفي بتأمين التداول السلمي على الحكم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة فنكون منسجمين مع شروط الديمقراطية السياسية ولكن قد تؤول إلى إخضاع كل الحقوق الاجتماعية إلى ما يمكن أن يسمح به قانون العرض والطلب. لذلك فإن الديمقراطية الاجتماعية هي العنوان الرئيسي لليسار التونسي في صيغته التأليفية.

ثانيا: تقديم إطار مفهومي لليسار

يسارية اليسار التونسي: المحددات والمسارات

اليسار تعبير واسع لكن جرت العادة على أن يطلق على اليسار الماركسي بتنوعاته المختلفة لذلك ينبغي أن نميز بين اليسار الذي يمثل مساحة شاسعة جامعة لعدد كبير من الأحزاب والتيارات السياسية وبين التيار الماركسي الذي يمثل إحدى مكونات اليسار.

وينبغي هنا أن نميز بين أمرين في علاقة بتاريخية اليسار التونسي: الأول هو الجانب الفكري والثاني هو الجانب السياسي التنظيمي. والجانب الأول كان الأسبق حضورا في التاريخ التونسي المعاصر والأكثر تأثيرا منذ مطلع القرن العشرين فقد تأثرت جُل الحركات الفكرية بما فيها الأوساط الزيتونية بالفكر اليساري ولا ننسى أن الكثير من الشيوعيين الأوائل كانوا من الأوساط التقليدية (الزيتونة) واجتماعيا (الحِرَف التقليدية). وكان له أثر كبير في كل مناحي الحياة السياسية في تونس خلال ما يناهز قرنا من الزمن. فقد تأثرت الحركة الوطنية والحركة النقابية بالفكر اليساري وتبنت العديد من أطروحاته وأحلامه وحتى في مطلع الاستقلال وخاصة في مرحلة الستينات وكان التأثير اليساري شديد الوضوح في سياسة بورقيبة وحكومته الأمر الذي جعله يسمى حزبه الحاكم "الحزب الاشتراكي الدستوري" الذي نظمه على غرار الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفياتي والصين.

وفي قراءتنا للخارطة الحزبية لليسار التونسي نجده يتكون من توجهين كبيرين: التوجه الأول يخلط بين اليسار والشيوعية ويعتبر أن التأصيل الإيديولوجي الماركسي للأحزاب والمناضلين هو المحدد الوحيد ليساريتها. والتوجه الثاني من اليساريين الذين يرفضون صلتهم بالشيوعيين بسبب المنهج الفكري الذي يرتكز على الشمولية في نظام الحكم السوفياتي تكريسا للستالينية التي واجهت نقدا من التروتسكية واعتبرتها خيانة لمبادئ الشيوعية. فالربط بين اليسار والشيوعية أو الفصل بينهما قد يضعاننا أمام مساحتين ممكنتين: إما أن مساحة اليسار قد تتسع بما يكفي لاستيعاب تشكيلات سياسية أخرى قد تراوح بين الليبرالية العادلة والديمقراطية الاجتماعية فنجده اليوم يضم أكبر عدد من الفصائل السياسية التي تمتد من الحالة التخومية لليمين إلى أقصى اليسار مرورا باليسار الاجتماعي العروبي (القوميين العرب) واليسار الاجتماعي واليسار الديمقراطي بالإضافة إلى اليسار الفكري غير المنتظم حزبيا (اليسار غير السياسي الذي يعبر عنه المثقفون

المبدعون والفنانون)، أو أنها تضيق كثيرا بما لم يعد يتسع إلا لبعض المكونات السياسية التي لا زالت تعيد إنتاج مضامين اليسار الأورتودوكسي الذي استعصت عليه مواكبة اللحظة السياسية.

اليسار في سياق إعادة تشكل الخارطة السياسية في تونس

كشفت قائمة الأحزاب السياسية المعترف بها بعد الثورة عن قائمة مهمة من الأحزاب السياسية اليسارية الناشئة. فبالإضافة إلى الأحزاب القديمة ذات التوجه اليساري الاشتراكي كحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة التجديد وحزب الوحدة الشعبية والحزب الديمقراطي التقدمي، برزت إلى الوجود السياسي أحزاب تنحدر من الإرث السياسي اليساري من أهمهما:

الحزب الاشتراكي اليساري (محمد الكيلاني) – حزب العمل الوطني الديمقراطي (عبد الرزاق الهمامي) – حزب النضال التقدمي (محمد لسود) – حزب اليسار الحديث (فيصل الزمني) – الحزب الشعبي للحرية والتقدم (جلول عزونة) – حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد (شكري بلعيد/ زياد لخضر) – الجبهة الشعبية الوحدوية (عمر الماجري) – حزب المستقبل من أجل التنمية والديمقراطية (سميح السحيمي) – حزب العمال الشيوعي التونسي (حمة الهمامي) – حركة البعث (عثمان بلحاج عمر) – حزب الطليعة العربي الديمقراطي (خير الدين الصوابني) – حزب تونس الخضراء (عبد القادر زيتون) – حزب النضال الشعبي (هشام حسني)... كما يمكن إدراج المؤتمر من أجل الجمهورية (محمد المنصف المرزوقي) وكذلك التكتل من أجل العمل والحريات (مصطفى بن جعفر) باعتبارهما ينتميان إلى اليسار بمعناه الواسع

فقد عاد اليسار التونسي بعد ثورة 14 جانفي 2011 محملا بتاريخ طويل من المحاكمات والملاحقات والانكسارات والهزائم وكثير من التشرذم والتشظي ليتشكل في فسيفساء جديدة من الكيانات الحزبية. وعاد اليساريون من منافيهم وسريتهم لينتسبوا إلى أحزاب سياسية فتية تحاول التموقع في واقع سياسي يغلب عليه الغموض وتزاحم التيارات الإيديولوجية والتنظيمات السياسية التي عادت هي الأخرى بشرعيات كثيرة كشرعية السجن وشرعية المنفى وشرعية الاضطهاد وشرعية الوجود التاريخي وشرعية المزاج الديني التونسي وغيرها من الشرعيات التي تختزل نضالا طويلا ضد سطوة النظام البورقيبي ونرجسيته السياسية وانخراطه في تصفية خصومه السياسيين وغطرسة نظام بن علي وأساليبه الماكرة في ضرب المعارضة السياسية التي اختلفت معه في التعاطي الأمني مع القضايا السياسية

وقمع الحريات العامة والفردية والانقلاب على ما أعلنه في بيانه عندما أزاح بورقيبة من سدة الحكم.

وقد انحصر حضور اليسار في تونس طيلة فترة النظام السابق في الحقل النقابي والحقوقي، وكان لهذا ما يبرره باعتبار الركود السياسي رغم وجود أحزاب أجمع الرأي العام السياسي على أنها لم تكن غير ديكور لتأثيث المشهد العام في إطار تعددية هجينة ولكنها مقننة على طريقة بن علي. ويبدو أن أزمة اليسار التونسي الشبيهة إلى حد كبير بأزمة اليسار العربي عموما بدأت مع سقوط المرجعيات الإيديولوجية والمعرفية وأصابها الانكسار بعد سقوط النموذج السوفياتي سنة 1991 وتغول الرأسمالية الجديدة التي بشرت بالعولمة وسقوط حائط برلين الذي كان محطة مهمة لتبلور الإعلان عن نهاية الإيديولوجيا.

لم يفلح اليسار التونسي بعد الثورة في إعادة قراءة موروثة بشكل عقلاني وفضل البحث عن شرعية جديدة فحاول استغلال مناخ الثورة الذي باغتت الجميع لإعادة ترميم منظوماته الإيديولوجية والفكرية والاقتراب من الشارع التونسي في ظل عودة اليمين الديني والإسلام السياسي متمثلا في العديد من التشكيلات بزعامة حركة النهضة التي بدأت تتغلغل في الواقع الاجتماعي وتلتهم مساحات واسعة من المشهد السياسي عموما وتتحكم في فعاليات الصراع وتوجه مضامين الخطاب السياسي بما يخدم مصلحتها. في حين بقي اليسار التونسي معزولا عن الواقع الاجتماعي - الثقافي بالقدر الكافي الذي وضعه في موضع الدخيل على شرائح وفئات واسعة من المجتمع التونسي بما فيها الطبقات الشعبية التي - من المفروض أنها - تمثل القاعدة الجماهيرية لليسار - بكل تياراته الفكرية والإيديولوجية - والإطار الاجتماعي الذي يتمكن من خلاله إلى النفاذ إلى عمق المجتمع. وكان من المفروض أن تكون العنوان الأساسي للفعل البرنامجي الذي يتبناه اليسار. وهذا ما ظفرت به حركة النهضة بعد عودتها بأطروحاتها الإسلامية الجديدة ومشروع "الإسلام الديمقراطي" - على حد تعبير قياداتها - الذي يهدف إلى أسلمة الحداثة. وبالتالي فإن الإسلام السياسي هو الذي استفاد من القاعدة الجماهيرية الضمنية لليسار. وهذا ما عبرت عنه نتائج الانتخابات التأسيسية في 23 أكتوبر 2011.

ففي حين تحصلت حركة النهضة على 89 مقعدا (1498905 صوت) من مجموع 217 مقعد في المجلس التأسيسي، لم تتحصل الأحزاب السياسية التي توجد

فـي قلـب خارطـة اليسـار[1] اليـوم مجتمعـة إلا عـلى 14 مقعـدا بحجـم انتخـابي يقـدر بـ 262714 صـوت يتقدمهـا ائتـلاف القطـب الديمقراطـي الـذي تحصـل عـلى خمسـة مقاعـد (113094 صـوت) ويليـه حـزب العمـال الشـيوعي التونـسي بثلاثـة مقاعـد (60620 صـوت). أمـا المقاعـد السـتة المتبقيـة فهـي أبلـغ تعبـير عـن حالـة التفتـت الحـزبي والسـياسي لمكونـات اليسـار، إذ تـوزع عـلى سـتة أحـزاب كاملـة ليكـون نصيـب كل حـزب مقعـدا واحـدا يأمـل أن يدافـع مـن خلالـه عـلى برنامجـه السـياسي والاجتماعـي والاقتصـادي مـن خـلال مـا سـيُدرجه منـه ضمـن الأحـكام الدسـتورية. فاليسـار التونـسي يخـتزل كل التكوينـات الـتي أنتجهـا اليسـار فـي العالـم طيلـة مـا يزيـد عـن قرنـين مـن الزمـن (نقصـد منـذ مشـاركة اليسـار فـي الثـورة الفرنسـية ونـدائهـم بالعدالـة الاجتماعيـة والجمهوريـة المسـاواتية). ولكـن مـا يثـير الانتبـاه أننـا نجـد صلـب اليسـار التونـسي حالـة تزامـن غريـب بـين كل تلـك النمـاذج والتجـارب الـتي لـم يكـن بالإمـكان أن توجـد إلا فـي صيغـة التعاقـب[2].

---

1 اسـتثنينا مـن خارطـة اليسـار ثلاثـة أحـزاب سياسـية وردت فـي المراتـب التاليـة للنهضـة مبـاشرة رغـم أن هـذه الأحـزاب إمـا أنهـا تنتسـب إلى اليسـار وفقـا للخطـاب المتـداول أو كمـا هـو شـائع قبـل الانتخابـات فـي الأوسـاط السياسـية مثـل حـزب المؤتمـر مـن أجـل الجمهوريـة (حصـد 352825 صـوت ليحصـل بهـا عـلى 29 مقعـدا) غـير أنـه سرعـان مـا اتضـح بعـد الانتخابـات أنـه محكـوم بأغلبيـة ذات أصـول نهضويـة. أو التكتـل مـن أجـل العمـل والحريـات (285530 صـوت وفـرت لـه 20 مقعـدا) الـذي خـاض الانتخابـات عـلى قاعـدة الدفـاع عـن الديمقراطيـة الاجتماعيـة وعـلى أسـاس أنـه ممثـل وسـط اليسـار الديمقراطـي الاجتماعـي ولكنـه اليـوم يوجـد ضمـن الائتـلاف اليمينـي الحاكـم. والحـزب الديمقراطـي التقدمـي (16 مقعـدا و 160692 صـوت) الـذي تحـول إلى الحـزب الجمهـوري الليبرالي وقطـع نهائيـا مـع أصولـه اليساريـة منـذ مؤتمـر مـارس 2012.

2 ففـي صلـب اليسـار التونـسي اليـوم نجـد مـن يعبـر عـن:

· الفوضويـين (الفوضويـة كمـا عرفهـا بـرودون عـلى أنهـا حالـة مـن التناسـق الاجتماعـي الناتـج عـن الإلغـاء التـام لأي جهـاز للدولـة وكمـا كانـت هدفـا للحركـة الـتي أطلقهـا باكونـين خـلال 1860).

· البلاشـفة أو الأغلبيـين كمـا ظهـروا فـي البدايـة مـن مؤتمـر "حـزب العمـال الديمقراطـي الاجتماعـي الـروسي" سـنة 1903 ليكونـوا بقيـادة لينـين الحـزب الثـوري المحـترف. هـذا الحـزب الـذي قـاد ثـورة أكتوبـر وكـرس السـلطة المطلقـة للحـزب الـتي تحـل محـل دكتاتوريـة البروليتاريـا.

· المجلسـيين/ المجالسـيين كمـا عـبرت عنهـا السوفـييتات الـتي تعـود إلى الحـركات الثوريـة الروسـية لسـنة 1905 وسـنة 1917 قبـل خضوعهـا للحـزب الشـيوعي.

· اليسراويـين/ اليسـاريين تعـني المعارضـة اليساريـة وفـق الصيغـة الـتي ظهـرت سـنة 1839 قبـل أن يتـم تحديـد الأهداف التي يسـعى لتحقيقهـا والحلـول القصـوى لليسـار، وكمـا تـم إعـادة إنتاجـه بـين 1965 و1968 مـن أجـل تحديـد إيديولوجيا الحزب الشـيوعي.

· الماويـة (نسـبة إلى ماوتـسي تونـغ) ولكنهـا لـم تـأت وفقـا للصيغـة الـتي ظهـرت فـي مهـد التجربـة الماويـة بـل جـاءت إمـا وفقـا لصيغتهـا المشرقيـة العربيـة أو حسـب صيغتها الفرنسـية.

· السـبارتاكية باعتبارهـا حركـة شـيوعية كمـا ظهـرت فـي ألمانيـا (1914 – 1919) بزعامـة كارل ليبكنيشـت وروزا لكسـمبورغ وهـم الذيـن يدافعـون عـن فكـرة الديمقراطيـة داخـل الحـزب ويتجـاوزن فكـرة الدكتاتوريـة الحزبيـة.

· التروتسـكيين الذيـن يتبنـون نظريـة الثـورة الدائمـة الـتي صاغهـا ليـون تروتسـكي وارتبطـت بالأمميـة الرابعـة الـتي أسسـها سـنة 1938 الـتي اسـتهدفت تجميـع كل الحـركات المناهضـة للسـتالينية والمدافعـة عـن نظريـة الثـورة الدائمـة. وتعتـبر رابطـة اليسـار العمـالي هـي الفصيـل السـياسي الوحيـد الـذي يعـبر عـن الأمميـة الرابعـة ونظريتهـا. ويُعتـبر البيـان الـذي أصـدره هـذا التيـار مـن أكـثر البيانـات فهمـا للمتطلـب الثـوري عندمـا فوجـئ كل التونسـيين بأنهـم فـي لـب الثـورة دون قيـادة فجـاء بيـان التروتسـكيين داعيًـا إلى مواصلـة العمـل الثـوري إلى أن تفـرز قيادتهـا.

وقد يحتاج اليسار التونسي، بمختلف فصائله وأطيافه اليوم، إلى ممارسة النقد الذاتي بعد سقوط الدولة التسلطية لإعادة بلورة فكر سياسي ديمقراطي يقدم أجوبة واضحة ومقنعة لتجاوز حالة الفوضى السياسية والمساعدة على الخروج من مخاض تشكيل الدولة وإعادة بناء مؤسساتها وفق أسس الديمقراطية الاجتماعية. ويحتاج هذا الأمر إلى وقت طويل لأن ممارسة نقد الذات يقتضي فهم الشعب للخارطة الحزبية وبرامجها وبنياتها وتنظيماتها وسياساتها. كما أن على هذه الأحزاب ألا تتخلف عن الواقع وأن تقدم حلولا عملية لمشاكل الديمقراطية والتنمية والحيلولة دون عودة أجهزة القمع إلى التمظهر من جديد في أشكال أخرى قد تفترس الحريات باسم القانون والاستقرار الأمني. ويحتاج اليسار أيضا إلى تقديم قراءات لما يشهده المجتمع التونسي من تحولات اقتصادية واجتماعية والابتعاد عن الغوص في بعض المفاهيم الثورية التي لم يعد لها مكان في أذهان الأجيال الجديدة دون التخلي عن أدبياته.

ثالثا: الخلفيات التاريخية لليسار

في جذور تشكل خارطة اليسار التونسي: عوامل النشأة ونقاط التحول

قد يكون من الضروري أن نعود إلى الجذور الأولى لليسار التونسي الذي يعود ظهوره المبكر إلى سنوات 1920، وهي السنوات التي عرفت صعود جيل من اليساريين الذي تأثروا بانتصار الثورة الروسية والأممية الثالثة. وتعود نشأة الخلايا الشيوعية في تونس إلى سنة 1921 على إثر نجاح الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 وكان ذلك بالمؤتمر الأول الذي عقدته هذه الخلايا في ضاحية حلق الوادي ونسبوها إلى الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية. غير أن هذه الضرورة غير مجدية باعتبار أن تلك الفترة عرفت صعود خط يساري واحد هو اليسار الشيوعي في حين أن اليسارية هي مساحة واسعة من الفكر السياسي والتنظيمات التي تجمع لفيفا من التيارات التي يمكن أن تمتد من يسار الوسط المعتدل الديمقراطي الاجتماعي إلى أقصى اليسار الشيوعي الثوري. وقد يجمع هذا الفضاء الشاسع بين اليسار المناهض للعولمة من نشطاء المنتدى الاجتماعي واليسار الراديكالي الثوري وكذلك اليسار الديمقراطي الذي يدافع عن فكرة المعارضة البرلمانية. بالإضافة إلى أنه في الحالة التونسية والعربية عموما يجمع اليسار بين التوجهات القومية الداعية إلى الوحدة العربية والمدافعين عن الذاتية التونسية في نطاقها القطري. لذلك فإن العودة إلى

التاريخ المبكر لليسار التونسي والانطلاق من التجارب الأولى قد يوقعنا في خطأ الانحصار الخطي في تيار واحد من جملة التيارات الأخرى، كما أن التجربة المبكرة منذ عشرينات القرن العشرين على أهميتها وريادتها تندرج اليوم ضمن التراث اليساري العريق دون أن يكون لها أي تشابُه مع الواقع الآني لليسار التونسي الذي طبعته هزات متتابعة وأزمات متواترة منها ما يتعلق بالمسألة القومية (نكسة 1967 مثلا) ومنها ما يتعلق بطبيعة دولة الاستقلال والمسألة الوطنية ومنها ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي والمسألة الديمقراطية ومنها ما يرتبط بمسألة الحريات ومنها ما يتصل بمدنية المجتمع والدولة ومنها ما يتصل بالعدالة الاجتماعية ومنها ما يتعلق حصريا بإشكالية الحداثة... وهي كلها من العناصر التكوينية التي ساهمت في صياغة اليسار التونسي كما نتابعه اليوم وشكلت خريطته المعقدة نسبيا. ولئن كان واقع اليسار التونسي اليوم، امتدادا للتجربة الأولى فإنه أكثر اتساعا وشمولية، بالإضافة إلى أنه يعيش في سياقات متجددة ومحددات متعددة في حين كان اليسار المبكر مرتبطا بمخرجات الأممية الثالثة ومتفاعلا مع صراعات الطبقة العاملة وانتصاراتها في المراكز المختلفة جذريا عن واقع المستعمرات. لذلك فإننا نفضل الانطلاق من التأسيس الذي يضمن استمرار سماته ومميزاته في واقع اليسار اليوم مهما اتسع مجاله وتعقدت خريطته باعتباره يعبر عن الخط الجامع ثم نتطرق فيما بعد إلى خط اليسار الشيوعي الذي يعبر عن الصيغة الضيقة والنخبوية لليسار التونسي. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار فترة الستينات من القرن العشرين هي فترة التبلور الفعلي للصيغة الحالية لليسار التونسي.

اليسار الاجتماعي والعروبي

لم تكن ولادة تنظيمات اليسار التونسي بمعزل عن السياق التاريخي العربي والعالمي أيضا في بداية الستينات حيث نشأت في أوروبا عامة وفرنسا خاصة الحركة الماوية والتروتسكية التي كانت تعتبر الأحزاب الشيوعية الكلاسيكية أحزابا تحريفية للفكر الماركسي وارتبطت هذه التنظيمات بحركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة... وهو ما دفع بعض الباحثين المتخصصين في التنظيمات اليسارية إلى اعتبار أن الحركات اليسارية إجمالا وفدت إلى العالم العربي من خارج مجاله الجغرافي والتاريخي ولم يكن لها سند حقيقي داخل الإطار الثقافي الاجتماعي المرجعي.

لكن الثابت أن بعض العوامل الداخلية ساعدت بشكل غير مباشر على نشأة منظمات اليسار في تونس وأهمها المحاولة الانقلابية التي قامت بها مجموعة من العسكريين

والمدنيين معظمهم من اليوسفيين بهدف الإطاحة بنظام بورقيبة في ديسمبر 1962 لتعطي للسلطة ذريعة لإلغاء التعددية السياسية ومنع الحزب الشيوعي التونسي من النشاط، وهو الحزب الوحيد الذي كان المعارض للنظام السياسي ومصادرة صحافته وفرض رقابة على الحريات والمنظمة النقابية وهيمنة الحزب الحاكم.

كما أن ظهور الأزمة في صفوف قيادات الحزب الاشتراكي الحاكم وخصومات الحبيب بورقيبة مع بعض رفاق الكفاح والنضال من أجل التحرر الوطني ساعد أيضا على نشوء الحركة اليسارية.

كان أول تنظيم خرج إلى الوجود آنذاك بتشكيلة جمعت بين الماويين والتروتسكيين والبعثيين وناصريين ثوريين وماركسيين تحت اسم "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس" وعرف فيما بعد بحركة "آفاق"[3] وكان ضمن المؤسسين لهذا التنظيم أعضاء من الاتحاد العام لطلبة تونس

ولم يكن الهدف من هذا التنظيم تأسيس حزب سياسي أو الاستيلاء على الحكم بقدر ما كان محاولة لتحقيق "العدالة الاجتماعية" في ظل "سلطة مركزية مفرطة" تقوم على الحزب الواحد والرأي الواحد والصلاحيات اللامتناهية لـ "زعيم الأمة".

وقد انخرط "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس" في صراع مع النظام البورقيبي. وكان صراعا هادئا في بدايته إذ انحصر في المطالبة باحترام الحريات العامة والتخلي عن الحكم الفردي في البلاد ودعا إلى توحيد كل القوى اليسارية التونسية ضمن جبهة تتصدى للانفراد البورقيبي المفرط في إدارة شؤون البلاد وخنق الحريات في مهدها. وتوسع التنظيم ليضم ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل وتشكيلات أخرى في الاتحاد العام لطلبة تونس وبدأ رحلته النضالية عبر مجلته "آفاق" ضد ما أسماه آنذاك "الاحتكار السياسي الأعلى للسلطة من قبل الحزب الاشتراكي الدستوري".

اشترك التنظيم في التحرك الذي قاده اتحاد الطلبة بعد هزيمة 1967 ضد العدوان الإسرائيلي على مصر (وقطاع غزة) وسوريا والأردن (والضفة الغربية) واستنكار السياسة الخارجية التونسية وكان ذلك أول اختبار حقيقي له بعد نقل

3 لأن تركيبة هذا التنظيم المتنوعة المناحي الإيديولوجية التي لا تقتصر على الفكر اليساري فحسب، شكلت فضاءً تلتقي فيه تلك التيارات وتتناقش وتختلف وتتصادم أحيانا. وكان أبرز رموز هذه التركيبة المرحوم نور الدين بن خذر الباحث الاقتصادي والمرحوم محمد الشرفي الذي تولى فيما بعد رئاسة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ثم وزارة التربية والعلوم لاحقا، وأحمد السماوي وإبراهيم رزق الله وأحمد بن عثمان ومحمد عزيز كريشان وتاج الدين بن رحال المحامي ومنذر القرقوري وجيلبار نقاش العضو السابق في الحزب الشيوعي وحفناوي عمايرية العضو السابق في حزب البعث العربي الاشتراكي وأحمد نجيب الشابي المحامي.

مقره من باريس إلى تونس، وتغيير هيكليته ليصبح شبيها بالتنظيم الحزبي السري وإنشاء فروع له في بعض الجهات.

وبدأ التنظيم في الإعلان عن مواقفه الرافضة للإمبريالية العالمية وتغول الرأسمالية وتنامي الحركة الصهيونية والمطالبة بالوحدة العربية التي تشكل طموحا مشتركا للشعوب العربية باعتبار وحدة اللغة والدين والتاريخ وهي الطريق الأمثل لبناء الاشتراكية. وكان ذلك تأكيدا للتشبث بعروبة تونس وشعبها. إلا أن سلطة النظام البورقيبي لم تسعف التنظيم بمواصلة تعميق أطروحاته وشرح مواقفه فقد انطلقت في حملة اعتقالات لأبرز عناصر التنظيم وقياداته وتقديمهم أمام محكمة أمن الدولة في أوت 1968 عرفت بـ"محاكمة آفاق" وصدرت ضدهم أحكام قاسية وصلت إلى 20 عاما مع الأشغال الشاقة[4] وهو ما ساهم في اندثار الحركة.

ويبدو أن تجربة السجن كانت "فرصة" للمراجعة والنقاش والوقوف على الأخطاء في تجربة آفاق وإنضاج أفكار جديدة لتجربة أخرى خارج الإطار الكلاسيكي للأحزاب والتنظيمات الشيوعية واليسارية فكانت ولادة "اليسار الماركسي" التونسي بعد خروج القيادات والرموز من السجن بمقتضى عفو رئاسي في سنة 1970.

خرج اليساريون من تجربة "آفاق" التي كانت تعتبر تغيرا راديكاليا للحركة اليسارية التونسية بمفهوم جديد للعمل السياسي وقراءة أخرى لقضايا ومعضلات المجتمع التونسي فكان إنشاء تنظيم "العامل التونسي" المستند في أدبياته إلى الموروث "الماوي" و"التروتسكي".

حاول تنظيم العامل التونسي بقدر الإمكان أن يتفادي الأخطاء التنظيمية والنضالية التي وقعت فيها حركة "آفاق" لكنها وقعت أسيرة خطاب راديكالي ثوري فأعلنت نفسها "لسان حال الثورة العربية في تونس" وعملت على بلورة اتجاه نقابي ديمقراطي صلب للحركة الطلابية التونسية والحركة النقابية وساهمت بشكل مباشر في انتفاضة الطلبة التونسيين ضمن ما يعرف بحركة فيفري 1972 ورفعت شعار "مقاومة الممارسات القمعية للحزب الحاكم" الذي تبناه اليسار الطالبي في الجامعة.

وبقدر إسهامها في تأطير النضال الطلابي، انطوى تنظيم العامل التونسي خلال السبعينات على بذور الانقسام بين "الماويين" و"الغيفاريين" والبعثيين والقوميين العرب والناصريين.

4 كان ضمن القيادات والرموز المحكومون نور الدين بن خذر وجلبار النقاش ومحمد بللونة ومحمد عبد العزيز كريشان وطاهر بن عثمان.

ويعـود سـبب الانقسـام بـين مناضـلي اليسـار إلى اختـلاف المواقـف مـن طبيعـة علاقـات الإنتـاج السـائدة فـي تونـس ومـن النظـام السـياسي والحـزب الحاكـم الـذي شـهد هـو الآخـر انقسـاما بـين جنـاح بورقيبـة وجنـاح أحمـد المسـتيري عـلى أثـر انعقـاد المؤتمـر الثامـن للحـزب الاشـتراكي الدسـتوري فـي سـنة 1971 دون أن ننـسى اختـلاف أبناء اليسـار حـول مسـألة انتمـاء تونـس إلى "الأمـة العربيـة" وحـول القضيـة الفلسـطينية والـصراع العـربي الصهيـوني والاختـلاف بـين القوتـين الاشـتراكيتين الصـين والاتحـاد السوفـياتي.

ومـن رحـم الواقـع السـياسي التونـسي الـذي أصيـب آنـذاك بتعاظـم سـلطة الزعيـم بورقيبـة وانفـراده بالسـلطة وقمعـه للحريـات والأحـزاب[5]، وُلـدت حـركات يسـارية أخـرى تبنـت الإيديولوجيـا الماركسـية مـن بينهـا "التجمـع الماركـسي اللينيـني" و"المنظمـة الماركسـية اللينينيـة" المعروفـة باسـم "الشـعلة" و"الحركـة الديمقراطيـة الجماهيريـة" و"حـزب الشـعب الثـوري التونـسي" ومجموعـة "الحقيقـة" وحـركات أخـرى شـكلت فسيفسـاء يسـارية زادت فـي تعميـق أزمـة التشـظي والتفتـت فـي الحركـة اليسـارية التونسـية... ولـم يبـق مـن هـذه الفسيفسـاء اليسـارية اليـوم إلا "حـزب العمال الشـيوعي التونـسي" الـذي ورث جانبـا مـن أفـكار ومبـادئ "منظمـة العامـل التونـسي" وبـنى خطابـا فكريـا وسياسـيا جديـدا عـلى أنقاضهـا بقيـادة حمـه الهمامـي ومحمـد الكيـلاني الـذي خـرج فـيما بعـد ليؤسـس الحـزب الاشـتراكي اليسـاري.

ومـع حلـول سـنة 1980 تجمـع مناضلـو اليسـار مـرة أخـرى تحـت عنـوان تنظيـم جديـد أطلقـوا عليـه تسـمية "الماركسـيون المسـتقلون" وحاولـوا التخـلي عـن "الصرامـة الإيديولوجيـة". وجـرت مشـاورات حـول إمكانيـة توخـي العمـل السـياسي العلـني ولملمـة شـتات الاتجاهـات الماركسـية فـي إطـار تجربـة عمـل وطـني ديمقراطـي عـلى أسـاس اشـتراكية ديمقراطيـة. وانتهـت المشـاورات إلى إنشـاء "التجمـع الاشـتراكي التقدمـي" (الحزب الديمقراطـي التقدمـي) الـذي اعترفـت بـه السـلطة سـنة 1983 ليمثـل قـوى المعارضـة اليسـارية التونسـية وتـم انتخـاب الأسـتاذ أحمـد نجيـب الشـابي أمينـا عامـا لـه.

وقـد غـير التجمـع الاشـتراكي التقدمـي نسـبيا -رغـم يسـاريته- مـن أطروحـات اليسـار

5 وقـد سـاعد دخـول الاقتصـاد التونـسي مرحلـة التـأزم منـذ سـنة 1975 بعـد فـترة الانتعـاش الأولى الـتي شـهدها عقـب نهايـة تجربـة الاشـتراكية الدسـتورية وانتصـار خـط البيروقراطيـة المتشـددة داخـل النظـام البورقيبـي بقيـادة رئيـس الحكومـة آنـذاك الهـادي نويـرة ومديـر الحـزب محمـد الصيـاح وعبـد اللـه فرحـات عـلى تمزيـق الحـركات اليسـارية مـن الداخـل. وكان ظهـور التيـار الإسـلامي فـي تلـك الحقبـة عامـلا مهمـا فـي مزيد مـن تأزيـم وضـع التيـارات اليسـارية والماركسـية فأطلق بورقيبـة أيدي السـلطات الأمنيـة لاعتقـال وتصفـية رمـوز الحركـة وعناصرهـا الطلابيـة خـلال سـنتي 1974 و 1975 والـزج بهـم فـي السـجون والمعتقـلات بتهمـة إهانـة "شـخص" رئيـس الدولـة والانتمـاء إلى جمعيـة غـير مرخـص بهـا ونـشر أخبـار زائفـة والتحريـض عـلى العصيـان والتمـرد. وكانـت هـذه الهجمـة دافعـا لبقيـة كـوادر وعنـاصر التنظيمـات اليسـارية للاختفـاء داخـل النقابـات صلـب الاتحـاد العـام التونـسي للشـغل وفـي أوسـاط الطلبـة لمواصلـة النضـال المتسـتر باللحـاف النقـابي والطـلابي.

فأعلن أحمد نجيب الشابي في الندوة الصحفية التي عقدها في 13 سبتمبر1983 عن البيان التأسيسي للحزب الذي ضمنه السعي لتحرير الإنسان من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد وجاء في تصوره للاشتراكية أنها "تندرج في اتجاه النقد الجذري للرأسمالية والعمل على تجاوزها تاريخيا نحو إرساء مجتمع خال من الطبقات... وأن الحركة تنتسب إلى الفكر الاشتراكي العمالي العالمي".

وطالب الحزب بإصدار عفو تشريعي عام وإلغاء المحاكم الاستثنائية وأسهم من خلال جريدته "الموقف"، إلى جانب جريدة "الرأي"، في إثراء الساحة الإعلامية وفتح باب النقاش حول القضايا السياسية في البلاد وخلق ما عرف آنذاك "بصحافة الرأي" التي ضيق عليها بن علي الخناق رغم مساندة "التجمع الاشتراكي التقدمي" لما حمله بيان 7 نوفمبر1987 إلى غاية 1992 تاريخ انتهاء محاكمة قيادات الحركة الإسلامية وكوادر حركة النهضة[6].

اليسار الشيوعي في تونس

للحركة الشيوعية في تونس تاريخ طويل فقد كانت النواة الإيديولوجية الأولى التي مهدت لنشأة الحركات اليسارية التونسية في مرحلة لاحقة وبشرت بظهور أول معارضة سياسية للنظام البورقيبي. فنشأة اليسار تمتد في الأصل - كما أشرنا إلى ذلك سابقا - إلى ما قبل الاستعمار وكانت البداية بنضالات زعماء الحركة النقابية أمثال محمد على الحامي ومختار العياري وفرحات حشاد وبلقاسم القناوي وغيرهم.

وقد لقيت "جامعة عموم العملة التونسيين" التي أسسها محمد علي الحامي في جانفي 1924 مساندة من نقابة الكنفدرالية العامة للشغل ذات النزعة الشيوعية آنذاك، لكنها واجهت معارضة من الاشتراكيين وسلطات الاستعمار التي حاكمت محمد علي الحامي في نوفمبر 1925.

6 لقد انقلب بن علي منذ ذلك التاريخ لينكث الوعود التي قطعها منذ البيان النوفمبري ليشرع في إضعاف المعارضة الوطنية وحرمانها من استخدام أجهزة الإعلام الحكومية للمشاركة في الحياة العامة بشكل طبيعي. وسعى التجمع الاشتراكي التقدمي في سنوات التسعينات وبعد تصفية الحركة الإسلامية إلى طرح نفسه كبديل سياسي للمعارضة "غير المتملقة" و"سلطة مضادة" كسبت تعاطف شريحة واسعة من النخب التونسية في ظل ضعف القاعدة الشعبية لأحزاب المعارضة التي وجدت نفسها، بفعل اقترابها المفرط من السلطة، عاجزة عن الانتقال الحقيقي إلى مرحلة جديدة تكون فيها المحاور الأقوى لنظام بن علي. وظل التجمع الاشتراكي التقدمي حزبا مغضوبا عليه من نظام بن علي فلم يظفر بأي مقعد في البرلمان, ولم يفلح استبدال اسمه ونزع كلمة "اشتراكية" عنه ليصبح "الحزب الديمقراطي التقدمي" في فتح أبواب حوار حقيقي مع السلطة من أجل إرساء نظام انتخابي ديمقراطي وضمان الحريات وخصوصا حرية التعبير واستقلالية القضاء.

والثابت أن التنظيم الشيوعي التونسي ساند الحزب الحر الدستوري الذي تأسس على يد الزعيم عبد العزيز الثعالبي وانخرط معه في المطالبة بدستور تونسي وبرلمان منتخب يتم فيه الفصل بين السلطات وضمان الحريات العامة. ولكن الشيوعيين التونسيين حولوا وجهتهم عن الحزب الحر الدستوري التونسي وعادوا إلى التمسك بمطلبهم الرئيسي وهو المطالبة بالاستقلال السياسي وحاولوا الانسجام مع الخط الوطني العام رغم انتسابهم إلى الأممية الشيوعية الفرنسية.

ومع حلول سنة 1938 انفصل التنظيم الشيوعي التونسي عن الأممية الشيوعية الفرنسية وأعلن عن تأسيس "الحزب الشيوعي بالقطر التونسي" وانتخب علي جراد أول أمين عام له وحاول إضفاء الطابع التونسي على نفسه بإعداد برنامج عمل تونسي طرح فيه القضية الطبقية والقضايا الاجتماعية رغم بعض الأخطاء والهنات.

ووقف الحزب الشيوعي جنبا إلى جنب مع الاتحاد العام التونسي للشغل في الأربعينات بعد أن نزع عن تسميته كلمة "القطر" ليصبح "الحزب الشيوعي التونسي" وتعززت روابط الكفاح بينهما وخاضا نضالات مشتركة وهو ما أزعج الحبيب بورقيبة كثيرا فقرر فصل سليمان بن سليمان من الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد لمناصرته الحزب الشيوعي.

وفي الخمسينات أيد الحزب الشيوعي التونسي الحكومة التونسية المستقلة وإعلان الجمهورية وبارك مجلة الأحوال الشخصية وأبدى مساندته لتأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى والإصلاح الزراعي لكنه دخل مرة أخرى في خصومة مع حكومة بورقيبة متهما إياها بغياب التعددية السياسية وتهميش الطبقات الشعبية وأصبح تقريبا الطرف السياسي المعارض الوحيد لنظام بورقيبة بعد الاستقلال.

لكن معارضته لبورقيبة لم تمنعه من المشاركة في أول انتخابات بعد الاستقلال للمجلس النيابي ثم شارك سنة 1959 في الانتخابات التشريعية تحت شعار "الديمقراطية والتقدم".

في موفى سنة 1962 فشل الحزب الشيوعي التونسي في الانقلاب على نظام بورقيبة وانتهى إلى حظره تماما ومنع صحفه من النشر ومضى بورقيبة إلى أبعد من الحظر ففرض الرقابة الأمنية على الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس وكانا آنذاك أبرز مكونات المجتمع المدني في تونس[7].

7 بأمر من بورقيبة تم اعتقال عدد من إطارات الحزب الشيوعي التونسي ومن بينهم محمد حرمل وعبد الحميد بن مصطفى وحسن السعداوي ومحاكمة عدد آخر من كوادره.

استأنف الحزب الشيوعي التونسي نشاطه العلني[8] في 19 جويلية 1981 وأعاد إصدار جريدته "الطريق الجديد" بعد حوالي ثلاثة أشهر. ولم يُخْفِ تعاطفه مع المحاكمات التي تعرض لها رموز الاتجاه الإسلامي خلال سنة 1981 لكنه اعتبر الحركة تيارا فكريا سياسيا يُوظف الدين في خدمة السياسة... فالإسلام دين الجميع ولكن الجميع فئات وطبقات وصراع طبقي ونزاعات. فهناك الرأسمالي وهناك العامل، وهناك الرجعي وهناك التقدمي وهناك دول إسلامية رجعية وهناك دول إسلامية معادية للاستعمار.

ومع مجيء بن علي في نوفمبر 1987 عبر الحزب الشيوعي التونسي كبقية القوى السياسية الأخرى عن ارتياحه لما جاء في البيان النوفمبري ووقع برفقة التيارات السياسية الأخرى على الميثاق الوطني في سنة 1988 ثم شارك في انتخابات أفريل 1989 التي فاز فيها بن علي - بالتزوير - بنسبة 92.27 بالمائة من أصوات الناخبين وفازت قوائم الحزب الحاكم بكل المقاعد في البرلمان. لكن الحزب الشيوعي قاطع الانتخابات البلدية التي جرت في 15 جوان 1990 احتجاجا على تزوير انتخابات 1989 وفاز التجمع مرة أخرى بـ 98 بالمائة من مقاعد المجالس البلدية وأعلن محمد حرمل عن بداية خصومته مع نظام بن علي واعتبر أن النظام "لم يستجب للمطالب الأساسية التي تقدمت بها المعارضة لكسر الجمود السياسي".

وفي أواسط التسعينات كان المعسكر الشيوعي قد انهار أمام الاكتساح السياسي والعسكري للرأسمالية وتقلص حضور الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الشرقية وكان لزاما على الرفاق في الحزب الشيوعي التونسي تغيير الواجهة الخارجية فانتقل الحزب من صيغة الشيوعي إلى "حركة التجديد" في سنة 1994 رغبة في "إعادة بناء الحركة الديمقراطية والتقدمية برمتها على قواعد فكرية وسياسية للمرحلة التاريخية الجديدة". مثلما جاء على لسان أمينه العام السابق محمد حرمل.

8 تصاعدت وتيرة الصراع بين بورقيبة وأبناء الحزب الشيوعي مع تزايد الانتقادات للنظام البورقيبي وضربه للعمل النقابي خلال الستينات ومحاولاته احتواء الاتحاد العام التونسي للشغل. وسعى الحزب الشيوعي بعد تولي محمد حرمل أمانته العامة خلفا لمحمد النافع إلى محاولة الحفاظ على ملامحه الإيديولوجية رغم الحظر السياسي، وعقد مؤتمره الثامن خلال سنة 1981 ودعا من خلاله النظام السياسي إلى إيجاد الحلول العاجلة لمشاكل الاتحاد العام التونسي للشغل واحترام إرادة الشغالين والشباب الطالبي وإلغاء كل القرارات والقوانين المنافية للدستور لضمان حريات التعبير والتنظيم لكل الجهات السياسية دون قيد. وفي نوفمبر من تلك السنة اصطدم الحزب الشيوعي مرة أخرى مع السلطة في مشاركته في الانتخابات وانتقد ما أسماه آنذاك "تغييرا شنيعا للنتائج وتجاوزات في وضح النهار".

اليسار أمام الانفجار الحزبي والتفاعل مع الظاهرة الميكروسكوبية

يـرى بعـض المتابعـين للشـأن السـياسي أن أحـزاب اليسـار مطالبـة اليـوم بعـدم السـقوط مجـددا فـي مـأزق التناقضـات المتباينـة بـين الأطيـاف الإيديولوجيـة الـتي تمكن نفـس البيـت الفكـري والانقطـاع عـن السـير فـي مسـلك التفرقـة والانقسـام والاعتبـار مـن أخطـاء المـاضي حـين تخنـدق أغلـب اليسـاريين فـي معركـة داخـل البيـت اليسـاري حـول مسـألة التعامـل مـع الوضـع السـياسي الجديـد.

ويعيـب بعـض المراقبـين عـلى اليسـار التونـسي اخـتزال تاريخـه النضـالي فـي الجانـب السـياسي الميـداني الجماهـيري وإغفالـه الجانبـين الثقافـي والنقـدي ولا يعـرف مـا إذا كان هـذا الإغفـال نتيجـة شروط ومقتضيـات المرحلـة كمـا يعـبر عـن ذلـك اليسـاريون أم نتيجـة خيـارات إسـتراتيجية ورؤيـة نفعيـة براغماتيـة آنيـة تسـتعجل الـصراع الاجتماعـي والسـياسي رغـم أن الحـركات اليسـارية الأوروبيـة اسـتثمرت كثـيرا فـي مجـالات ثقافـية كالمـسرح والسـينما والروايـة وبعـض الأجنـاس الأدبيـة. ومـع أن الواقـع الثقافـي التونـسي يثبـت أن الفضـل كان لليسـار التونـسي فـي انتعـاش الحركـة السـينمائية والمسرحيـة رغـم ارتبـاط جانـب مـن الحركـة الثقافـية بالمـوروث القديـم والتأثـر بالأنمـاط الأوروبيـة وهـذا مـا يضعـه مجـددا أمـام إشـكالية الهويـة الـتي تمثـل أرضيـة اسـتثمار مـن طـرف اليمـين الديـني المتمثـل فـي الإسـلام السـياسي.

لذلـك فـإن محنـة اليسـار التونـسي لـم تنتـه مـع سـقوط نظـام بـن عـلي بـل بـدأت مـع قيـام الثـورة التونسـية حـين بـدأ تفريـخ الأحـزاب اليسـارية بشـكل لافـت للانتبـاه ... فمـن "العامـل التونـسي" إلى "الشـعلة" إلى "حـزب العمـال الشـيوعي التونـسي" إلى "حركـة الديمقراطيـين الاشـتراكيين" إلى "حـزب العمـل الوطـني" إلى "حـزب اليسـار الحديـث" إلى "لحـزب الاشـتراكي اليسـاري" إلى حـزب الوطنيـين الديمقراطيـين الموحـد إلى التيـار الشـعبي إلى حـزب النضـال الوطـني إلى حـزب الطليعـة العـربي الديمقراطـي إلى ... وقـد ينتهـي الأمـر إلى حالـة مـن التـشرذم القـاسي الـذي يمكـن أن يجهـز عـلى اليسـار.

وقـد أثبـت تاريـخ تونـس الحديـث أن حالـة التشـظي والتفتـت الـتي آل إليهـا اليسـار مـع حلـول التسـعينات إلى مـا بعـد الثـورة، لـم تكـن دليـل تنـوع وثـراء فكـري وإيديولوجـي بقـدر مـا كانـت مـؤشرات خـلاف وقطيعـة وضيـق صـدور النشـطاء (ولـم نسـتعمل عبـارة المناضلـين قصـدا)، والغـرق فـي الجـدل الماركـسي واللينيـني والتروتسـكي والماوي وهـو مـا قـد لا يخـدم التونسـيين اليـوم لبنـاء تونـس الحديثـة.

لكـن البعـض يـرى أن الانقسـام لـم يكـن السـبب الوحيـد فـي تـشرذم اليسـار وتشـظيه بـل سـاعدت عوامـل أخـرى عـلى تفتيتـه ويـصر عـلى أن اختـلاف المشـارب الفكريـة

والإيديولوجية بين اليساريين يقيم الدليل على قراءة الفكر اليساري ورغبة مناضليه في الانتساب إلى أكثر من منحى فكري داخل المدرسة الواحدة.

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن محنة اليسار تعود إلى نظام بن علي الذي نجح إلى حد كبير في تفتيت اليسار وسلبه أحلامه في المشاركة وصناعة القرار والغدر به والتضييق على مناضليه وتجفيف قواعده وغلق المنافذ الإعلامية أمامه لإيصال صوته إلى الناس وطرح بدائله. ولم يجد حلا إلا أن يلجأ للاحتماء بـ"ظلال" النقابات لكنه وقع في التجاذبات والحسابات السياسية. فالاتحاد العام التونسي للشغل خفض في السنوات الأخيرة من حكم بن علي من مصادماته مع السلطة تحت خلفية "المفاوضات الاجتماعية" وإحلال "السلم الاجتماعي" واستبدال الصراع بالحوار من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب للطبقة العاملة فكان السقوط في دائرة التعاطي مع سياسة بن علي.

إستراتيجيات العمل الحزبي لليسار التونسي ومرض الطفولية السياسية[9]:

فيما يتعلق بالمرأة، لم ينجز اليسار التونسي إستراتيجيا فاعلة في تشريك المرأة التونسية وفي تمكينها من مراكز القيادة والريادة رغم الدور الفاعل الذي لعبته المرأة التونسية في كل المحطات النضالية عبر التاريخ. فباستثناء بعض الحالات الاستثنائية التي برزت فيها المرأة القيادية (الحزب الديمقراطي التقدمي على سبيل المثال) لم تكن للمرأة التونسية مكانة بارزة في صفوف القيادة. وحتى التجربة التي قام بها القطب الديمقراطي الحداثي في اختياره للعنصر النسائي في رئاسة القائمات الانتخابية بمعدل 16 قائمة تترأسها امرأة من جملة 27 قائمة انتخابية فإنها كانت تجربة عرجاء لأنها كانت تفتقد إلى إستراتيجيا تعبوية في مجتمع ذكوري لا زالت المرأة تعاني فيه من المكانة الدونية في شتى مجالات الحياة ناهيك عن المجال السياسي الذي هو أكثر حساسية ودقة من المجالات الأخرى. كما أن هذه التجربة لم تتواصل واتضح أنها لم تكن سوى عملية انتخابية. وهذه الوضعية مرتبطة بالخصائص التنظيمية لأحزاب اليسار التي تفتقد في أغلبها إلى منظمات نسائية كأجنحة سياسية نشيطة وفاعلة، وإن وجدت فهي محتشمة أو عبارة عن هياكل حزبية معطلة لا تشتغل ولا تملك برنامجا سياسيا كما هو الشأن بالنسبة للمنظمة النسائية لحزب العمال أو المنظمة النسائية لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد.

9 منذ 1920 تناول لينين المسألة المتعلقة بتحديد أخطاء اليساريين، حيث اتجه إلى إثبات أن اليسارية هي "المرض الطفولي للشيوعية" (كتب في أفريل – ماي ونشر في جوان. أي قبل انعقاد المؤتمر الأممي الثاني للشيوعية بشهر واحد). وكان هذا الكتاب محاولة لدفع الأحزاب الشيوعية لإيجاد حلول جذرية من أجل تجاوز مؤشرات اللامسؤولية المتمثلة في المغالاة في اليسارية.

أما بالنسبة إلى الإستراتيجية الشبابية في أحزاب اليسار فإنها منحصرة في حدود إدراجها ضمن البناء التنظيمي الذي يتمثل في الأجنحة الشبابية والطلابية وهي في الغالب تنشط في صلب المنظمة النقابية الطلابية (الاتحاد العام لطلبة تونس) الذي حرره اليسار منذ 1972 من هيمنة حزب الدستور. ومن المهم الإشارة إلى أن غياب إستراتيجيا شبابية في صلب أحزاب اليسار يمثل عبئًا على المنظمة النقابية الطلابية التي أصبحت عرضة إلى التجاذبات السياسية بين كل مكونات اليسار تقريبا من أجل فرض الهيمنة. لذلك فإن المنظمة الطلابية التي كانت منذ أربعة عقود قلعة لتكوين الكوادر والمناضلين الذين أصبحوا فيما بعد قيادات سياسية هي الآن في حالة من الوهن والتصدع نتيجة غياب قدرة تلك التشكيلات اليسارية على إعادة هيكلتها وتعزيز قدرتها على أن تكون مستودع تخريج للنخب السياسية. ولذلك فإن اليسار التونسي مطالب اليوم بالتخلي عن بعض النرجسية في الادعاء بامتلاك العقلانية والديمقراطية والاعتراف بالواقعية الجديدة كفعل إيجابي ومراعاة الفجوة العمرية الفاصلة بين القيادات اليسارية الذين أسسوا للفكر اليساري التونسي وواجهوا استبداد النظام السياسي مع شباب الثورة والتنازل عن مسحة الوصايا التي قد يمارسها بعضهم باسم "الشرعية التاريخية والنضالية".

اليسار التونسي والمسألة الدينية

رغم أن اليسار نشأ كردة فعل على هيمنة الكنيسة على صنع القرار السياسي في القرون الوسطى ومعارضا لتدخل الدين في الشؤون السياسية وتبنى العلمانية للفصل بين الدين والدولة إلا أنه واجه انتقادات واسعة وعنيفة في المجتمع التونسي الذي يلعب فيه الدين دورا مركزيا ويمثل العنصر الأساسي في البنية الثقافية المحلية. فبدأ اليسار التونسي يفقد مساحات واسعة في ميادين النضال مع ظهور الحركات الإسلامية وتعاظمها وتغلغُل التنظيمات المتفرعة عن الإخوان المسلمين في صفوف الكادحين والطبقات العاملة وتقديم نفسها كبديل لليسار المهزوم والمتشرذم. وهذا ما دفع ببعض المفكرين اليساريين العرب أمثال الطيب تيزيني إلى الإقرار بأن اليسار العربي عموما مطالب اليوم بإسقاط عريضة الاتهامات المتبادلة ويقتنع بقدرته على إنتاج فكر توحيدي على قاعدة مشتركة وبأن العقل الذي أنتج فكر الأمس قادر على الإضافة إلى هذا الفكر وقادر أيضا على إبداعات جديدة والاعتراف بالآخر من حوله والتعايش معه.

ومن المعروف أن اللوائح التي تصدر عن المؤتمرات هي الوثائق المكثفة المستلة

من البرامج العامة لأي حزب سياسي. في هذا الإطار جمعنا في صيغة تأليفية بين كل اللوائح التي تمت مناقشتها في أربعة مؤتمرات لأهم مكونات اليسار التونسي وهي لوائح حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي ولوائح حزب العمال ولوائح حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد ولوائح رابطة اليسار العمالي فعددناها كما يلي وحسب المسائل التالية:

اللائحة الفلاحية - الثقافية - التنمية الجهوية - التشغيل - الطفولة - المديونية - المسألة البيئية - المسألة السياسية - السياسة التعليمية - لائحة الشباب - لائحة الهجرة - السياسة العربية والدولية - لائحة البحث العلمي - لائحة الصحة - العمل النقابي والجمعياتي .

انتقينا اللوائح التي تمثل تقاطعا بين الأحزاب السياسية الثلاث وهي تكاد تكون نفس اللوائح بالمضامين ذاتها وبنفس الصيغ التي يتداولها المجتمع السياسي برمته. ولم نجد في مجال التمايز سوى لائحة وحيدة مثلت اجتهادا فعليا وإضافة فكرية في سياق المراجعات الفكرية الخجولة التي يقوم بها اليسار من حين إلى آخر حسب متطلبات المرحلة وحسب ما تفرضه ضغوط الضرورة. هذه اللائحة هي لائحة المسألة الدينية التي صدرت عن المؤتمر التأسيسي لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد. وقد مثلت هذه اللائحة خطوة مهمة نحو الانسجام مع الواقع الثقافي للمجتمع من خلال توضيح المسألة الدينية بالنسبة للحزب ومن خلال ذلك تنزيل الإسلام في إطار المقوم الأساسي من مقومات الهوية باعتباره أحد الرموز الثقافية للمجتمع التونسي. ومع ذلك تبقى المسألة الدينية من أهم المشاكل التي يواجهها اليسار رغم أن الفكر اليساري أثر في كل مراحل ومضامين التراث السياسي والفكري التونسي بما فيه حركة الإصلاح الاجتماعي منذ الطاهر الحداد إلى اليوم، دون أن ننسى أن اليسار كان المعارض الوحيد لسلطة بورقيبة طوال مدة حكمه وإلى غاية ظهور الحركات الدينية التي ساعد النظام على بروزها لضرب اليسار في السبعينات.

أما على المستوى السياسي التنظيمي فإن الطفولية السياسية غلبت على اليسار التونسي فوقع في التشرذم والصراعات الإيديولوجية التي تحولت في كثير من الحالات إلى صراعات زعاماتية. ويعود سقوط نظام بورقيبة في جزء هام منه إلى نضالات اليسار ولكن طفوليته السياسية لم تسمح له بإعداد البديل الملائم فوجد نفسه على هامش الأحداث صبيحة يوم 7 نوفمبر 1987. ولا شك في أن خيبة اليسار آنذاك كانت مشفوعة أيضا بخيبته على المستوى العالمي بسبب تهاوي الأنظمة الشيوعية وهو ما جعل العديد من رموزه يصابون إما بالإحباط أو الانزواء

أو الوقـوع فـي الانتهازيـة "فرأيناهـم يهرولـون للانخـراط فـي منظومـة السـابع مـن نوفمـبر" ولكـن عـددا هامـا منهـم لـم يقعـوا لا فـي الإحبـاط ولا فـي الانتهازيـة وواصلوا نضالاتهـم ضـد النظـام الجديـد باشـكال متعـددة ولكنهـا حاسـمة منهـا النضـال فـي الجمعيـات الحقوقيـة والإنسـانية والنقابـات. وقـد سـقطت معظـم مكونـات اليسـار التونـسي فـي مسـتنقع الـصراع مـع نفسـها ومواصلة التشـبث بالملكيـة الجماعية لوسـائل الإنتـاج ومهاجمـة رأسـمالية الدولـة وازداد تأزمهـا بعـد سـقوط المعسـكر الشـيوعي وظهـور الأنمـاط الجديـدة القائمـة بـين المواءمـة بـين الفكـر الاشـتراكي والمنهج الرأسـمالي والتخـلي تدريجيـا عـن مبـادئ الشـيوعية وانقسـام الاتحـاد إلى دول مسـتقلة بذاتهـا.

تحالفات اليسار

عـرف اليسـار التونـسي خـلال العشريـة الأخـيرة عـدة تقلبـات فـي مسـتوى تحالفاتـه وعلاقاتـه بالأحـزاب والتيـارات السياسـية الأخـرى. ويمكـن أن نمـيز بـين عـدة تحالفـات عرفهـا اليسـار التونـسي مـع مكونـات غـير يسـارية يمكـن أن نلخصهـا كمـا يـلي:

- تحالـف بعـض القـوى مـع نظـام 7 نوفمـبر 1987 حيـث حملـت بعـض الانتقـادات لليسـار التونـسي اتهامـه بقبـول التغيـير السـياسي الـذي طـرأ مـع مجـيء بـن عـلي إلى الحكـم ومـارس "الهرولـة" نحـو السـلطة مرحبـا بمـا تضمنـه بيـان 7 نوفمـبر مـن وعـود (علينـا أن نسـتثني مـن ذلـك تيـار الوطنيـين الديمقراطيـين بمختلـف تكويناتـه وحـزب العمـال الشـيوعي التونـسي والعديـد مـن رمـوز اليسـار المنحدريـن مـن تجربـة الشـعلة والعامـل التونـسي وآفـاق) وانقـاد بعـض رمـوز اليسـار إلى كـراسي السـلطة قبـل أن تنكشـف الخديعـة الكـبرى الـتي رسـمها بـن عـلي لخصومـه السياسـيين ويحمـل أصحـاب هـذه الانتقـادات اليسـار التونـسي تبعـات تغـول نظـام بـن عـلي وانخراطه فـي سـياق ما سـمي آنـذاك بـ"المصالحـة الوطنيـة" وغيرهـا مـن المفاهيـم المضللـة والإقنـاع بجدواها. وفـي الوقـت الـذي انخرطـت فـيه بعـض الوجـوه اليسـارية التونسـية فـي الفعـل السـلطوي ظـل العديـد مـن رمـوز اليسـار فـي حالـة قطيعـة مـع النظـام وحاولـت المحافظـة عـلى "مـاء الوجـه" كحـزب العمـال الشـيوعي والوطنيـين الديمقراطـين وبقايـا أبنـاء حركـة "آفـاق" رغـم مـا كلفهـا ذلـك مـن المحاكمـات والسـجون والحرمـان مـن الشـغل والابتعـاد القـسري عـن المشـهد السـياسي الوطـني.

- تحالـف اليسـار مـع الإسـلاميين فـي حركـة 18 أكتوبـر قبـل الثـورة وهـو بمثابـة التحالف ضـد الطبيعـة خاصـة عندمـا يكـون مـن بينـه حـزب العمـال الشـيوعي التونـسي الـذي قـاوم الاسـتبداد البورقيـبي والنوفمـبري وظلاميـة الإسـلاميين. ويـدل هـذا على أن اليسـار

يبدي أحيانا نوعا من السذاجة السياسية في تحالفاته وقد يرتكب مثل هذه الأخطاء بحجة الاتفاق على إسقاط نظام بن علي، لأن ذلك قد يفتح الباب إلى ما هو أخطر والتجربة الإيرانية خير شاهد على ذلك. فقد تحالف الحزب الشيوعي الإيراني مع مجاهدي خلق والحركة الدينية وآيات الله والملالي لإسقاط شاه إيران وكان لليسار الإيراني الدور الحاسم في إنهاء حكم الطاغية لكن سرعان ما انقلبت عليهم آلة الحركة الدينية بأشكال أكثر شراسة من طغيان الشاه.

- **يسار داخل القصبة يحكم ويسار في ساحتها يعتصم**: كان ذلك واقع اليسار بُعَيْد مغادرة بن علي قصر قرطاج إلى مملكة آل سعود فوجد نفسه في سابقة انقسامية بين التحالف مع بقايا النظام أو استكمال الثورة. فقد اختار اليسار الذي كان جزءا من تعددية بن علي أن يتحالف مع بقايا نظامه ودخل في حكومة محمد الغنوشي الأولى والثانية فكانت حركة التجديد ممثلة في الحكومة بحقيبة وزارة التعليم العالي وكان الحزب الديمقراطي التقدمي قد أنهى أيامه الأخيرة في انتمائه إلى اليسار بحقيبة التنمية الجهوية التي آلت إلى زعيمه أحمد نجيب الشابي. في حين اختار اليسار الذي كان جزءا من معارضي بن علي الفعليين استكمال الثورة، وكأن المشهد يؤكد أن كل طرف من أطراف اليسار يستكمل مهامه وأدواره في علاقة بالنظام السابق: الحزب الديمقراطي التقدمي تنازل على كل رصيده النضالي مقابل وزارة مؤقتة، والتجديد يواصل الدور الذي لعبه في عهد بن علي باعتبار أنه كان متواجدا في كل برلماناته المتعاقبة، واليسار الثوري يريد استكمال الثورة التي أرادها منذ انتفاضة الحوض المنجمي. وكان حضور اليسار الثوري خاصة في اعتصام القصبة 2 متخفيا وراء شبابه إدراكا منهم لحساسية الشعب تجاه الأحزاب وإقرارهم ضمنيا بعدم قدرتهم على التعبئة اعتمادا على الألوان الحزبية، وهذا ما جعل كل مكوناته تترك مجال للمبادرة للنخبة الجديدة من الشباب وتكتفي بردود الأفعال أحيانا ومسايرة الأحداث بل والجري وراءها أحيانا آخر.

- تحالف يساري - يساري في إطار الجبهة الشعبية التي أعلنت رسميا يوم 17 أكتوبر 2012 على أساس أنها جبهة سياسية وهي تتكون من 11 حزبا سياسيا ومجموعة من المستقلين (غير المنتظمين) المنحدرين من أصول سياسية يسارية. وتلتقي كل مكونات الجبهة الشعبية على تشابه المسيرة النضالية منذ سبعينات القرن المنصرم. وهي تتقاطع في عديد من النقاط من برامجها السياسية رغم تعدد أصولها الإيديولوجية ومرجعياتها الفكرية حيث تجمع بين مكونات اليسار العروبي واليسار الاجتماعي واليسار الشيوعي واليسار الديمقراطي الاجتماعي. غير أن هذه الجبهة تعاني من ضعف الهيكلة وغياب الرؤية التنظيمية وافتقادها إلى قيادة محنكة خاصة بعد اغتيال

زعيميها شكري بلعيد ومحمد البراهمي، رغم أنها يمكن أن تمثل الائتلاف السياسي الأكثر تقاربا خلال مواجهة نظام الاستبداد البورقيبي وفي معارضة نظام بن علي وكذلك خلال انتفاضة الحوض المنجمي وإبان الثورة وفي سياق المسار الثوري.

- تحالف في إطار جبهة الإنقاذ جمع بين قوى اليسار (بما فيها مكونات الجبهة الشعبية وغيرها من الأحزاب اليسارية) والقوى الليبرالية والديمقراطية بهدف إسقاط حكومة الائتلاف الحاكم الذي تقوده حركة النهضة. ولكن هذا التحالف لا يمكن أن يمضي إلى أكثر من الأسباب الوقتية التي دعت إلى أن يتكون. وما عدا ذلك فإنه مبني على تناقضات حادة في المرجعيات والأصول والبرامج والتطلعات وكذلك على تفاوت شديد في القدرات التنظيمية.

رابعا: مكانة اليسار ونفوذه والتحديات التي يواجهها

رغم ما أشرنا إليه من مشكلات تحف بتكوينات اليسار السياسي التونسي على المستوى التنظيمي وعلى مستوى المرجعية الفكرية وكذلك على مستوى الممارسة السياسية، فإنه يظل من أهم مكونات المشهد السياسي التونسي رغم أنه لا يوجد في السلطة. وأهم ما في هذا الأمر كونه غير موجود في السلطة وكونه الأقل تمثيلية في المجلس التأسيسي مقارنة مع بقية مكونات هذا المجلس من التيارات الأخرى. ولكن أهميته تكمن في كونه استطاع أن يحول موازين القوى من داخل المجلس التأسيسي إلى الشارع وتحكم في العديد من محاور الصراع ضد الائتلاف الحاكم من خلال إبطال العديد من البرامج التي سعت الأكثرية التأسيسية من الإسلاميين إلى تمريرها أو على الأقل تأجيل تنفيذها. نتذكر من ذلك استهداف مجلة الأحوال الشخصية ونتذكر مشروع النهضة حول إدراج إلزامية تطبيق الشريعة في الدستور.

غير أنه ورغم أهمية دور اليسار في المشهد السياسي فإنه يعاني من غياب الإستراتيجية الاتصالية الفاعلة وعدم اعتماده على مناهج علمية ومقاربات ناجعة للاتصال مع الجماهير الشعبية. ولعل هذا ما أدى إلى نتيجة مفارقة يمكن أن نصفها بالخاصية الفصامية لليسار التونسي. باعتبار أن هذا اليسار لم يعد يمثل فعليا الفئات والطبقات والشرائح التي تمثل العنصر الأساسي في برنامجه النضالي.

فأين الطبقة العاملة والفلاحين والكادحين والمهمشين والمعطلين عن العمل في صلب الأحزاب اليسارية؟ وأين كل هؤلاء في صفوف القيادات؟ ولكن أيضا أين هم حتى في صفوف المناضلين القاعديين؟ فهل نحن إزاء أحزاب البورجوازية الصغرى أم إزاء أحزاب من المفروض أنها تدافع عن مصالح الطبقة العاملة وحلفائها من فلاحين وكل الطبقات الشعبية العريضة؟

الجانب الأكثر إثارة في هذه المسألة تتمثل في واقع أن هذه التشكيلات الاجتماعية التي كان من المفروض أن تكون الرصيد الأساسي لليسار في كل معاركه النضالية والسياسية تتحول إلى الرصيد الانتخابي الأساسي لليمين الليبرالي المحافظ (ولا نحبذ استعمال صيغة "الرجعي" هنا وذلك للضرورة العلمية واستجابة لشروط الحيادية التي التزمنا بها منذ تقديم العمل، خاصة وأن هذه الصيغة وردت في قاموس التداول السياسي كوصم إيديولوجي بالأساس، ولسنا هنا في سياق الدفاع عن مرجعيتنا الإيديولوجية أو التزامنا السياسي) المتمثل في الإسلاميين وذلك لأن اليسار أصبح غريبا عنها في كل ما يتعلق بتأصيله الثقافي وبالتالي عجزه عن الانسجام مع فكرها فبقي معزولا عنهم وكأنه دخيل في الوقت الذي استفاد اليمين من كل هذه العناصر عندما استعمل الخطاب الديني ليقنعهم بأنه هو وجههم السياسي الحقيقي.

هنا تطرح قضية الانعزال عن الواقع وضرورة التطبيع مع المجتمع والمصالحة مع الرموز الثقافية لأن المجتمع التونسي هو ابن محيطه الثقافي والحضاري ومن الصعب - إن لم يكن من المستحيل – أن يقبل تيارا سياسيا لا يتماهى بوضوح مع هذه المقومات التي كونت شخصيته القاعدية.

ومن الأمثلة الصارخة التي تعكس هذه الحالة الفصامية لليسار التونسي هو ما بدا من وعي فصامي لدى العديد من اللذين يتوجسون من اليسار التونسي ويخشونه، حيث وقفنا في العديد من الحوارات الميدانية على أن العديد من المعدمين الذين لا يملكون شيئا، يخشون من فكرة التأميم التي يُتداول كثيرا على المستوى الشعبي وبمنطق الحس العامي المشترك أنها البرنامج الذي يتطلع اليسار إلى تطبيقه. هذه الخشية لم تكن متأتية بطبيعة الحال من الرغبة في الحفاظ على أملاكهم لأنهم لا يملكون أصلا سوى الأغلال التي تكبلهم، ولكنه خوف ارتبط بتأصيل الوعي الشعبي لفكرة التأميم في سياق التجربة الشيوعية المتسمة بالكفر والإلحاد. وفي تناظر الحالتين الفصاميتين كثير من المسؤولية على اليسار لأن من مهامه الوصول إلى تلك الجماهير التي توجد في منعزلات جغرافية وفكرية ولا تتواصل مع هذا العالم إلا من خلال فكرة الله. لذلك فإن اليسار الذي لم يتمكن

من فك الطوق الفكري المعزز بالطوق الجغرافي على هؤلاء الذين وُجد أصلا من أجلهم يعد يسارا في حالة المعاناة من الانفصام التكويني يمعناه الذي ينسحب على الإطار الفكري والواقع التنظيمي.

ويفرض واقع اليسار التونسي اليوم رهان المراجعات الفكرية. وهذا أمر يكون نتيجة العجز عن الفعل والتأثير في الواقع أو نتيجة الانفعال بموجة التغيير السياسي. ولكن النماذج التي يمكن أن نأتي عليها تبين أن هذه المراجعات ستبقى بدون جدوى وفاعلية طالما لم تتطور البنيات التنظيمية وأشكال القيادة السياسية في صلب الأحزاب:

من الحزب الاشتراكي اليساري إلى الحزب الاشتراكي: حزب اشتراكي يتنازل عن يساريته وينضم إلى الاتحاد من أجل تونس الذي تقوده "حركة نداء تونس" الليبرالية توجها وتنظيما.

من حزب العمال الشيوعي التونسي إلى حزب العمال الذي يقود الصيغة الجديدة من تحالف اليسار (الجبهة الشعبية) مع أحزاب اليمين الليبرالي على أساس مسألة الحداثة ومدنية الدولة.

الماركسيون الثوريون يصبحون رابطة اليسار العمالي دون أن نجد أي أثر للعمال في صفوف قياداتهم ومناضليهم.

ويترحل الحزب الشيوعي طويلا في المراجعات فنجده اليوم بعنوان المسار الديمقراطي الاجتماعي.

وتتمثل المشكلة الحقيقية في المراوحة بين وهم الانقسام الإيديولوجي وحقيقة النزاعات الشخصية وبين الانقسام التنظيمي المتأثر بالظاهرة الميكروسكوبية التي كشفت وزن اليسار في ظل الانفجار الحزبي الطارئ بعد 14 جانفي 2011. وهو وزن محل إشكال أصلا. باعتبار أن اليسار هو الذي يتحكم في فعاليات الحراك الثوري والجيشان الاجتماعي، ولكنه يفشل في قيادة العملية السياسية عندما تكون في صيغتها الانتخابية. والحقيقة أن مكونات هذا اليسار لم تستوعب أصلا ضرورة المواءمة بين المنجز الثوري والمنجز الانتخابي كما لم تستطع أن تلائم بين مقومات العمل الثوري وشروط المشاركة السياسية في إطار من الديمقراطية.

وإذا حصرنا المصاعب والتحديات التي تواجه اليسار التونسي نجدها تتمثل في غياب الرؤية التنظيمية، وغياب المراجعات الفكرية، وصعوبة الانسجام مع الواقع الاجتماعي، وعدم التطبيع مع المجتمع، وغياب إستراتيجيا واضحة للاتصال

بالجماهير، وعدم القدرة على تجاوز الروح التسلطية القيادية في أغلب مكوناته، بالإضافة إلى ضعف القدرات التأطيرية والتدريبية للقيادات الحزبية في صفوف الشباب والمرأة بشكل خاص...

ولو تجاوز اليسار هذه المعضلات لتجاوز ضغوط الضرورة التي دفعته إلى التحالف مع اليمين ولتمكن من تكوين جبهة يسارية فاعلة. فعلى الرغم من أن الجبهة الشعبية (التي أعلن عن تأسيسها يوم 17 أكتوبر 2012) تمثل إطارا مرجعيا مهما لتأطير العمل السياسي خلال هذه الفترة الانتقالية بالنسبة إلى مناضلي اليسار، إلا أن واقع الحال يثبت أنه أُسقطت عليها ذات المشاكل التي تعانيها مكونات اليسار كل على حدة، أو بعبارة أخرى فإن الجبهة الشعبية حملت في أحشائها معوقات العمل المهم الذي تقوم به على المستوى الحركي والميداني لأنها بقدر ما تمثل فعلا عنوان المرحلة في مواجهة القوى المضادة للثورة، تُعيد إنتاج نفس المشاكل التي يعيشها كل حزب لوحده. وبالمحصلة فإن الجبهة الشعبية بقدر ما هي حالة تجميعية لقوى اليسار وطاقاتها النضالية تبقى أيضا حالة تجميعية لمشاكله ومعوقاته النابعة من بنيته وتركيبته ببعديهما اللذين يتعلقان بالإطار التنظيمي والإطار الفكري.

ومن الواضح أن مكونات اليسار السياسي في تونس انفعلت بالانفجار الحزبي الذي طرأ بعد ما يُعرف بـ"الثورة" وفقا للتداول اللفظي دون أن تكون له رؤية استطلاعية لنتائج المشاركة السياسية بناء على دراسته الدقيقة لطبيعة المجتمع وخصوصياته. فالمواكبة الميدانية والوقائعية لظهور أحزاب اليسار في صيغتها الرسمية العلنية الجديدة لم يكن خيارا يساريا أصلا بقدر ما كان عنوان المناورة على ما يمكن تحقيقه من مكاسب في ظل استمرار اليمين البورجوازي المتمثل في برجوازية الدولة المسنودة من الأوليغارشية المالية المرتبطة بها مصلحيا. فهذا اليسار لم يستوعب الدرس الذي أعطاه لينين من خلال تجربته التاريخية الرائدة في بناء الحزب الجماهيري القوي "البلشفي" الذي كونه من داخل "حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي" منذ 1903 حينما وقف على حقيقة أن الكيانات السياسية الصغرى ستبقى عاجزة عن إنجاز مهامها التاريخية إذا لم تتحول فعلا إلى قوة فعل جماهيري كبرى. وكان ثورة أكتوبر من إنجاز حزب منضبط بشكل واضح عرف كيف يكسب إلى جانب قضيته جزءا مهما من البروليتاريا الحضرية، ومن السيطرة على المجالس والإدارات. هذا أيضا لا يبدو أن اليسار التونسي قد استوعبه جيدا.

تجاه هذا الواقع المعقد يقف اليسار التونسي اليوم في لحظة فارقة أمام حشد من الأسئلة الملحة حول طبيعة المرحلة السياسية الجديدة والبحث عن دور جديد

فـي مشـهد سـياسي يكتنفـه الغمـوض ومسـالك سياسـية يتحكـم بهـا "المـال السـياسي" الـذي يتـم إغداقـه عـلى بعـض الأحـزاب السياسـية. مـاذا يفعـل اليسـار بعـسره المـادي أمـام تغـول هـذه الأحـزاب؟ وهـل يسـتطيع أن يسـتند إلى شرعيتـه النضاليـة والتاريخيـة فقـط أم أن عليـه أن يسـعى إلى البحـث عـن بدائـل إجرائيـة تمكنـه مـن دخـول مـسرح الـصراع السـياسي بإمكانيـة غـير الإمكانيـات الـتي وضعتـه عـلى هامـش المجلـس التأسـيسي حـتى لا يوجـد مـرة أخـرى عـلى هامـش المرحلـة السياسـية القادمـة. ولـم يكـن اليسـار التونـسي أقـل حظـا مـن اليسـار عمومـا فـي أغلـب الثـورات الكـبرى فـي التاريـخ الحديـث. فقـد طالـب اليسـار بالمسـاواة الاجتماعيـة وأعلـن الحـرب عـلى الأغنيـاء قبـل أن يتـم إقصاؤهـم فـي أفريـل 1794. كمـا كان اليسـار مسـاهما فعـالا فـي تفجـير ثـورة 1848 فـي فرنسـا ولكنـه انتهـى إلى انتكاسـة سياسـية أعادتـه إلى زمـن الإمبراطوريـة البونابارتيـة.

الحركات اليسارية في مصر

حبيبة محسن

طالبة دكتوراه ومدرس مساعد بكلية العلوم الاجتماعية والسياسية بجامعة لوزان - سويسرا. وقد عملت سابقا كمسئولة برامج بمؤسسة آنا ليند الأورومتوسطية (الإسكندرية - مصر)، وكباحثة سياسية بمنتدى البدائل العربي للدراسات (القاهرة - مصر). حصلت على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القديس يوسف ببيروت - لبنان؛ ولها العديد من المواد المنشورة حول الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية في مصر، بالإضافة الى كتابات حول السياسات العامة والحكم المحلي.

أحمد عبدالحميد حسين

مسئول البرامج والأبحاث بمركز صناعة الفكر للدراسات، باحث اجتماع سياسي متخصص في الحركات الاجتماعية، عمل باحثاً في عدة مؤسسات بحثية وإعلامية مثل مركز التنوع للدراسات، وموقع إسلام أون لاين، ويعمل باحث حر مع "مبادرة الإصلاح العربي" في باريس. صُدرت له عدة أبحاث أغلبها عن الحركات الاجتماعية، آخرها بحث عن حزب "التيار المصري" صدر في كتاب مشترك عن "مبادرة الإصلاح العربي" بباريس، كما حرّر كتابا عن "الثورة المصرية" صُدر عن مركز "الجزيرة للدراسات" بالدوحة، كما يشرف على تحرير إصدار سنوي بعنوان (الإسلاميون في عام) يصدر عن مركز صناعة الفكر للدراسات ببيروت.

يحاول الباحثان من خلال هذه الصفحات رسم خارطة لأبرز الحركات اليسارية في مصر، خاصة في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011 وفي حقيقة الأمر، فإن هذه المهمة كانت مهمة عسيرة نوعًا ما، ليس فقط لسيولة السياق السياسي الذي تعمل فيه هذه الحركات، والمميز للحظات التي تلي الثورات أوالمراحل الانتقالية؛ وليس فقط لتعدد المبادرات والتنظيمات التي أنشأها اليسار المصري في هذه المرحلة، وفي وقت قصير نسبيا؛ ولكن أيضا على مستوى تحديد نطاق الحركات والتنظيمات التي تتضمنها هذه الدراسة. فعلى سبيل المثال، هل يمكن اعتبار الحركات الشبابية الجديدة التي تتميز بشكل عابر للأيديولوجيات، والتي تتبنى أجندة تميل نحواليسار ولكن لا تعلن تمسكها بالتراث الماركسي بشكل صريح جزءا

من اليسار؟ وهل يجب إدراج الأحزاب أوالحركات التي تنتمي إلى الفكر القومي العربي؟ وماذا عن القوى السياسية الأخرى التي تنتمي إلى خلفيات أكثر محافظة؟

وفي هذا السياق، اختار الباحثان التركيز على ثلاثة أنواع من التنظيمات اليسارية: أولها الأحزاب اليسارية التقليدية بشكلها الكلاسيكي، والتي تتميز بتاريخ طويل من العمل التنظيمي والحركي، ولكنها –مع الوقت- أصبحت أقل قدرة على الحشد والتعبئة، وتناقصت عضويتها بشكل كبير لأسباب ذاتية وموضوعية (ستتم مناقشتها في هذا الورقة بشكل أكثر تفصيلا). وهو ما أدى إلى ظهور أنواع أخرى من التنظيمات اليسارية أكثر جذرية وأقل بيروقراطية، مع إيمانها أيضا بضرورة التركيز على التنشئة السياسية لأعضائها على التراث الماركسي بشكل أساسي. وفي أعقاب ذلك ظهرت أيضا الحركات التي لا تنتمي لليسار بشكله الأيديولوجي (بمعنى الانتماء للتراث الماركسي)، ولكنها -في حقيقة الأمر- تنتمي لليسار بمعناه البرنامجي. أوبعبارة أخرى، بالتركيز على تبني برنامج سياسي داعم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وللحريات السياسية.

ومن المؤكد أن لليسار تاريخا طويلا في مصر، بدأ في أعقاب ثورة 1919، محاولا الالتحام مع الحراك في الشارع المصري في أوقات مختلفة، سواء كان ضد الاحتلال، أوضد الاستبداد والفساد ومن أجل العدالة الاجتماعية والحريات، أوغيرها. فقد بدأ اليسار المصري في التشكل في فترة مبكرة نسبيا من التاريخ المصري الحديث، وتميز بالاستجابة السريعة لأوضاع الصراع الاجتماعي والسياسي، سواء من خلال قضايا الاستقلال الوطني، أومن خلال القضايا المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وكما سلفت الإشارة، فقد كان اليسار المصري منذ نشأته المبكرة مصاحبا للكفاح الوطني وللحراك العمالي. فقد تأسس الحزب الشيوعي الأول في مصر عام 1921، لاعبا دورا قياديا داخل الحركة العمالية، عبر الإضرابات والاعتصامات المستمرة. وعلى الرغم من التضييق الأمني، إلا أن اليسار عاد للصعود مرة أخرى في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، للعوامل سابقة الذكر ذاتها[1].

وبسبب القمع الشديد، إلى جانب تماهي بعض القيادات اليسارية مع نظام عبد الناصر، عاد اليسار للانحسار مرة أخرى خلال فترتي الخمسينيات والستينيات، إلا أنه عاد للصعود في مطلع السبعينيات مدفوعا أيضا بتفجر القضية الوطنية –

1 ملاحظات جديدة حول تاريخ اليسار المصري في العشرينيات، محمد البعلي "الطبقة العاملة بعد الحرب العالمية الأولى" مركز الدراسات الاشتراكية، من الموقع الاليكتروني للاشتراكيين الثوريين.

فـي أعقـاب نكسـة -1967 والحـراك الطـلابي فـي الجامعـات؛ والـتي كانـت قياداتـه -فـي معظمهـا- مـن المنتمـين إلى اليسـار.

ومـع بدايـة عهـد السـادات، وبعـد قرابـة عـام مـن معركتـه مـع مـن أسـماهم "مراكـز القـوة" لترسـيخ شرعيتـه، لعـب السـادات دورا كبـيرا فـي تقويـة شـوكة الإسـلاميين، عـلاوة عـلى دعمـه السـياسي لهـم لمواجهـة النفـوذ المتنامـي لليسـار وبالأخـص داخـل الجامعـات[2].

ومـع عـودة التعدديـة الحزبيـة إلى مـصر مـرة أخـرى فـي منتصـف السـبعينيات، كانـت العـودة الرسـمية لليسـار عـلى السـاحة السياسـية المصريـة؛ واسـتمر ذلـك الصعـود حـتى أواخـر الثمانينيـات تقريبـا، تلتـه بعدهـا موجـة أخـرى مـن الانحسـار، جـاءت بسـبب المزيـد مـن التضييـق الأمـني مـن جانـب النظـام عـلى مجمـل المجـال العـام بسـبب معركتـه الشرسـة مـع الإسـلاميين، والـتي انحـاز خلالهـا بعـض قيـادات اليسـار إلى جانـب النظـام؛ يضـاف إلى ذلـك -بالطبـع- انهيـار الاتحـاد السوفـيتي، والـذي -بالتبعيـة- أفقـد اليسـار جانبـا مـن أسـهمه فـي الشـارع المـصري والعـربي عـلى السـواء. ونتيجـة لذلـك، اتجـه عـدد مـن القيـادات اليسـارية إلى الخـروج مـن المجـال السـياسي والاتجـاه إلى المجتمـع المـدني، وتحديـدا إلى تطويـر الشـق الحقـوقي منـه. واسـتمر هـذا الانحسـار حـتى بدايـات الألفـية الجديـدة، والـتي تميـزت بتفجـر الوضـع عـلى المسـتوى الإقليمـي، تحديـدا مـع انـدلاع الانتفاضـة الفلسـطينية الثانيـة عـام 2000، ثـم الحـرب عـلى أفغانسـتان والعـراق عامـي 2001 و2003.

وفـي تلـك السـنوات العـشر (2000-2010)، والـتي عرفـت باسـم "عقـد الغضـب"، كان التغيـير الديمقراطـي، والتشـبيك مـع القـوى السياسـية الأخـرى، والاشـتباك مـع القواعـد الشـعبية خاصـة مـن خـلال الحمـلات (مثـل الحملـة الشـعبية لدعـم الشـعب الفلسـطيني، ثـم الحملـة ضـد حـرب العـراق، وحمـلات أخـرى مثـل كفايـة أوالجمعيـة الوطنيـة للتغيـير) كانـت مـن أبـرز المعالـم الـتي سـاعدت بالتأكيـد عـلى تجـاوز الجمـود والعصبويـة فـي التنظيمـات اليسـارية بصـورة نسـبية. ولكـن عـلى الرغـم مـن ذلـك، لـم ينجـح اليسـار كثـيرا فـي الاشـتباك مـع الشـارع وبنـاء قواعـد تنظيميـة وشـعبية فاعلـة.

ومـن المؤكـد أن اليسـار المـصري قـد اسـتقبل ثـورة 25 ينايـر 2011 بنفـس المشـكلات التاريخيـة الـتي كان يعـاني منهـا عـلى مـدار تاريخـه ككل، رغـم محاولـة بعـض تياراتـه التخلـص منهـا فـي السـنوات العـشر الـتي سـبقت انـدلاع الثـورة، أو"عقـد الغضـب". وبالتـالي، فعـلى الرغـم مـن مشـاركة قـوى اليسـار المختلفـة فـي الفعاليـات الثوريـة

2 خبرات من الحركة الطلابية المصرية 68 – 1972، الأحد 11 مارس ، 2012 أحمد حسن، بوابة الاشتراكي.

والجبهات التي تشكلت أثناء وبعد الثورة، إلا أنه لم يكن موجودا كقوة منظمة تسعى إلى جذب الجماهير أوقيادتها. وهوأمر مثير للدهشة، خاصة وأن المطالب المرفوعة خلال الثورة في "الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية" هي مطالب موضوعة على أولوية أجندة أغلب القوى اليسارية بطبيعة الحال.

وقد فجرت الثورة مجموعة من التساؤلات المهمة لدى الناشطين والمفكرين المنتمين إلى هذا المعسكر، كلها تدور حول إعادة تأسيس اليسار في السياق الثوري، ومنها مثلا ما ورد على لسان الباحث والناشط أكرم إسماعيل. فيرى إسماعيل -مثله في ذلك مثل الكثيرين من أبناء التيار اليساري- أن اليسار هو التيار الوحيد الذي يمكنه الاشتباك مع أسئلة الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا أن يختزلها في مجموعة واحدة دون الأخرى؛ وهذا الاشتباك يتطلب -بالضرورة- إنتاج يسار جديد قادر على طرح مشروع سياسي متكامل يترجم هذه الحالة الثورية العميقة إلى بدائل سياسية واضحة وقابلة للتنفيذ، لا مجرد إصلاحات شكلية تافهة. فكان الدور المنوط بالتيار اليساري في تلك الفترة هو أن يلعب دور الصوت الجذري داخل المعسكر الديمقراطي، وعنصر الجذب الرئيس للفقراء والطبقات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا ودينيا وجنسيا. ومن أجل تحقيق ذلك، كما يعبر إسماعيل، يجب على اليسار أن يؤسس مشروعا للعمل بقدمين، إحداهما داخل المجال السياسي والأخرى داخل الحركة الاجتماعية، دون انتظار الوصول للسلطة.

لكن إعادة تأسيس اليسار كمشروع للإجابة على هذه الأسئلة أمر شديد الصعوبة، فاليسار بدوره أسير لأعبائه الذاتية التي تعيق عمله كطرف فاعل في الواقع. فرغم أن ثورة يناير قد أعطته فرصة تاريخية لإعادة اكتشاف وبناء نفسه، لا يزال اليسار يتصارع مع كل ميراث الركود والعزلة الذي سيطر عليه في العقود السابقة. وقد آن الأوان لأن يبحث اليسار عن نفسه من خلال الارتباط بالحركة الاجتماعية والتفاعل مع الواقع، بأن يقبل حقيقة حضوره "الآني" "المحدود"، ويكتشف دوره الممكن في عملية مستمرة من الكفاح من أجل الاشتباك مع الواقع[3].

ومن خلال الرصد والتتبع الذي حاول الباحثان القيام به في هذه الورقة، لاحظنا أن أغلب الأحزاب والحركات اليسارية التي تأسست كانت دوما تحاول "قيادة" حركة الجماهير، ومن تشكل منها بعد الثورة كان يحاول أن يصيغ خطابه الداخلي بطريقة تضيف نكهة الثورة إلى الحزب أوالحركة الجديدة، باعتباره/ها الحزب أوالحركة المعبرين عن الثورة بشكل حقيقي.

3 اليسار وأسئلة الثورة... رؤية نقدية (الجزء الأول): أكرم اسماعيل والهام عيداروس، الموقع الاليكتروني مدى مصر.

وفـي الفقـرات التاليـة مـن هـذه الورقـة، سـنتناول عـدة موضوعـات أساسـية مرتبطـة باليسـار المـصري فـي أثنـاء الثـورة ومـا بعـد الثـورة، سـواء مـن ناحيـة إطـاره المفهومـي، أوأشـكاله التنظيميـة، وأخـيرا أبـرز التحديـات والمشـاكل الـتي تواجهـه.

الإطار المفهومي لليسار

حـاول الباحثـان رصـد ومتابعـة عـدد كبـير مـن الحـركات اليسـارية مـن كافـة الخلفـيات والانتمـاءات: أحـزاب سياسـية تقليديـة، وحـركات شـبابية جديـدة محسـوب خطابهـا السـياسي عـلى اليسـار. ولكـن نظـرا للمسـاحة المحـدودة المتاحـة مـن خـلال هـذه الدراسـة، فضـل الباحثـان اعتبـار الحـركات اليسـارية الـتي تتناولهـا هـذه الدراسـة، هـي إمـا الحـركات أوالأحـزاب الـتي تتبـنى الأيديولوجيـة أوالفكـر الماركـسي بشـكل صريـح، أوتلـك الـتي تجعـل فكـرة العدالـة الاجتماعيـة فكـرة مركزيـة فـي فكرهـا أوبرنامجهـا السـياسي، وتسـعى لتطبيقهـا مـن خـلال التواصـل مـع الطبقـات الكادحـة أوالمهمشـة فـي المجتمـع، مـع إيمانهـا بدمـج فكـرة العدالـة الاجتماعيـة بفكـرة الديموقراطيـة فـي إطارهـا الأكـثر جذريـة مـن خـلال عمليـة لا يُكتفـى فـيها فقـط بالآليـات الديمقراطيـة التمثيليـة، وإنمـا تتكامـل معهـا أيضـا آليـات تشـاركية، تهـدف إلى تمكـين المواطنـين مـن المشـاركة بشـكل أكـثر فعاليـة فـي عمليـة صناعـة القـرار، وتفكيـك سـيطرة الدولـة الحديديـة وكذلـك رأس المـال عـلى المجـال السـياسي والمجتمعـي، وإتاحـة مسـاحات وأصـوات أخـرى للمواطنـين العاديـين، عـلى مسـتوى الرقابـة عـلى السـلطات ومحاسـبتها والمسـاهمة فـي اتخـاذ القـرارات.

وهكـذا تضـم الدراسـة أشـكالا مختلفـة ومتنوعـة مـن الحـركات والتنظيمـات، تـتراوح بـين الأحـزاب اليسـارية التقليديـة مثـل حـزب التجمـع، أوالحـزب الشـيوعي المـصري أوغيرهـم؛ إلى جانـب أيضـا الأحزاب/التنظيمـات الـتي عملـت فـترة عمـلا سريـا، فكانـت خليطـا مـن النوعـين الأول والثالـث مـن الحـركات. أمـا التيـار الثالـث، فهـي التنظيمـات/ القـوى السياسـية الـتي تشـكلت بعـد الثـورة، وفـي معظمهـا لـم يكـن لديهـا رؤيـة أيديولوجيـة صلبـة، ولكـن كان نسـيجها الفضفـاض ومركزيـة فكـرة العدالـة الاجتماعيـة عندهـا ورغبتهـا فـي المزاوجـة بين آليـات الديمقراطيـة التمثيليـة والديمقراطية التشـاركية فـي عمليـة صنـع القـرار، هوالمعيـار الأسـاسي فـي اختيارنـا لهـا.

وعلى ذلك، فقد استبعدت الدراسة المجموعات والأحزاب ذات الأيديولوجية القومية على الرغم من أن بعضها يلعب دورا مهما على الساحة المصرية: فعلى الرغم من أن بعض هذه التيارات القومية يهتم بقضية العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات؛ إلا أن قضية الديمقراطية في إطارها الجذري لم تحتل مساحة كبيرة من برنامجها أوخطابها السياسي، بل كان الخطاب يركز -بصورة كبيرة- على مركزية دور الدولة؛ كما أن هذه المجموعات منتمية للفكر القومي في صيغته الناصرية بشكل أساسي، وليس للفكر الماركسي: والفارق الرئيسي هنا هومسألة ملكية الدولة لأدوات الإنتاج والهدف منها، ففي حين يتبنى الفكر القومي تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سيطرة الدولة على أدوات الإنتاج وقيامها هي بإعادة توزيع الثروة، تميل التيارات اليسارية -في أغلبها - إلى تمكين المواطنين من تنظيم أنفسهم في أشكال مختلفة من أنماط الإنتاج، مثل التعاونيات أوللدفاع عن حقوقهم، مثل النقابات المستقلة. على العكس من ذلك، اختار الباحثان دمج بعض الأحزاب التي قد لا تبدو-للوهلة الأولى- من المنتمين لليسار، ولكن نظرا لمركزية قضيتي العدالة الاجتماعية، والحريات السياسية والديمقراطية الأكثر جذرية (الديمقراطية التشاركية أوبعبارة أخرى الديمقراطية التي تمكن المواطنين من المساهمة بشكل فاعل في المراقبة والمساءلة واتخاذ القرار مع ممثليهم المنتخبين) في برنامجها وخطابها، تم دمجها ضمن قوى اليسار التي تحاول هذه الدراسة تتبعها.

ومن خلال استعراض الباحثين لأهم القوى اليسارية الموجودة على الساحة المصرية، نرى أنه من المهم الإشارة إلى أن اليسار المصري -مثله في ذلك مثل الكثير من القوى اليسارية في العالم العربي- تتنازعه إشكاليتان شديدتا الأهمية: الإشكالية الأولى تتعلق بالموقف من العلمانية في مقابل الإسلام السياسي؛ والإشكالية الثانية تتعلق بالموقف من قضايا الديمقراطية في مقابل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبعبارة أكثر وضوحا، تكمن إشكالية العلمانية والإسلام السياسي في انشغال اليسار بالاستقطاب العلماني/الإسلامي بشكل ربما جعل هذه القضية تتصدر تحالفاته وخطابه السياسي، وقد تجعله أحيانا يقبل بالتحالف مع قوى يمينية علمانية، وأحيانا أخرى مع النظام السياسي القائم من أجل تجنب التحالف مع قوى الإسلام السياسي. وفي معظم الأحوال، كانت القوى التي تركز كثيرا على هذه الثنائية تميل إلى التحالف مع النظام ومهادنته خشية خطر "الأسلمة"، وتفضل إبقاء الأوضاع على ما هي عليه دون تغيير، وبالتالي تقلل من أهمية تحقيق التغيير الاجتماعي أوالسياسي، وغالبا ما كانت هذه القوى من المحسوبة على النوع الأول من التنظيمات اليسارية، وهي النخب الحزبية التقليدية. وفي المقابل فريق آخر لم يجد مشكلة في التحالف مع بعض القوى المحافظة أوحتى

الإسلامية الصريحة -كالإخوان المسلمين على سبيل المثال- بشكل تكتيكي وحول قضايا بعينها يتم التوافق حولها، مثل القضية الفلسطينية، أو مواجهة النظام الاستبدادي أوالدفاع عن المعتقلين السياسيين، وما إلى ذلك؛ وغالبا ما كانت من القوى المنتمية إلى النوع الثاني أو الثالث من التنظيمات اليسارية، وهي التنظيمات الأكثر ثورية، أوالحركات الفضفاضة التي ليس لها قالب أيديولوجي صلب.

كما تتمثل إحدى الإشكاليات الأخرى المهمة التي تواجه اليسار بصورة كبيرة في مرحلة ما بعد الثورة في التنازع والخلاف حول أولوية الصراع السياسي أم أولوية المطالب الاجتماعية والاقتصادية. وتتمثل إحدى الملاحظات المهمة التي يمكن إبداؤها على الأداء السياسي لليسار التنظيمي في فترة ما بعد الثورات في أن جوهر التحالفات التي عقدتها بعض المجموعات اليسارية التقليدية منذ اندلاع الثورة متمحورة حول الصراع السياسي، في مقابل نوع من الإهمال للتحرك في رفع أجندة داعمة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية. ونعني هنا بمسألة الصراع السياسي الصراعات حول ترتيبات المرحلة الانتقالية مثل كتابة الدساتير الجديدة، أوخوض الانتخابات في ظل المرحلة الانتقالية. وربما تمثلت إحدى المحاولات القليلة للربط بين الصراع السياسي والمطالب الاجتماعية والاقتصادية في التحالف الذي كونه حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في مصر مع حزبين شابين آخرين هما "مصر الحرية" و "التيار المصري"، مع تحالف جديد هو "ائتلاف شباب الثورة" من أجل "تحقيق مطالب الثورة، وفي القلب منها العدالة الاجتماعية. وهوالتحالف الذي خاض الانتخابات البرلمانية لعام 2011 تحت اسم "الثورة مستمرة".

ويمكننا إضافة إشكالية ثالثة أيضا، ربما مرتبطة أكثر بالقسم التالي من هذه الورقة، وهوالهياكل التنظيمية لليسار. فقد كان من الواضح بروز خلاف بين عقليتين حاكمتين للعمل الحزبي داخل اليسار المصري، ولم يكن هذا الخلاف داخل التيار اليساري المصري وليد اللحظة، أونتاج ظرف سياسي بعينه، بل كان نتيجة لصراع تبلور خلال فترة ليست بالقصيرة-ربما منذ نهايات عقد التسعينيات- بين تيارين، يميل أحدهما إلى المدرسة الكلاسيكية في العمل الحزبي، وهوتيار ينتمى معظم أعضائه إلى مدارس اليسار الكلاسيكي (كحزب التجمع أوالحزب الشيوعي المصري)؛ وتميزت هذه المدرسة بمركزيتها الشديدة، والتنظيم الحزبي الهيراركي، والتمسك بالتنشئة السياسية على التراث الماركسي.

كان مفهوم هذا التيار السياسي عن الثورة والتغيير قاصرا على حدود توسيع المجال السياسي بشكل يسمح بزيادة نصيب الحزب داخل منظومة الديمقراطية الإجرائية، ويقصر مفهوم التغيير على مجموعة من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية

المحدودة التي تنتزع من قبل الدولة. في الوقت ذاته الذي كان هناك تيار آخر معظم المنتمين إليه من الشباب، أوممن انتمي إلى تنظيمات يسارية خارج مظلة الدولة. وهذا التيار قد طور أواعتنق منظورا جديدا في العمل الحزبي ببعديه التنظيمي والسياسي؛ وكان يمتلك رؤية أكثر انفتاحا لمفهوم الحزب/التنظيم، رؤية يحاول من خلالها بناء كيان تنظيمي قائم على اللامركزية، وإعطاء دور كبير للمنظمات الجماهيرية والتنظيمات المساعدة والمبادرات المجتمعية في العمل الميداني بقدر من الحرية؛ بالإضافة إلى امتلاك هذا التيار مفهوم ورؤية أوسع للثورة، حيث يرى أصحاب هذا التيار أن الثورة الحقيقية تعني تجذير هذا الصراع السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، والنضال من أجل بناء ديمقراطية ذات طبيعة أكثر تشاركية؛ كذلك بناء اشتراكية قائمة على انتزاع مكاسب أكبر للطبقات الأكثر تهميشا وليست مكاسب ضئيلة تنتزع من الدولة على المستوى السياسي فقط. وهو ما نحاول تفصيله بصورة أكبر في الفقرات التالية.

تحولات الحركات اليسارية:
الهياكل التنظيمية، التطور ونقاط التحول

كما سبق التوضيح في القسم السابق، يمكن لأي متابع ملاحظة الخلاف بين النخب اليسارية التقليدية وبين الأجيال الجديدة من المنتمين إلى اليسار في مصر على مستوى الإشكاليات الثلاث التي سبقت الإشارة إليها. ويمكن رؤية هذا الاختلاف بين العقليتين الحاكمتين للعمل التنظيمي والحركي اليساري في مصر من خلال عدة تجليات أبرزها البعد التنظيمي وأطره المختلفة.

يمكن فهم الأشكال المختلفة من الهياكل التنظيمية لليسار المصري (بناء على مدى مركزية التنظيم) في صورة خط مستقيم يقع في بدايته التنظيمات اليسارية القديمة مرورا بالتنظيمات اليسارية الثورية لينتهي بالحركات والمجموعات الشبابية حديثة التأسيس التي يتأثر خطابها وبرنامجها باليسار، وهذه الأشكال ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل إن هناك مساحات من التداخل فيما بينها. ويمكننا الحديث عن ثلاثة أنماط أساسية من الهياكل التنظيمية الواقعة على هذا الخط والتي يمكن أن نرى نماذج لها بوضوح في الواقع المصري. وهي: اليسار التقليدي القديم، ونقصد به اليسار المتمثل في التنظيمات أوالأحزاب القديمة التي تواجدت وعملت في مرحلة

ما قبل الثورة. وتميل هذه المدرسة في التفكير والعمل إلي فكرة الحزب/التنظيم الحديدي التكوين، الذي يتسم أدائه بالبيروقراطية والسيطرة على مجمل مكونات النشاط الحزبي، والذي يتعامل فيه الحزب بمنظور الهيمنة على البنى التنظيمية المساعدة كالمنظمات الجماهيرية والحركات الاجتماعية والمبادرات المجتمعية التي تتقاطع مع الحزب في توجهاتها؛ حيث يتعامل معها على أنها مجرد وحدة قاعدية تتبع الحزب.

وربما أحد أهم مثال يتبادر إلى الذهن على النوع الأول من التنظيمات اليسارية، حزب التجمع. و**حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي** أحد أقدم الأحزاب اليسارية المصرية، بل والحزب اليساري الشرعي الوحيد، الذي تأسس منذ بداية الانفتاح في منتصف سبعينيات القرن الماضي. تأسس الحزب مع إعادة تأسيس الأحزاب في مصر عام 1976 مع قرار الرئيس السادات السماح بإنشاء ثلاثة منابر داخل الحزب الواحد "الاتحاد الاشتراكي"، وكان "تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" هوالمنبر الممثل لليسار آنذاك. ومع إعلان السادات تحول المنابر إلى أحزاب سياسية منفصلة، تحول "تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" إلى حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي[4]. وقد كانت شعبية الحزب في ذلك الوقت كبيرة منذ تأسيسه، حيث انضم إليه في بداية تأسيسه عدد ضخم من الأعضاء، مثلوا حينها ثلاثة فئات رئيسة: الماركسيين والناصريين والقوميين، ومعهم مجموعات كبيرة من القيادات العمالية والمهنية وقيادات فلاحية. إلا أن دوره منذ نشأته وحتى نهاية الثمانينيات كان مختلفا كلية عما لعبه من أدوار في العقدين الأخيرين، وتناقصت عضويته بالتدريج لعدد من الأسباب: فنتيجة للضربات المتلاحقة التي تلقاها من نظام الرئيس السادات عام 1977، بعد المظاهرات المناهضة لاتفاقية كامب ديفيد، والتي لم تطل الحزب وحده، بل امتدت إلى التضييق على مجمل المجال العام. ثم استمرت عضوية الحزب في التراجع منذ الثمانينيات من القرن الماضي: خسر الحزب في تلك الفترة جزءا كبيرا من أعضائه الفاعلين، إما لخروج الكثير من أعضائه القوميين والناصريين، بعد تأسيس أكثر من حزب قومي/ناصري، وإما نتيجة لتغير مسار الحزب ومهادنته للنظام الحاكم، إلى جانب حدوث عدة انشقاقات وعمليات فصل لكثير من أعضائه البارزين[5]، استمرارا لسياسة التقارب مع النظام الحاكم، ومحاولة خلق مساحة للحزب وسط غياب وتراجع أغلب أحزاب المعارضة. وفي هذا السياق مثلا تم تعيين د. رفعت السعيد

4 د. علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

5 بعد فصل أبوالعز الحريري من حزب التجمع ...الأحزاب تدير مقاصلها لفصل المختلفين معها، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 27 أكتوبر 2008، http://www.anhri.net/egypt/afc/2009/pr1027.shtml

-رئيس الحزب- عضوا في مجلس الشورى بقرار من رئيس الجمهورية[6]. وكذلك فقد كف منذ أواخر الثمانينات عن أن يكون حزبا يساريا يخاطب جمهورا عريضا من الطبقات الكادحة[7] واستمر في التراجع تدريجيا خلال فترة الألفية الجديدة، على الرغم من مشاركته في معظم الانتخابات البرلمانية منذ عودة التجربة الحزبية في منتصف السبعينيات.

كما كان من الملاحظ أن الفعاليات الاشتراكية قد انحسرت بصورة كبيرة تحت راية التجمع، حيث لم تدفع قيادته لتجذير المنهج اليساري كفكر وممارسة، ولم تدعم الارتقاء بأساس وحدته السياسية وإطاره المرجعي كصيغة تجمع التيار (الماركسي والقومي العروبي والديني المستنير) ضمن نواة يسارية واحدة تواجه اليمين الحاكم والإسلام السياسي الرجعي[8]. وكان من المؤكد أنه -مثله في ذلك مثل الأحزاب اليسارية القديمة في مجملها- كان يتسم بجو عام "قمعي"، وتنظيم داخلي شديد الهيراركية والمركزية. وهوما أدى إلى تمرد عدد من الناشطين- معظمهم من الشباب- من داخله على هذا الجو العام، وانضمامهم إلى مبادرات أخرى؛ فقد بدا لهم، خاصة في الفترة بين 2005-2004، أن حزب التجمع لا يعدو كونه صورة أخرى من الحزب الوطني، أو ديكورا "ديمقراطيا" لنظام مبارك السلطوي، خاصة مع سيطرة قيادة الحزب الحالية على مفاصل الحزب بشكل يُقصي أية تيارات أو آراء مختلفة عن دائرة صنع القرار في الحزب، وأيضا تربطها علاقات وثيقة بالنظام السابق وبأجهزته الأمنية، إلى جانب مواقف الحزب المخزية من بعض القضايا الوطنية والقومية، مثل منع شباب الحزب من التظاهر عشية سقوط بغداد في مارس2003، وعندما عارض شباب الحزب هذا القرار وخرجوا للتظاهر، فوجئوا بأن قيادة الحزب متواطئة مع قوى الأمن التي دخلت في مواجهات عنيفة معهم[9]. إضافة إلى ميل كوادر الحزب إلى التقعر والتنظير أكثر من كونهم مشتبكين مع الواقع المجتمعي من ناحية أخرى.

وقبيل الثورة المصرية، شارك الحزب أيضا في أكبر ائتلاف معارض بعد الجمعية الوطنية للتغيير وهو ائتلاف أحزاب المعارضة الرئيسية الكبرى والذي ضمَّ إلى جوار

6 عبدالحفيظ سعد، د. رفعت السعيد: اعترفا "أبصم بالعشرة" أن حزبنا يتكلم كثيرا أوانطلاقه للجماهير أقل من كلامه، اليوم السابع، 4 يونيو2009، http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=105281&SecID=161&IssueID=61

7 أيمن عبد المعطي، "الثورة المصرية ودور اليسار: عوامل النجاح والفشل"، في اليسار والثورات العربية، القاهرة، منتدى البدائل العربي للدراسات، دار ورافد للنشر والتوزيع، 2012

8 الثورة واليسار الغائب في مصر، عماد مسعد محمد السبع، مرجع سبق ذكره.

9 مقابلة أجرتها الباحثة مع عمر سعيد، ناشط بحركة الاشتراكيين الثوريين وعضو بحزب العمال الديمقراطي، القاهرة، 29 يوليو2011

التجمع، حزب الجبهة الديموقراطية، وحزب الوفد، والحزب الناصري، ولكنه ظل – إلى حد كبير- منغلقا على ذاته وعاجزا عن مواكبة حركات الاحتجاج في الشارع- كما سلفت الإشارة- حتى حلول الثورة المصرية 2011.

والحزب الشيوعي المصري أحد الأمثلة المهمة على النوع الأول من التنظيمات الحزبية. فعلى الرغم من كونه من أقدم الأحزاب اليسارية في مصر وفي المنطقة العربية عموما، إلا أنه قد مر بموجات متعددة من الصعود ثم الانحسار، سواء بسبب الحصار الأمني أو محاولات الاستيعاب من السلطة الناصرية خلال الخمسينيات والستينيات. وقد انتهت تلك الفترة بقرار حل الحزب في منتصف الستينيات، وعمله كحزب سري، ثم إعادة تأسيسه مرة أخرى عام 1975. ويتواجد الحزب بشكل ضعيف للغاية بين الحركات الاحتجاجية وبدرجة أقل في الحركات المهنية، وربما يرجع ذلك إلى سياسته القاضية بالتزام السرية في العمل بشكل تام وصارم، بحجة مناخ "انعدام الحريات في مصر". وربما كانت ثورة 25 يناير 2011 مرحلة فاصلة في تاريخ الحزب، حيث إنه قرر، في احتفالية عيد العمال 1 مايو2011، التي أقيمت في ميدان التحرير، التخلي عن سياسة السرية والبدء في العمل بشكل علني[10]، معتمدا على هيكل تنظيمي مركزي، ولكن دون نص على منصب السكرتير العام، وإنما قيادة جماعية من خلال السكرتارية[11].

أحد الأمثلة الأخرى ذات الدلالة **تنظيم الاشتراكيين الثوريين**، فهذا التيار الذي نشأ خلال بداية التسعينيات، وسط إحساس عميق بالإحباط في أوساط اليسار؛ حيث بدأ هذا التيار في الظهور كتنظيم متماسك يمتلك رؤية ماركسية جديدة ذات طابع تروتسكي؛ كما بدأ التنظيم في المشاركة الفعالة في الإضرابات والاعتصامات منذ نشأته، وكذلك في العمل الجبهوي لدعم الشعبين الفلسطيني والعراقي منذ عام 2000. وكانت هذه المجموعة ترغب في أن تتحول إلى نواة حزب ثوري ماركسي فاعل على الأرض. لعب الاشتراكيون الثوريون منذ تأسيسهم دورا بالغ الأهمية في الحراك الاجتماعي ضد نظام مبارك منذ تأسيسهم وحتى اندلاع الثورة المصرية في 2011 ضد نظام مبارك؛ وكان من اللافت للانتباه أن الحركة كانت تسعى في تلك المرحلة إلى العمل الجبهوي والتنسيق مع عدد آخر من الحركات والقوى السياسية ضد نظام مبارك، منها جماعة الإخوان المسلمين.[12]

---

10 موقع الحوار المتمدن، صفحة الحزب الشيوعي http://www.ahewar.org/m.asp?i=268

11 عبد الغفار شكر، عماد صيام، مصطفى مجدي الجمال، الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر، مركز البحوث العربية والإفريقية، الطبعة الأولى 2010، جزيرة الورد، القاهرة.

12 الاشتراكيون الثوريون، بوابة الاشتراكي، http://revsoc.me/revolutionary-socialists

على الرغم من ذلك، لم تسلم حركة الاشتراكيين الثوريين بدورها من الانشقاقات أيضا بسبب خلافات تنظيمية داخلية. ففي أوائل العام 2010، انشقت مجموعة عرفت باسم "التجديد الاشتراكي"، مؤسسة تيارها المستقل. ولكن بحلول الثورة المصرية في 2011، كان الاشتراكيون الثوريون حاضرين في الأيام الأولى لثورة 25 يناير، وكل ما تلاها من فعاليات ثورية، مع تأكيدهم على رفض دور المؤسسة العسكرية، ورفع راية الثورة الاجتماعية الشاملة. وهو ما جعلهم دوما هدفا لحملات التشويه من جانب الإعلام المحسوب على النظام السابق أو الإخوان المسلمين، بتهم مثل السعي لإسقاط الدولة أو إشاعة الفوضى. أخيرا، وعقب الإطاحة بالإخوان المسلمين عن السلطة في 30 يونيو2013، ومهاجمة المجموعة لعودة القبضة الأمنية الحديدية مرة أخرى، والتهديد بعودة نظام عسكري للحكم، انهالت الاتهامات على المجموعة، سواء من المحسوبين على النظام القديم أوالقوى السياسية المتحالفة معهم (ومنهم قوى منسوبة لليسار أيضا) بأن المنتمين للمجموعة متحالفين مع الإخوان المسلمين[13].

أما عن النوع الثاني من التنظيمات أوالحركات اليسارية فهي خليط أومستوى وسيط من ناحية هيكلها التنظيمي، وشكل اتخاذ القرار بداخلها بين المركزي واللامركزي، وتركيزها على التنشئة السياسية بشكل أكثر مرونة، وقد حاولت بعض التكوينات الحزبية في بدايتها الاستفادة من موقعها الوسيط على هذا الخط التنظيمي من أجل تأسيس حزب واحد واسع يضم فصائل من اليسار المصري. ومن أهم أمثلة هذا النوع من التنظيمات، "**حزب التحالف الشعبي**". فقد كان اندلاع الثورة المصرية بمثابة نقطة تحول كبرى بالنسبة للتيارات اليسارية، سواء على المستوى الفكري، أو على مستوى الممارسة وخاصة على مستوى التنظيم. ففي مواكبة سريعة لمجريات الثورة المصرية ظهرت مبادرة لخلق حزب يساري عريض[14] على أرضية مختلفة تماما عن ما قبل الثورة وفي ظل حالة من الزخم السياسي الواسع؛ استجابت تيارات وقوى عديدة قريبة من اليسار للمبادرة بإنشاء حزب جديد هو"التحالف الشعبي الاشتراكي" ولكن سرعان ما تم الفرز على أسس برنامجية وسياسية وليست عقائدية أيدولوجية. فخرج عدد من المجموعات التي رأت أن الحزب "أكثر يسارية" من الاحتياجات التي يفرضها الواقع الحالي (شارك

13 أحد المقالات ذات الدلالة في هذا السياق هومقال رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، بجريدة الأهالي، المعنون: "ليسوا اشتراكيين، وليسوا ثوريين"، http://www.masress.com/alahaly/34661

14 لم تكن تلك المبادرة وليدة اللحظة ولكن كان لها إرهاصات كثيرة في محاولات إنشاء مجموعة "20 مارس من أجل التغيير" و"تحالف اليسار" ومن بعد "اتحاد اليسار"، ومحاولات محدودة لتوحيد منظمات يسارية في تنظيم واحد، وبعد ذلك في تكوين مجموعات شبابية ولجان وتحالفات وائتلافات.

أغلبها في تأسيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي والمجموعة المؤسسة للحزب الاشتراكي المصري)، إلى جانب مجموعات أخرى رفضت الانضمام مفضلة الإبقاء على تنظيمها الحالي (الاشتراكيين الثوريين). ولكن في نهاية الأمر، ضم الحزب الجديد مجموعة كبيرة من المستقيلين من حزب التجمع بعد فشلهم في تقويض قيادة الحزب والحصول على أغلبية ضدها، وتيار التجديد الاشتراكي المنشق عن تيار الاشتراكيين الثوريين، وبعض المنتمين لليسار الديمقراطي، ومجموعة كبيرة من المستقلين أو من كانوا في أحزاب قديمة كالعمال الموحد أو الشعب الاشتراكي، أو الاشتراكيين المصريين. ولكن لم ينجح الحزب في جذب المجموعات الشبابية التي تشكلت قبيل الثورة مباشرة مثل حركتي شباب 6 أبريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، أو في المجموعات التي لعبت أدوارا في فعاليات ثورية على مدار العامين المنصرمين من الثورة مثل اللجان الشعبية الثورية ومجموعات الأولتراس. ومن ثم ظل اليسار منقسما بين عدة تكوينات منها التاريخي ومنها الشبابي الأحدث[15].

كان حزب التحالف الشعبي حريصا منذ تأسيسه على الالتحام بحركة الشارع وعلى تجذير الحراك الجماهيري المطالب بالحقوق السياسية والمدنية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وذلك في ظل السياق السياسي الذي ميزته حالة الزخم الثوري منذ اندلاع الثورة وحتى الآن؛ وهو ما وضع على الحزب العديد من الأعباء، خاصة وهو مازال في طور التأسيس. ولكن تلاحق وتيرة الأحداث الثورية وتصاعد الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي دفع الحزب إلى أن يكون مشاركا في هذه المعارك للالتصاق بحركة الشارع أكثر، كما لعب دورا مهما في تأطير الحركة الثورية ضد المجلس العسكري، ثم ضد الإخوان المسلمين لدى توليهم السلطة أيضا. ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن الزعم بأن الحزب كان يقود أو يؤطر حركة الشارع، وينطبق هذا أيضا على باقي الحركات/التنظيمات اليسارية. والذي كان في المرحلة الأولى من تأسيسه قد استطاع تكوين شبكة واسعة من العلاقات مع القوى الثورية الأخرى، حيث كان معظم كوادر الحزب ناشطين ومهتمين بالتنسيق والعمل الجبهوي مع باقي القوى الثورية. وقد بدا ذلك واضحا على سبيل المثال في الانتخابات البرلمانية في 2011، حيث بادر الحزب بتكوين تحالف الثورة مستمرة مع أحزاب وقوى سياسية شابة أخرى، كحزب مصر الحرية وحزب التيار المصري. وكانت فكرة العدالة الاجتماعية، وتجاوز الاستقطاب

15 أيمن عبد المعطي، "الثورة المصرية ودور اليسار: عوامل النجاح والفشل"، مرجع سبق ذكره.

الإسلامي/ المدني هي الفكرة الرئيسة المسيطرة على التحالف[16]. وفي أعقاب وصول محمد مرسي للسلطة، لعب الحزب دورا كبيرا في تشكيل تحالف جبهة الإنقاذ، وهو التحالف الذي قاد المعارضة ضد حكم الإخوان المسلمين؛ وذلك بالتعاون مع العديد من الأحزاب والقوي المدنية الأخرى، كالتيار الشعبي وحزب الدستور وحزب المصريين الأحرار وغيرهم. كما لعبت قواعد الحزب دورا كبيرا في الانخراط في حملة تمرد الداعية إلى إسقاط حكم الرئيس المعزول محمد مرسي.

ولكن في حقيقة الأمر، تعرض حزب التحالف الشعبي الاشتراكي لهزة قوية أثرت بشدة على هيكله التنظيمي داخليا. فعلى الرغم من معركة طويلة ومرهقة داخل الحزب من العديد من الأعضاء الأصغر سنا، وأيضا المنتمين إلى تيارات أكثر راديكالية مثل التجديد الاشتراكي من أجل إقرار اللامركزية في الحزب، واعتماد شكل تنظيمي أقرب للشبكية، إلا أن الأمر انتهى بإقرار هيكل تنظيمي هيراركي للحزب، أي أنه هيكل هرمي تزداد فيه المسئوليات والصلاحيات للعضو الحزبي كلما ارتفعت درجته في السلم التنظيمي. وهو الأمر الذي تعرض للكثير من الانتقادات داخل الحزب، على اعتبار أنه يميل إلى "بقرطة" الممارسة السياسية داخل الحزب، وفرض شكل بطريركي داخل التنظيم، وكذلك التعامل بروح إقصائية تسلطية مع المستويات التنظيمية الدنيا، خاصة بعيدا عن المركز. وكرد فعل على مسألة عجز الحزب ككيان وبناء تنظيمي على احتواء وصهر الخلافات الأيديولوجية والتنظيمية الفرعية للأعضاء والكوادر المنخرطين بداخله، خاصة حول مسألة تطبيق نظام "المنابر" داخل الحزب، فقد تقدم عدد غير قليل (حوالي 300 عضو فاعل) باستقالتهم من الحزب، من مختلف المستويات التنظيمية. مما جعل الأمر يخرج عن التفسيرات الضيقة لظاهرة الانشقاقات الحزبية. حيث كان السبب المعلن وراء الاستقالة الجماعية التي قدمت خلال شهر نوفمبر 2013، هو المسار المهادن للسلطة الذي اتخذه الحزب بعد 30 يونيو، وبدأت فيه كفة الحزب تميل إلى النظام الحاكم في الوقت الحالي، الأمر الذي جعله ينحرف عن مساره كحزب ثوري، بحجة الحرب على الإرهاب والحفاظ على الدولة الوطنية. وهكذا يمكن القول إن حزب التحالف الشعبي قد انحرف قليلا عن كونه من النوع الثاني للتنظيمات اليسارية (التنظيمات اليسارية الثورية)، ليصبح أقرب إلى النوع الأول من التنظيمات: تنظيمات اليسار التقليدي.

على الطرف الآخر من الخط الذي يصف الإطار التنظيمي للمجموعات اليسارية

16 على الرغم من ضيق وصعوبة السياق المحيط بالانتخابات: فقد نجحت في جذب المزيد من الأعضاء الجدد للحزب، كما نجحت في المساهمة في تطوير وبناء قواعده الحزبية في مناطق محلية مختلفة؛ كذلك نجح التحالف عموما في الفوز بسبعة مقاعد برلمانية.

يقع **نوع ثالث من الحركات أو التنظيمات**، وهي المجموعات أو الحركات الشبابية العابرة للأيديولوجيا والتي اتسمت حركتها بالسيولة النسبية، وهو ما مكنها من التجاوب بسرعة مع متطلبات اللحظة الثورية، وقدرتها على الفعل المتجاوز للأحزاب السياسية ذات الهياكل المؤسسية الجامدة، والتي تسيطر عليها أجيال أخرى أكبر سنا. وهنا نركز على الحركات التي تتبنى أجندة "برامجية" أقرب لليسار، بمعنى أنها تطالب بالتغيير بشكل جذري، وتطالب بقضايا ترتبط بالعدالة الاجتماعية، ولكنها لا تلتزم بالتراث الماركسي لا على مستوى الخطاب الفكري والسياسي، ولا على مستوى التنشئة السياسية لأعضائها، كما أنها قد لا تكون معنية بممارسة السياسة بمعناها التقليدي، الذي يسعى إلى الوصول إلى السلطة من خلال المنافسة في الانتخابات.

فمنذ الألفية الجديدة ظهرت على الساحة المصرية عدد من الحركات الاحتجاجية أوالسياسية التي لم تتخذ شكلا حزبيا، وكانت أقرب إلى المرونة أو السيولة في هيكلها التنظيمي، بحيث تكون قادرة على الحركة بصورة أوسع والالتحام بالشارع والعمل من خلاله، متحررة من القيود الأيديولوجية الجامدة، وكذلك من الجمود والتكلس التنظيمي الذي سيطر على معظم الأحزاب السياسية أوغيرها من المؤسسات لفترة طويلة. وربما بدأت هذه الحركات في الظهور بهذا الشكل في مصر مع "اللجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني" عام 2000، وهي التي اتخذت هيكلا تنظيميا فضفاضا تجسد في صورة "الحركة" العابرة للأحزاب أوالتيارات السياسية.

ولعل أبرز الأمثلة على هذا النوع من الحركات حركة "**شباب من أجل العدالة والحرية**"، التي نشأت أوائل عام 2010، على إثر انشقاق عدد من أعضاء حركة "6 أبريل" عنها بسبب عدد من المشكلات الداخلية، ومن ثم أسسوا حركتهم الخاصة التي عرفت في البداية باسم "مصر أهم"، ثم غيرت اسمها فيما بعد ليصبح "شباب من أجل العدالة والحرية".

وتتمثل الميزة الأساسية التي تتمتع بها حركة "شباب من أجل العدالة والحرية" في هيكلها التنظيمي الفضفاض، وقدرتها على العمل بشكل "شبكي" غير هيراركي ولامركزي، وهذا الهيكل يتميز بالمرونة والقابلية للتطوير باستمرار وفقا لاحتياجات الحركة. وهذا الشكل من الهياكل التنظيمية كان هو الشكل الأنسب والأكثر سلاسة بالنسبة للشباب الأعضاء فيها. كما أن الحركة –على الرغم من المطالب ذات الطابع اليساري التي ترفعها، والتي تركز على العدالة الاجتماعية والديمقراطية الجذرية وحقوق الإنسان؛ إلا أن الحركة ضمت أعضاء من مشارب فكرية مختلفة، على الرغم من أن قوام الحركة الرئيسي يرتكز على أفكار تميل فكريا نحواليسار (الديمقراطية الجذرية، العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان بشقيها السياسي والمدني وكذلك الاقتصادي والاجتماعي).

وهذا التنوع الفكري كان إضافة حقيقية في كل الحركات الشبابية ولم يكن معطلا لها. كما أن علاقة المركز بالأطراف في حالة الحركة لم تكن إشكالية على الإطلاق: حيث كانت كل مجموعة في كل محافظة تتولى تنظيم نفسها بنفسها بتنسيق بسيط مع المركز في العاصمة، ويمكنها أن تطلب منه الدعم متى احتاجت إلى ذلك.

وعلى الرغم من التنوع النسبي في الهياكل التنظيمية لليسار المصري، خاصة في مرحلة ما بعد الثورة، إلا أن من المهم الحديث عن قدرات اليسار وإمكانياته الحالية، والتحديات التي تواجهه في المرحلة الراهنة شديدة الدقة التي تمر بها مصر في أعقاب الثورة.

اليسار في مصر بعد الثورة: القدرات والتحديات الحالية

في حقيقة الأمر، جاءت الثورة المصرية خلال أعوامها الثلاثة الأولى بتحولات كبرى في خريطة اليسار في مصر، حيث سحبت البساط جزئيا من تحت أقدام بعض التنظيمات الكلاسيكية بشكلها التقليدي لصالح تنظيمات أو أحزاب أخرى أكثر مرونة وثورية، وربما أكثر ارتباطا بحركة الشارع. ولكن في أواخر العام الثالث وبدايات العام الرابع للثورة المصرية، أخذت الخريطة أيضا في التغير بصورة جذرية، حيث اختفت بعض التنظيمات أوالحركات الأكثر مرونة وارتباطا بالشارع مع تراجع الزخم الثوري إلى حد كبير في المرحلة التي تلت الإطاحة بحكم محمد مرسي. وهو أمر تفسره نظرية الحركات الاجتماعية بما يعرف باسم "دورات التعبئة"، حيث تمر أغلب الحركات أو المجموعات الناشطة بموجات صعود ثم هبوط من الأفعال الجماعية الوثيقة الصلة ببعضها البعض ومن ردود الفعل المولَّدة ردًّا على تلك الأفعال[17].

وكما تخبرنا أدبيات الحركات الاجتماعية، خاصة من خلال نظرية "دورة التعبئة" التي اقترحها سيدني تارو[18]، اختلفت هذه الموجات من الصعود والهبوط باختلاف طبيعة التنظيم. فعلى سبيل المثال، نجد أن موجات الهبوط في الأفعال الجماعية قد بدأت تشتد بسرعة أكبر لدى التنظيمات التقليدية لليسار، في حين كانت

17 Isabelle Sommier, " Cycle de mobilisation ", in Olivier Fillieule, Lilian Mathieu, Cécile Péchu (Edi.), Dictionnaire des mouvements sociaux, Presses de Sciences Po, 2009

18 المرجع السابق

التنظيمـات الأكـثر مرونـة تمـر بـدورات تعبئـة مختلفـة. واسـتنادا إلى هـذه النظريـة، يمكننـا ملاحظـة أن تنظيمـات اليسـار المصري-بأنواعهـا المختلفـة- تمـر فـي المرحلـة الحاليـة بموجـة مـن الهبـوط أو الانـزواء فـي الأفعـال الجماعيـة. وتخبرنـا نظريـة تـارو أن موجـة الانـزواء تلـك تترجـم فـي سـلوك المجموعـات (الحديـث هنـا عـن مظاهـر انـزواء المجموعـة وليـس الأسـباب الـتي أدت إلى هـذا الانـزواء عـلى المسـتوى الجماعـي إلى واحـد أو أكـثر مـن هـذه المظاهـر أو الاحتمـالات: إنشـاء منظمـات جديـدة؛ إضفـاء طابع روتيـني عـلى الفعـل الجماعـي؛ التلبيـة، الجزئيـة عـلى الأقـل، للمطالـب؛ أو الانسـحاب[19].

وهنـا، يمكننـا ملاحظـة أن تقسـيم الحـركات أو الأحـزاب اليسـارية إلى ثلاثـة أنـواع –كمـا سـلفت الإشـارة إليـه فـي القسـم السـابق مـن هـذه الورقـة البحثيـة- ليـس مطلقـا أو اسـتاتيكيا، بـل هـو أقـرب إلى الديناميكيـة. فـإن الحديـث عـن طابـع تنظيمـي لكيـان حـزبي أو حـركي دائـم أو ثابـت أمـر غـير دقيـق واقعيـا، حيـث إن هنـاك إمكانيـة أن تحـدث تحـولات تتزامـن مـع خـط دورة التعبئـة، وتؤثـر عـلى الشـكل التنظيمـي للكيـان محـل الدراسـة. الأمـر الـذي يمكـن معـه رصـد تحـول تنظيـم لامركـزي، يتميـز بمرونـة فـي هياكلـه التنظيميـة، ومسـارات اتخـاذ القـرار بداخلـه مـن كيـان ينتمـي إلى النـوع الثاني مـن التنظيمـات (تنظيمـات اليسـار الثـوري) إلى النـوع الأول مـن التنظيمـات (تنظيمـات اليسـار الكلاسـيكي) إذا مـا تمـت بقرطـة نظامـه الداخـلي، وتحولـه نحـو المزيـد مـن المركزيـة. كمـا أنـه مـن الجائـز أيضـا -وإن كان ذلـك أمـرا شـديد النـدرة- أن يتحـول أحـد الأنسـاق التنظيميـة الجامـدة شـديدة المركزيـة -بعـد عمليـة إصـلاح جذريـة- إلى نسـق تنظيمـي آخـر أكـثر انفتاحـا ومرونـة ولامركزيـة. وبالتـالي فـإن هنـاك مراوحـة للحـركات أوالمجموعـات اليسـارية بـين الأنـواع المختلفـة مـن التنظيمـات بنـاء عـلى تنظيمهـا الداخـلي وحركتهـا عـلى الأرض، وهـو مـا يكمـل مـا تذهـب إليـه نظريـة دورة التعبئـة.

وبالعـودة إلى نظريـة "تـارو"، فقـد كان مـن الواضـح أن النمـط الغالـب عـلى مرحلـة الانـزواء لـدى الحـركات اليسـارية المصريـة تمثلـت فـي إضفـاء الطابـع الروتيـني عـلى الأفعـال الجماعيـة. أو بعبـارة أخـرى، أن تتـم بقرطـة العمـل داخـل الأحـزاب أو الحـركات القائمـة بشـكل يؤثـر عـلى فاعليـة دورهـا عـلى الأرض والتحامهـا بحركـة الشـارع، كمـا أثـر ذلـك عـلى الهيـاكل التنظيميـة المختلفـة للقـوى اليسـارية. فعـلى سـبيل المثـال، بالنسـبة لحـزب التجمـع، يمكـن القـول إنـه كان يمـر بمرحلـة الانحسـار أو الهبـوط فـي الفعـل الجماعـي منـذ فـترة ليسـت بالقليلـة؛ فمنـذ الفـترة الـتي تسـارعت فـيها وتـيرة التغيـير بصـورة كبـيرة فـي مـصر، ظهـر **حـزب التجمـع** فـي موقـف ضعيـف، فـكان عاجـزا عـن مواكبـة مطالـب التغيـير المطروحـة سـوى بصـورة محـدودة وشـكلية للغايـة،

19 المرجع السابق

وتحول الحزب إلى كيان بيروقراطي روتيني مغلق على ذاته، ثم مع عجز الحزب عن ممارسة إحدى أهم المهام الأساسية للأحزاب السياسية، وهي تجنيد أعضاء جدد، إلى جانب خروج عدد كبير من الشباب من أعضاء الحزب، وأيضا الكثير من الأجيال الأقدم نسبيا من بين صفوفه، لأسباب وأهداف مختلفة؛ كل ذلك أدى إلى "انزواء" الحزب، وظهور كيانات تنظيمية يسارية بديلة أكثر ثورية، وأكثر قدرة على التحرك على الأرض، بل ظهرت دعوات بين اليساريين تنادي بأهمية تأسيس حزب واسع لليسار، وهي اليافطة ذاتها التي كان يحملها حزب "التجمع" لسنوات عدة قبل دخوله في مرحلة "الأفول" السياسي والتنظيمي.

مرت عدة مجموعات يسارية لامركزية، أو تنتمي إلى النوع الثالث من التنظيمات التي سبق لنا الإشارة إليها، أيضا بنوع من الانسحاب من العمل العام بصورة كبيرة، ومنها -على سبيل المثال- **حركة شباب من أجل العدالة والحرية**، فعلى الرغم مما سبقت الإشارة إليه في القسم السابق من هذه الورقة حول دور الحركة في الحشد والحراك على الأرض خلال مرحلة ما قبل الثورة، وأثناءها؛ إلا أن الحركة مرت منذ أواخر العام 2011 بنوع من الانسحاب أو الانزواء الذي يشي بنهاية دورة التعبئة الخاصة بها. فقد كانت ذروة التعبئة بالنسبة للمجموعة هي لحظة تأسيس "ائتلاف شباب الثورة"، حيث اندمجت الحركة تماما في العمل التكتيكي للحراك الثوري.

ومع وجود "ائتلاف شباب الثورة" ككيان يمثل تحالفًا بين مجموعات ثورية وسياسية من بينها حركة شباب من أجل العدالة والحرية، حلَّ الائتلاف تقريبا محل الحركة عبر مكتبه التنفيذي وخطف منها الأضواء، لينحسر بشكل كبير جدا وجود حركة "شباب من أجل العدالة والحرية" نتاج ارتباطها بالائتلاف حتى تفكيك الأخير وإعلان حله رسميا. فقد كان انغماس الحركة في الحراك الثوري من خلال ائتلاف شباب الثورة صرفا للحركة عن العمل في الشارع، أو تطوير هيكلها التنظيمي الداخلي. كما كان لتواجد الحركة داخل ائتلاف شباب الثورة أثرٌ بالغ على "استيعابها إعلاميا" بشكل كبير وهو ما لحق، بل امتد إلى داخل الحركة ذاتها لأسباب عدة؛ أهمها تأثر البناء الداخلي للحركة بالسلب، واختزالها فقط في الشخصين اللذين يمثلانها في المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة. وقد ترتب على ذلك حدوث تصدع كبير داخل حركة شباب من أجل العدالة والحرية، وانفراط عقدها ليتجمد نشاط الحركة تقريبا لفترة طويلة[20].

20 اقترب الباحث من مجموعة الحركة خلال أشهر أبريل ومارس ويونيو 2011 للمشاركة في عمل على تنظيم مجموعة جديدة في إطار أوسع من إطار الحركة.

وفـي المرحلـة الحاليـة، يمكـن أن نـرى هـذا الانسـحاب واضحـا عـبر وجودهـا الخافـت مـن خـلال الأطـر التنسـيقية والتحالفـات والجبهـات الـتي تشـارك فـيها، حيـث يشـارك عـدد مـن نشـطائها فـي حمـلات مثـل "**الحريـة للجدعـان**" للدفـاع عـن المعتقلـين بعـد الإطاحـة بحكـم محمـد مـرسي، أو جبهـة "طريـق الثـورة" الـتي نفصـل الحديـث عنهـا فـي الفقـرات التاليـة. وهـو الأمـر الـذي لا يرجـع فقـط إلى انفـراط عقـد البنيـة التنظيميـة للحركـة، أو وصـول دورة التعبئـة الخاصـة بالحركـة إلى نهايتهـا -كمـا تخبرنـا أدبيـات الحـركات الاجتماعيـة- وإنمـا أيضـا إلى طبيعـة النظـام السـياسي الـذي نشـأ عقـب الإطاحـة بالإخـوان المسـلمين مـن السـلطة، والـذي تميـز بانغـلاق وقمـع كبيريـن وتضييـق عـلى مسـاحات العمـل العـام المتاحـة للحـركات أوالتنظيمـات، رسـمية كانـت (كالأحـزاب السياسـية) أو غـير رسـمية (كالحـركات أوالمجموعـات).

كذلـك يمكـن ترجمـة مرحلـة الانـزواء الـتي يمـر بهـا اليسـار المـصري فـي المرحلـة الحالية فـي **إنشـاء منظمـات جديـدة**، وهـي إحـدى السـمات المميـزة لمراحـل الانحسـار فـي دورات التعبئـة، كمـا توضـح لنـا نظريـة سـيدني تـارو. فمـع خـروج هـذا العـدد الكبـير مـن الناشـطين خـارج أطـر التنظيمـات القائمـة، فضـل الكثـيرون تأسـيس مبـادرات أو تنظيمـات جديـدة أمـلا فـي اسـتمرار العمـل العـام، ومـن أهـم هـذه المبـادرات: **جبهة ثـوار- طريـق الثـورة**، والـتي نشـأت فـي أعقـاب الإطاحـة بحكـم الإخـوان المسـلمين وعـودة المؤسسـة العسـكرية إلى صـدارة المشـهد السـياسي المـصري مـرة أخـرى، والضعـف الـذي لحـق بعدهـا بالمجموعـات السياسـية والقـوى الثوريـة. وهكـذا بـدا لمؤسـسي الجبهـة أن هنـاك أزمـة سياسـية حقيقيـة عـلى السـاحة المصريـة، تفاقمـت أكثر عقـب فـض اعتصامـي "رابعـة" والنهضـة"، ومـا تـلا ذلـك مـن اسـتقطاب شـديد سـاد على السـاحة المصريـة أعقبـه غلـق شـبه كامـل (مـن وجهـة نظـر الجبهـة) للمجـال السـياسي. ولذلـك، بـدأ عـدد مـن الناشـطين السياسـيين والشـخصيات العامـة فـي محاولـة خلـق تيـار مختلـف يحـاول الاصطفـاف خـارج ثنائيـة التيـار الدولـتي الـذي يتبـنى فكـرة الهيمنـة السـلطوية عـلى المجتمـع وإعـادة تأميـم المجـال السـياسي -أوالمجـال العـام عمومـا- مـن جانـب الدولـة، وفـي الوقـت ذاتـه تيـار يرفـض شرعيـة مـرسي وجماعـة الإخـوان المسـلمين، الـتي يـرون أنهـا لا تختلـف كثـيرا عـن النظـام القديـم، حيـث أنهـا تتبـنى سـلطوية خاصـة بهـا. أي أن هـذه المجموعـة تحـاول -كمـا تـرى نفسـها- خلـق تيـار جديـد رافـض للفاشـية الوطنيـة والدينيـة فـي آن واحـد.

ولذلك تأسسـت **جبهة "ثوار- طريق الثورة"** فـي مؤتمر صحفـي فـي 24 سـبتمبر 2013، وجـاء تأسيسـها عـلى يـد مجموعـة متنوعـة مـا بـين ناشـطين مسـتقلين وثوريـين وسياسـيين منتمـين لحـركات ثوريـة وأحـزاب سياسـية مختلفـة. وضمـت عـددا كبـيرا مـن نخـب اليسـار

المستقل (الشخصيات العامة غير المرتبطة بأحزاب أوتنظيمات بعينها)، وغيرهم من المنتمين إلى أحزاب أوتنظيمات أخرى -يسارية وغير يسارية- منها منظمة "الاشتراكيين الثوريين"، وحركة "شباب من أجل العدالة والحرية" وحركة 6 إبريل، وحزب "التيار المصري"، وحزب "مصر القوية"، وحركة 6 إبريل (الجبهة الديموقراطية).

ومنذ تأسيسها، أعلنت الجبهة تبنيها لبرنامج سياسي يضم مجموعة من الأهداف الأساسية، تراها الجبهة دافعة في مسار استكمال الثورة، وهذه الأهداف تتمثل في الآتي:" تأسيس جمهورية ديمقراطية مدنية – غير عسكرية أو دينية - تقوم على التنافس السياسي الحرّ بين كل القوى وعلى الانتخاب النزيه المباشر لممثلي الجماهير في كل مواقعها ومراتبها"[21]، كما يدعم البرنامج : "إطلاق جميع الحريات السياسية والنقابية والمدنية والشخصية وحريات النشر والإعلام، وإطلاق حق تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات والروابط. وإطلاق حق التظاهر والإضراب والاعتصام، وجميع صور الاحتجاج السلمي، وتطبيق معايير تضمن بقاء المؤسسة العسكرية بعيدة عن التأثير في المجال السياسي، ومد مظلة سلطة البرلمان المنتخب للرقابة على كل أنشطتها، وتنظيم الرقابة على ميزانيتها [...] وإعادة هيكلة وتطهير جهاز الشرطة، وتحويلها إلى هيئة نظامية مدنية، وإنهاء توجيه المجندين إجباريًّا إلى قوات الأمن المركزي، وإلغاء أجهزة الأمن السياسي، وإخضاع الأمن العام لسلطة المحليات. وضمان استقلالية القضاء وإعادة هيكلته وتطهيره من خلال معايير واضحة وشفافة [...]"[22].

وعلى الرغم من حداثة تأسيس الجبهة التي لم يتجاوز عمرها -لحظة كتابة هذه السطور- بضعة أشهر، إلا أنها كانت نشيطة في الحركة على الأرض والاشتباك مع قضايا حيوية بالنسبة للمسار الثوري، وعلى رأسها الدفاع عن الحق في التنظيم، والدفاع عن المعتقلين. فمع إقرار القانون المقيد للحق في التظاهر، نظمت حملة "**لا للمحاكمات العسكرية**" تظاهرة أمام مجلس الشورى كتحد، وتم تفريق التظاهرة بعنف من قبل الشرطة[23]، وتم إلقاء القبض على العشرات من النشطاء المعروفين، تلت ذلك حملة اعتقالات واسعة لعدد من النشطاء المعروفين، مثل الناشط والمدون علاء عبد الفتاح، وأحمد ماهر مؤسس حركة 6 أبريل، والناشطين أحمد دومة ومحمد عادل، وعدد آخر من الناشطين المعروفين في الإسكندرية

21 مشروع البرنامج السياسي لجبهة طريق الثورة "ثوار صفحة الجبهة على موقع "فيسبوك"، 24 سبتمبر2013، http://goo.gl/qlm9le

22 المرجع السابق.

23 علاء أحمد، رغم قانون التظاهر العشرات يتجمعون أمام الشورى رفضا للمحاكمات العسكرية، مصراوي، 23 نوفمبر2013 http://goo.gl/E54jae

مثل الناشطة ماهينور المصري. وبالتالي، حاولت الجبهة الاستجابة لذلك من خلال المشاركة في تدشين حملة "الحرية للجدعان"، التي نظمت عددا من الفاعليات (تظاهرات ووقفات احتجاجية، وكذلك دعم قانوني) للمعتقلين.

وعلى الرغم من خفوت صوت الجبهة بشكل كبير في ظل السياق السياسي المغلق الذي تشهده الساحة المصرية، إلا أنها تحاول خلق مساحة للعمل على خلق بديل ثوري خارج عن ثنائية المعسكرين الإسلامي والعسكري، والحفاظ أيضا على المكتسبات الأساسية التي خرجت بها ثورة يناير.

الجبهة تعد شكلا جبهويا مبنيا أكثر على انضمام عدد من الحركات أو الأفراد إليها، دون التزام فعلي بأيديولوجية ماركسية واضحة؛ ولكن كونها تنادي بعدد من المطالب الأساسية ذات الطابع اليساري، مثل العدالة الاجتماعية أوإصلاح جهازي الشرطة والقضاء، ومناهضة المحاكمات العسكرية للمدنيين وغيرها، يجعلها أقرب إلى الطابع الثالث من الأشكال التنظيمية المنتمية إلى اليسار، والتي تحرص هذه الورقة أيضا على رصدها.

وإلى جانب الجبهة، ظهر أيضا الشكل الحزبي الكلاسيكي الأقرب إلى النوع الثاني من التنظيمات اليسارية، ضمن المؤسسات الجديدة التي ظهرت في سياق مرحلة الانزواء. يظهر هذا على سبيل المثال في تجربة **حزب العيش والحرية**. فالحزب هو آخر المبادرات اليسارية لتأسيس أحزاب جديدة حتى كتابة هذه السطور. ويغلب على تكوينه الطابع الشبابي. وكما كان الحال في عدد من المبادرات اليسارية قبل وبعد الثورة، يهدف الحزب إلى تجميع مايطلق عليه "يسار الثورة" في إطار تنظيمي واحد، مستندا على برنامج حزبي مناهض لفكرة الاستغلال والتبعية والدولة القائمة على أساس طائفي أوعسكري، داعيًا إلي إقامة مجتمع تسوده قيم العدالة والديمقراطية، ويعمل على استكمال مهام الثورة، وتحقيق أهدافها في إقامة ديمقراطية تشاركية وعدالة اجتماعية حقيقية ودولة مدنية حديثة تحترم الحقوق والحريات.

والقوام الأساسي لمؤسسي الحزب هو من المجموعة المستقيلة من حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، بسبب اعتراضها -كما سبق تفصيله- على أداء حزب التحالف سواء على المستوى التنظيمي الداخلي أو على المستوى السياسي، إلى جانب بعض الأعضاء الجدد المستقلين من الناشطين على أطراف حزب التحالف (أي أنهم لم يكونوا أعضاء في التحالف ولكن كانوا ناشطين في فعالياته.

ويحاول الحزب لعب دور فعال على الساحة السياسية على الرغم من حداثة تأسيسه، ومن أهم الفعاليات التي يشارك فيها بعض الحملات مثل حملة

"**أحياء بالاسم فقط**" التي تهدف إلى الدفاع عن سكان المناطق الفقيرة والمهمشة في القاهرة أو غيرها من المحافظات، خاصة في مواجهة مشكلات كبرى، مثل محاولات السلطات المحلية الاستيلاء على السلطة، ومنع المعارضين من طرح آراء مختلفة. كذلك، يشارك الحزب بفاعلية في حملة "الحرية للجدعان" مع عدد آخر من الحركات والمجموعات. وكذلك ينشط الحزب في العديد من الجبهات النقابية والحركات المطلبية عن طريق أعضائه، مثل "تيار الاستقلال" بنقابة المهندسين، وحركة "أطباء بلا حقوق"، كذلك نشاط الأعضاء القاعديين داخل وحداتهم في نضالات لها طابع قاعدي في معارك يومية لها طابع محلي، مثل النشاط التي قامت به وحدة الأقصر في التضامن مع مزارعي القصب لرفع سعر توريد المصنع من قبل مصانع السكر بالصعيد. كذلك تضامن أعضاء الحزب بالجيزة مع سكان عزبة علام تجاه ما يتعرضون له من تهجير وإخلاء قسري للمنازل، كما يوجد نشاط ملحوظ لبعض شباب الحزب في إقامة التعاونيات ونشر فكرتها على مستوى واسع.

وعلى الرغم من هذه النشاطات التي قد تبدو متشعبة للوهلة الأولى في فترة زمنية قصيرة، إلا أن الحزب –في واقع الأمر- يتعرض لعقبات كثيرة في طريق إشهاره، أبرزها ضعف التمويل والإمكانات المادية؛ كذلك حالة التضييق الأمني التي يتعرض لها المجال السياسي في مصر وحالة تشويه ثورة 25 يناير والناشطين الشباب إعلاميا إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى، من الملاحظ وجود حالات انسحاب أوجزر حركية بين أعضاء الحزب، فبعضهم أصابه نوع من الاكتئاب والتراخي نتيجة الجزر والردة التي تحياها الثورة المصرية عموما، مفضلين الانسحاب من المجال العام تماما، والتركيز فقط على المجال الخاص، أو البقاء في حالة أقرب إلى الكمون والانتظار على هامش المجال العام[24].

كما ظهرت حركة أخرى تعد أقرب إلى النوع الثاني من التنظيمات اليسارية، وهي حركة "**البديل الاشتراكي**". وهذه الحركة لم يبلغ عمرها أيضا سوى عدة أشهر، حيث تأسست في سبتمبر 2013، على يد مجموعة ناشطة من العمال والشباب، معظمهم من المنشقين عن الاشتراكيين الثوريين. ويرجع السبب الرئيسي لتأسيس الحركة، كما يروي بيانها التأسيسي المنشور على صفحتها الرسمية على فيسبوك إلى أنه بعد مرور ثلاثة أعوام تقريبا على اندلاع الثورة المصرية، ومطالبتها بالحريات والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وانضمام أعضاء المجموعة إلى عدد من

24 مقابلة أجراها الباحث أحمد عبد الحميد حسين مع الناشط أحمد سليمان، عضو حزب عيش حرية، القاهرة، أبريل 2014

التنظيمات والحركات اليسارية الأخرى، في محاولة منهم لتحقيق هذه الأهداف؛ إلا أن الثورة المصرية قد منيت بالعديد من الهزائم والانكسارات من جانب "الثورة المضادة"، بسبب غياب البديل الثوري الحقيقي الذي تتبناه الجماهير[25].

وشاركت الحركة منذ تدشينها في أغلب الوقفات أو التظاهرات التي عقدت لإحياء ذكرى أحداث محمد محمود في عابدين، وذكرى أحداث مجلس الوزراء، كما شاركت الحركة أيضا في الاحتجاج على قانون التظاهر أمام مجلس الشورى، وهو ما تسبب في اعتقال عدد من أعضاء الحركة ضمن المعتقلين الآخرين في ذات الأحداث[26]. وتتواجد الحركة بشكل أساسي في القاهرة، وبعض محافظات الصعيد والدلتا، كما أن لها تواجدا بين الطلاب في جامعات القاهرة وعين شمس وحلوان وبنها.

وتتبنى الحركة تنظيما حزبيا مركزيا، على غرار حركة الاشتراكيين الثوريين، خاصة وأن النواة المؤسسة للمجموعة كانت من المنتمين بالأساس إلى تيار الاشتراكيين الثوريين. وتصنف الحركة نفسها بشكل واضح على أنها ماركسية- لينينية، ولكنها تستفيد بكل التراث اليساري وخبراته، وإن كانت ترفض الستالينية، وتعكس ذلك في مواقفها. وحتى الآن، تجتهد الحركة في تقديم رؤيتها السياسية والاجتماعية بصورة معمقة وبناء على تحليل وقراءة دقيقة للواقع، وبالتالي هي تفضل عدم التعجل في إصدارها[27]. وإن كان ذلك لا يمنعها من التعليق على الأحداث السياسية الجارية، واتخاذ مواقف بعينها منها[28].

أما عن تيار التجديد الاشتراكي، والذي كان يمثل مجموعة من أنشط المجموعات اليسارية على الساحة المصرية، فقد وقف في منتصف المسافة بين تأسيس منظمات جديدة وبين الانسحاب شبه الكامل من الساحة المصرية. فقد كانت تجربة انضمام مجموعة تيار التجديد بالكامل إلى حزب التحالف الشعبي، ثم الخروج منه داخل السياق الملتهب بالأحداث الذي أحاط بالثورة المصرية أثرا بالغا على أعضاء التيار. فمن ناحية، أثارت الانتخابات الرئاسية لعام 2012 داخل أوساط اليسار أزمة لا بأس بها، حيث انقسمت الآراء بين المرشحين الذين يجب دعمهم: هل هو خالد علي، أم عبد المنعم أبو الفتوح أم حمدين صباحي أم

25 البيان التأسيسي لحركة البديل الاشتراكي، على صفحتها على الفيسبوك، https://www.facebook.com/SocAlt.eg/posts/170550826480077?stream_ref=10

26 مقابلة أجراها الباحث أحمد عبد الحميد حسين مع عضو الحركة محمد نوار عبر برنامج سكايب، بتاريخ 25 مارس 2014.

27 مقابلة أجراها الباحث أحمد عبد الحميد حسين مع عضو الحركة محمد نوار عبر برنامج سكايب، بتاريخ 25 مارس 2014.

28 المرجع السابق.

أبو العز الحريري، وانعكس ذلك بدوره على تيار التجديد من الداخل.

ومن ناحية أخرى، ومع خروج مجموعة كبيرة من حزب التحالف محبطة نوعا ما من فشل تجربتها داخله، إلى جانب الانغلاق العام الذي ساد على الساحة العامة في مصر بعد 30 يونيو، ولدت مجموعة جديدة صغيرة للغاية من الأعضاء السابقين بتيار التجديد، أطلقت على نفسها "**مجموعة خماسين**"، محاولة استكمال خط التجديد الاشتراكي. إلا أن عددها الصغير، والإحباط العام، ووجود مشاريع أخرى بدأت في الظهور مثل حزب "**العيش وحرية**"، و"**جبهة طريق الثورة**"، جعلها تعجز عن الاستمرار والتواجد ليتفرق أفراد المجموعة داخل مشاريع أوسع حتى إشعار آخر، وهو ما يعني وجود عدد كبير من أبناء هذه المجموعة في طور الانسحاب عن العمل العام.

مشهد اليسار اليمني المعاصر

بشرى المقطري

كاتبة روائية يمنية وباحثة، حاصلة على جائزة فرانسواز جيرو للدفاع عن الحقوق والحريات –باريس2013- وجائزة الدفاع عن الديمقراطية في الشرق الاوسط، واشنطن 2013.

القسم الأول: البنية الاجتماعية لليمن

إطلالة اجتماعية واقتصادية

لانقسام اليمن تاريخ طويل، فقد ظل قائما منذ الاحتلال البريطاني لعدن في 1839، وكانت عدن قبل ذلك خاضعة لسلطان لحج، واستمر الانقسام عند استقلال عدن في 1967، حيث أدى الاستقلال إلى إقامة نظام قومي تقدُّمي في الجنوب ضمَّ عدن الساحلية التي كانت مستعمرة بريطانية والمناطق المحيطة بها التي كانت تُسمى محمية عدن. ذلك أن النظام في عدن كان مختلفا تماما عن نظام المملكة المتوكلية الإمامية منذ قيامها مع خروج العثمانيين من اليمن في 1918، ثم بقائه منعزلا عن العالم حتى حركة 1962 بقيادة عبد الله السلال وتأسيس الجمهورية، ولم يعد منعزلا كالسابق بل أخذ يتطور رغم احتفاظه بسمات أساسية موروثة مثل سيطرة القبلية والمؤسسة الدينية ومقاومة كل محاولة في اتجاه إقامة دولة مدنية، على حين أن تطور عدن في إطار التبعية البريطانية سمح بتكوين النقابات وتطوُّر نضالاتها الإضرابية التي تشابك وترابط فيها النضال السياسي القومي والاجتماعي مع النضال الاقتصادي النقابي والإضرابي. وتم توحيد اليمن بالاتفاق في 1990، ثم بالحرب الأهلية التي انتصر فيها الشمال في 1994.

واليمن بلد كبير بمساحته التي تبلغ حوالي 528 كيلومتر مربع، ويحتل بها المركز

الخمسين في العالم من حيث المساحة. ويبلغ عدد سكانه في الوقت الحالي حوالي 25 مليونا. وتمثل القبائل اليمنية سمة أساسية من سمات الماضي لكنها تقاوم الدولة المدنية والحداثة بعناد. وتشير بعض الدراسات إلى أن القبائل تشكل حوالي 85 %، وحسب بعض الإحصائيات يصل عدد القبائل في اليمن إلى حوالي 200 قبيلة، ووصل بهم بعضها إلى أكثر من 400 قبيلة، والقبائل في شمال اليمن أقوى بكثير مما هي عليه جنوبه. واليمن هو أكثر بلدان العالم العربي قبلية من ناحية نفوذ زعماء القبائل وتغلغلهم في مفاصل الدولة.

نظرة سريعة إلى مؤشرات الاقتصاد

وتبلغ قوة العمل 7.1 مليون، وهي معظمها مستخدمة في الزراعة والرعي، والخدمات، والتشديد، والصناعة، فيما تستخدم التجارة أقل من رُبْع قوة العمل ويبلغ نسبة السكان تحت خط الفقر 45.2 في 2003، ويقدَّر معدل البطالة بـ 35 في المائة، وبطالة الشباب من 15 إلى 24 عاما 33.7 في المائة.

وتبلغ تقديرات تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب الاستهلاك النهائي في 2013: استهلاك الأُسر 80.3 في المائة، والاستهلاك الحكومي 12.5 في المائة، والاستثمار في رأس المال الثابت 18.4 في المائة، والاستهلاك في التخزين – 4 في المائة، وصادرات السلع والخدمات 17.8 في المائة، وواردات السلع والخدمات – 24.9 في المائة. والتركيب القطاعات: الزراعة 7.7 في المائة، والصناعة 39.9 في المائة، والخدمات 61.4 في المائة.

ويمثل قطاع الخدمات 61.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يليه القطاع الصناعي بنسبة 30.9 في المائة، وتمثل الزراعة 7.7 في المائة. ويمثل إنتاج قطاع البترول حوالي 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 63 في المائة من الإيرادات الحكومية. ووفقا لمنظمة الفاو كانت الزراعة تمثل 27-18 من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن نسبتها بدأت تتغيَّر نتيجة دينامية القطاع، وهجرة العمل الريفي، والتغيرات الهيكلية داخل القطاع. وتشمل السلع الزراعية الرئيسية التي ينتجها اليمن الحبوب، والخضروات، والفاكهة، والبقول، والقات، والبن، والقطن، ومنتجات الألبان، والسمك، والماشية، والدواجن.

ووفقا لوكالة المخابرات الأمريكية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لليمن في 2013، 61.63 مليار دولار أمريكي، ونصيب الفرد 2.5 مليار دولار. وتصل تقديرات معدل النمو الحقيقي إلى 3.8

فـي المائـة. ويقـدَّر معـدل الادخار القومـي بـ4.2 فـي المائة مـن الناتج المحـلي الإجمالي.

وفـي 2013، بلغـت إيـرادات ميزانيـة اليمـن 7.760 مليـار دولار، وتقديـرات نفقاتها 12.31 مليـار دولار فـي 2013. وفـي نفـس العـام، بلغـت تقديرات إيـرادات الضرائـب وإيرادات أخـرى كنسـبة مـن الناتـج المحـلي الإجمـالي 17.7 فـي المائـة، وعجـز الميزانيـة – 10.3 فـي المائـة، والديـن العـام 47.1 فـي المائـة، ومعـدل التضخم 11.8 فـي المائة، وفـي نهايـة 2013، بلغـت تقديـرات الديـن الخارجـي 7.806 مليـار دولار.

وتشـمل الصناعـات النفـط الخـام، وتكريـر البـترول، والإنتـاج الصغـير للأنسـجة القطنيـة، والسـلع الجلديـة، وتصنيـع الغـذاء، والحِـرَف، ومنتجـات الألمنيـوم، والأسـمنت، وإصـلاح السـفن التجـاري، وإنتـاج الغـاز الطبيعـي، ويبلـغ معدل الإنتـاج الصناعـي 4.8 فـي المائة. ويبلـغ عجـز الحسـاب الجـاري 3.312 مليـار دولار، وبلغـت الصـادرات 6.6694 مليـار، والصـادرات السـلعية هـي النفـط الخـام، والـبن، والسـمك المجفـف والمملـح، والغـاز الطبيعـي المسـيَّل. وبلغـت الـواردات 10.97 مليـار، وتمثلت الواردات السـلعية فـي الغذاء والحيوانـات الحيـة، والماكينـات والآلات، والمنتجـات الكيميائيـة.

وفـي الريـف تقـوم الزراعـة عـلى 1191981 حيـازة زراعيـة، وتبلـغ مسـاحتها الكليـة 1609484 هكتـار، والمسـاحة الصالحـة للزراعـة 1452438 هكتار، والمسـاحة المحصولية 1306776 هكتـار. ويشـكل القـات (مـع أنـه يُسـتهلك محليـا لأن تجارتـه محظـورة) خطـرا حقيقيـا عـلى الرقعـة الزراعيـة، فقـد تضاعـف إنتاجـه ومسـاحاته المزروعـة خـلال العقود الثلاثـة الأخـيرة، فارتفعـت مـن سـبعة آلاف هكتـار فـي عـام 1970 إلى 127 هكتـار فـي عـام 2005 أيْ مـا يسـاوي 25 % مـن الأراضي الزراعيـة المرويـة. وفـي المقابـل تراجعـت زراعـة الـبن فـي السـنوات الأخـيرة بشـكل ملحـوظ. فقـد تراجعـت مسـاحاتها مـن 33 ألف و545 هكتـار عـام 2002 إلى 32 ألـف و260 هكتـار عـام 2006. كمـا تراجعـت مسـاحات زراعـة محصـول القطـن مـن 27 ألـف و887 هكتـار عـام 2002 إلى 17 ألـف و845 هكتـار عـام 2006، كمـا امتـد هـذا التراجـع إلى الفاكهـة.

التكوين الطبقي

اليمـن بلـد فقـير ينتمـي إلى البلـدان المنخفضـة الدخـل، نتيجـة لضعـف تطـوره الاقتصـادي والطبقـي بالتـالي. وهـذا يعـني أن المجتمـع القديـم بطبقاتـه ذات الطابـع التوريـثي بحكـم القبليـة مـا يـزال ثقيـل الوطـأة عـلى الاقتصـاد وعـلى الدولـة.

ويرتبط التركيب الطبقي الحقائق الاقتصادية البسيطة التي أشرت أعلاه إلى قليل منها. ويشكل رؤوس مئات القبائل، التي تضم حوالي 85 في المائة من سكان اليمن، مع أقرب أقربائهم وشركائهم مكوِّنا أساسيا من مكوِّنات الطبقة المالكة-الحاكمة في اليمن، إلى جانب أصحاب المناصب العليا للدولة في الإدارة والجيش والشرطة وغيرها. ويملك كثير من مشايخ القبائل ورجال الدولة شركات خاصة.

وعلى الجانب الآخر يوجد الفلاحون والعمال الزراعيون في الريف، والطبقات العاملة والشعبية الفقيرة والمعدمة. وهناك بالطبع تكوينات متنوعة ومنها تكوينات سياسية تمثل مصالح الطبقة المالكة أو تحاول تمثيل مصالح الطبقة العاملة والفقراء. وكانت هذه الطبقات عماد ثورة 2011 التي أطلق الشباب اليمني شرارتها، كما فعل الشباب في بلدان الثورات الأخرى.

وتوضح النسب المرتفعة للتضخم والبطالة وبطالة الشباب وبطالة المرأة مدى تدهور الأضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن السعيد الذي تحيط به من الداخل والخارج عوامل الصوملة، كما أكدت تحذيرات كثيرة.

خلفية تاريخية لليمن

لا نستطيع استعراض ملمح عام لليمن الحالي دون التطرق إلى جغرافيتين سياسيتين كانت لهما صيرورتهما التاريخية التي أثرت على مجمل مسارات الحياة فيهما، فلم تكن اليمن حينها تمثل سياقًا سياسيًّا واجتماعيًّا واحدًا بل كانت مقسمة إلى شطرين **يمن جنوبي** خضع للاستعمار البريطاني وما أنتجه الاستعمار من نظم اجتماعية واقتصادية ومساحة من الوعي ساعد في تشكل الأحزاب والنقابات والاتحادات[1] التي ساهمت في النضال ضد الاستعمار حتى استقلال الجنوب واستلام اليسار للسلطة وإعلانه قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[2] حيث فرض اليسار شروطه على الواقع من خلال الدستور الذي كان انعكاسًا لفكر اليسار عبر تشريعات دعمت العمال والفلاحين

1 لمزيد من الاطلاع انظر: محمد عمر المحبشي، اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا منذ عام 1937 وحتى قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1968، ص 17، ص 86، ص 93.

2 شهدت عدن قبيل الاستقلال ظهور تنظيمات يسارية وقومية تأثرت بحركة القوميين العرب وبالفكر الماركسي، وشهد الجنوب حربا شبه أهلية بين جبهة التحرير مدعومة من جمال عبدالناصر والجبهة القومية التي فيها أجنحة عديدة طغى عليها الفكر اليساري، استلمت الجبهة السلطة ثم دخلت في جدل حول الهوية وحسمت بقيام الحزب الاشتراكي والانضمام للأسرة الشيوعية. انظر: علي الصراف، اليمن الجنوبي (الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة)، رياض الريس للكتب والنشر، قبرص، لندن، ط1، 1994، ص 67.

والمرأة وحققت العدالة الاجتماعية[3]. ورغم الإيجابيات التي حققها النظام في الجنوب إلا أنه كان نظامًا شموليًّا قام على واحدية التمثيل السياسي للحزب الاشتراكي وعلى واقع سياسي منغلق تميز بالحروب مع اليمن الشمالي والصراعات الحزبية والدولية[4].

و**يمن شمالي** رزح تحت سلطة الإمامة[5] فخاض أبناء الشمال نضالهم ضد الإمامة حتى انتصرت الثورة وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية[6]. وعمليًّا لم تكن هناك مظاهر متطورة في الجانب الاجتماعي كتشريعات تخص المرأة أو نشاط لافت للنقابات والاتحادات[7] وإجمالًا لم يحقق المجتمع نقلة من النظام الإمامي إلى النظام الجمهوري إلا في عهد الرئيس "إبراهيم الحمدي" الذي حاول تطويع القبائل لكنه قُتل وبمقتله قُضي على محاولة إقامة دولة مدنية فظلت أنماط العلاقات القبلية والعشائرية هي السائدة[8] وعاش الشمال صراعًا على السلطة حتى سيطر علي عبدالله صالح على الحكم وأنشئ حزب المؤتمر الشعبي العام كحزب حاكم وتم حظر عمل الأحزاب الأخرى[9].

من هذا العرض المبسط نستطيع أن نؤكد على اختلاف طبيعة النظامين واختلاف تشريعاتهم التي أسهمت في تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية لهذين البلدين، فبيْن نظام شبه رأسمالي، شمولي في الشمال ونظام يساري شمولي في الجنوب صارت بنية اليسار اليمني نتاجًا لهذه الظروف التي أثرت في هويته وفي تموضعاته فهو حاكمٌ مطلقٌ في الجنوب ومعارضٌ ملاحَقٌ في الشمال.

---

3 مثل دستور اليمن الجنوبي جوهر فكر اليسار بتأكيده على حرية الاعتقاد، وعكس فكر اليسار في تشريعاته، فأكدت المادة (1) و(23) بأن الدولة هي المعبرة عن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين. وفيما يخص المرأة نصت المواد (26) و(27) و(35) و(36) على المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية...

4 لا نستطيع قياس تجربة حكم اليسار في الجنوب لأنها لم تتجذر بسبب الصراعات مع اليمن الشمالي وبين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي وداخل أجنحة الحزب الاشتراكي التي تفجرت في 1986 وكانت أقوى ضربة تعرض لها اليسار في اليمن والعالم العربي عموما.

5 فرضت سلطة الإمامة سياسة عزلة على اليمن، واستطاع الإمام تعزيز سلطته عن طريق كسب ود القبائل أو أخذ رهائن من أولادهم لضمان عدم قيام أي تمرد. لمزيدٍ من الاطلاع انظر: إدجار أو بالانس، اليمن: الثورة والحرب حتى عام 1970، ت. عبدالخالق محمد لاشين، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1990م، صـ 5-6.

6 قامت الثورة في عام 1962 وألغت الإمامة إلا أن الإماميين رفضوا الاعتراف بالجمهورية ودعمتهم العربية السعودية ماليا وعسكريا واستمر القتال حتى عام 1970، انظر: الثورة والحرب حتى عام 1970.

7 نص الدستور المؤقت للجمهورية العربية اليمنية في المادة (17) على أن اليمنيين متساوون أمام القانون لكن الدستور لم يتطرق لتمكين المرأة أو تنمية المجتمع وكانت أغلب مواده لصالح القوى القبلية.

8 يتفق كثير من المؤرخين على أن حكم الرئيس إبراهيم الحمدي (1978-1974) أزهى فترة في اليمن الشمالي بالحدّ من سلطة القبائل وبناء مؤسسات الدولة، وبمقتله عادت القوى القبلية للسيطرة على الحياة السياسية في اليمن الشمالي.

9 وصل علي عبدالله صالح إلى الحكم عام 1978 وتحالف مع القبائل والعسكر ورجال الدين، وأنشئ حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يقوم على تجمع رجالات القبائل والدين والقيادات العسكرية.

قامت الوحدة بين النظامين في عام 1990 [10]. فتمت صياغة الدستور[11] الذي أكد على التعددية السياسية والحزبية، وقام النظام في هذه المرحلة على ائتلاف الحكم بين الحزبين الحاكمين (الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب والمؤتمر الشعبي في الشمال)، وشهدت هذه الفترة الانفتاح السياسيّ وتنامي حرية الصحافة وتشكيل الأحزاب السياسية[12]، ولم يمضِ وقت حتى تصاعدت الأزمة بين طرفي النظام رغم حدوث انتخابات برلمانية[13] ووصلت ذروة الأزمة بإعلان علي عبدالله صالح الحرب على الجنوب، وتبعه إعلان علي سالم البيض الانفصال[14]. وكان لهذه الحرب أفدح الصزر على موازين القوى السياسية التى اختلت لصالح القوى المنتصرة التي مثلها نظام صالح وحزبه والقوى التقليدية المتحالفة معه فعمدت هذه القوى إلى تعديل الدستور بشكل منفرد[15]، وبحصول النظام على الأغلبية في الانتخابات كرس سلطته في كل مفاصل الدولة وتم إحلال أعضائه في وظائف الدولة محل مسؤولين من القوى السياسية المعارضة؛ وعلى وجه التحديد الحزب الاشتراكي اليمني وشهدت هذه المرحلة موجة من الاغتيالات السياسية[16].

10 قامت الوحدة الاندماجية بين علي عبدالله صالح (رئيس الجمهورية العربية اليمنية - رئيس المؤتمر الشعبي العام) وعلي سالم البيض (رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية -الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني) في 22 مايو 1990.

11 تم الاستفتاء على الدستور في مايو 1991 ونص على إقامة نظام سياسي تعددي كما ورد في المادة (1) و(7) من دستور الجمهورية اليمنية.

12 في هذا السياق يذكر ما يكل هدسون أنه: "على المستوى الرسمي تم تشكيل البنى اللازمة لنظام حكم اندماجي، الدستور والبرلمان والانتخابات والمؤسسات البيروقراطية المندمجة وفتح المجال لحرية التعبير السياسي فازدهرت الصحافة وتأسست الأحزاب والاتحادات وعقدت المؤتمرات" (انظر: حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، إعداد جمال سند السويدين، مايكل هدسون، بول دريش، تشارلز دنبار، روبرت بوروز، مارك كاتز، ط1، 1998، ص 41).

13 حدثت أولى الانتخابات البرلمانية في اليمن في أبريل 1993 وحصل المؤتمر الشعبي العام على (123) وحزب الإصلاح على (62 مقعدًا) والحزب الاشتراكي على (56 مقعدًا) وعلى أثر الانتخابات تشكل ائتلاف حكومي من الأحزاب الثلاثة، إلا أن الخلاف استمر فقام حزب المؤتمر بالتحالف مع حزب الإصلاح وإزاحة الحزب الاشتراكي اليمني الذي تنظر إليه القوى الدينية على أنه حزب لادينى .

14 حاولت النخب السياسية حل الأزمة فوقعت اتفاقية العهد والاتفاق إلا أن علي عبد الله صالح انقلب عليها وأعلن الحرب على الجنوب مما أدى إلى قيام علي سالم البيض بإعلان الانفصال، فاندلعت الحرب في عام 1994، لمزيد من الاطلاع انظر: نقطة الانهيار: قضية اليمن الجنوبي، تقرير الشرق الأوسط رقم 114، أكتوبر 2011.

15 التعديلات التي أدخلت على الدستور بعد حرب 1994 تمثل انتصارا لسلطة علي عبدالله صالح وحزبه الذي دخل في ائتلاف مع حزب الإصلاح الديني حيث تم تغيير شكل رئاسة الجمهورية من مجلس للرئاسة إلى رئيس للجمهورية ونائبه.

16 شهدت هذه الفترة إغلاق عدد من الصحف واغتيالات سياسية اقتصرت على أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني من قبل الإسلاميين الموالين للنظام.

وهكذا نجح النظام في تجريف الحياة السياسية وضرب الأحزاب اليسارية من أجل القضاء على تشكل معارضة من قواها. وأُجريت الانتخابات البرلمانية والرئاسية[17] إلا أن الوضع السياسي كان استمرارًا لمرحلة ما بعد الحرب وتكريسًا لسيطرة الحزب الحاكم مع سيطرة جزئية (لكن عميقة) لحزب الإصلاح الديني.

وأمام السياسة القمعية التي اتبعها النظام سعت الأحزاب اليسارية إلى تنظيم نفسها في شكل سياسي أوسع فشكلت المجلس الأعلى للتنسيق بين الأحزاب لكنه لم يستمر فتشكل على إثره تحالف اللقاء المشترك الذي خلق جبهة سياسية معارضة ضد سلطة نظام صالح[18] في الوقت الذي ظهرت فيه معارضة أخرى انطلقت من الجنوب حيث برز الحراك الجنوبي كلاعب سياسي جديد[19] إلا أن استمرار الحروب والصراعات الطائفية التي أدارها النظام بما فيها حروب صعدة[20] أدت إلى تصاعد حدة المعارضة ومطالبة النظام بسياسات إصلاحية فرفض الاستجابة لهذه المطالب وأصر على التمديد لحكمه[21].

17 أُجرت الانتخابات البرلمانية عام 1994 وأسفرت عن حصول المؤتمر الشعبي على 43.1 % يليه حزب الإصلاح 23.4 % والحزب الوحيد الذي قاطع الانتخابات هو الحزب الاشتراكي وأجريت الانتخابات الرئاسية عام 1999 ودعم المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح ترشيح علي عبدالله صالح في حين قاطع الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري هذه الانتخابات.

18 كانت المعارضة السياسية قائمة على الحزب الاشتراكي يليه التنظيم الناصري وبعض الأحزاب الصغيرة، إلا أنه وبسبب غياب العمل المنظم للمعارضة استطاع النظام تشتيتها فتشكل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة عام 1999 الذي يتألف من: الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الحق، واتحاد القوى الشعبية. بعد ذلك تشكل في 6 فبراير 2003 تكتُّل اللقاء المشترك الذي كان من بين جميع الأحزاب السابقة إضافة إلى حزب الإصلاح الديني والحزب السبتمبري، دخل اللقاء المشترك في تجربة الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2006 بمرشح وحيد هو فيصل بن شملان مرشحا للمعارضة الذي حصل على 21.82 %.

19 الحراك الجنوبي: حركة شعبية نشأت في المحافظات الجنوبية بدأت كحركة حقوقية طالبت بعودة العسكريين الجنوبيين المبعدين من وظائفهم وإزالة أثار حرب 1994 إلا أن النظام قمع مظاهرات الحراك واعتقل قادتها، فتحول الحراك إلى حركة سياسية تطالب باستعادة دولة الجنوب وفك الارتباط عن صنعاء (لمزيد من الاطلاع انظر: نقطة الانهيار: قضية اليمن الجنوبي: تقرير الشرق الأوسط رقم 114، صـ 1).

20 حروب صعدة هي معارك بين نظام صالح وحركة الشباب المؤمن المعروفة باسم الحوثيين، حيث يتهم النظام الحوثيين برغبتهم في إعادة نظام الإمامة في حين تتهم الحركة النظام بأنه يمارس تمييز طائفي ضدها، ومازالت صعدة بؤرة من بؤر الصراع الطائفي في اليمن.

21 أقرت التعديلات الدستورية الثانية في فبراير 2001 بتمديد فترة الرئيس إلى سبع سنوات وبعد فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 2006 عُمل بهذا التعديل وحينما قارب انتهاء فترته الرئاسية أصر على التمديد مرة أخرى فرفض (اللقاء المشترك) مما فجر الوضع.

القسم الثاني: مفهوم اليسار

لـم يعـد مفهـوم اليسـار جوهـرًا نقيًّـا نتفـق عـلى تعريفـه وفـق محـددات موضوعيـة تتشـابه فـي كل البلـدان، وذلـك بسـبب العديـد مـن العوامـل التاريخيـة والأزمـات الداخليـة والخارجيـة الـتي تعـرض لهـا اليسـار كفكـر ثـم كتجربـة؛ وبالتـالي، تمـت إعـادة قولبـة اليسـار ليرتـدى شـكل البيئـة الاجتماعيـة الـتي نشـأ وتطـور فـيها، ليصبـح اليسـار هـو التنظيـم السـياسي المعـبر عـن الطبقـات المسـحوقة مـن فقـراء ومهمشـين وعمـال وفلاحـين إضافـة إلى المثقفـين، ومـن هـذه الأرضيـة نسـتطيع الخـروج بتعريـف للأحـزاب والحـركات اليسـارية فـي اليمـن بأنهـا الأحـزاب والحـركات ذات التوجـه الاشـتراكي الـتي تتبـنى قضايـا العدالـة الاجتماعيـة وتتخـذ فكـرًا تقدميًّـا كأسـاس للممارسـة العمليـة خاصـة فـيما يتعلـق بقضيـة تحـرر المـرأة والعلاقـة بـين الديـن والدولـة. ومـن ثـم أصبـح مفهـوم "اليسـار" يمثـل تيـارًا فكريًّـا وسياسـيًّا يسـعى إلى تغيـير المجتمـع بشـكل جـذري ليصـل إلى حالـة أكـثر مسـاواة بـين أفـراد المجتمـع[22].

وبالتـالي فـإن أحزابًـا سياسـية وحـركات سياسـية يمنيـة متعـددة تُعـرِّف نفسـها عـلى أنهـا "يسـار"؛ كالحـزب الاشـتراكي اليمـني، وقوميـة كالتنظيـم النـاصري، والتجمـع الوحـدوي النـاصري، وقوميـة اشـتراكية كالبعـث الاشـتراكي بشـقيه(العراقي والسـوري)، وعـدد مـن النقابـات والاتحـادات والحـركات الشـبابية. غـير أننـا بتطبيـق معايـير الحقيقيـة لليسـار على هـذه القـوى ومراجعـة خطابهـا وشروط عضويتهـا والقضايـا الـتي تتبناهـا وممارسـاتها فـي الواقـع وعلاقتهـا بالسـلطة الدينيـة والسياسـية يمكـن أن نتوصـل إلى تمايـزٍ حقيقـيٍّ بينهـا.

المعايير المحدِّدة لليسار

تتمثـل المعايـير الناظمـة لتعريف اليسـار بدرجة رئيسـة فـي خطابـه الفكري وتبنيـه لقضايا العدالـة والمسـاواة الاجتماعيـة وتحريـر الفـرد مـن تسـلط الطبقـات الاجتماعيـة واسـتغلال رأس المـال وعـدم الرضـوخ للفكـر الديـني، وسياسـيًّا بتبـني هـذه القـوى لأدوات سياسـية واجتماعيـة (قوانـين وثقافـة) تسـاعد عـلى تحريـر العمـال والطبقـات المهمشـة والمـرأة مـن تسـلط قيـم المجتمـع اليميـني، وتحديـد العلاقـة مـع السـلطة الدينيـة.

22 هـذه الحالـة لا تقتـصر عـلى اليمـن وحدهـا، فاليسـارية فـي الغـرب تشيـر إلى الاشـتراكية أو الديمقراطيـة الاشـتراكية أو الليبراليـة الاجتماعيـة فـي أوروبـا والولايـات المتحـدة، ومـن هنـا تطـور مفهـوم اليسـار وأصبـح نتـاج البيئـة الاجتماعيـة الـتي قولبتـه.

على أنه يوجد، وفقًا لقراءتنا، تباين مفاهيمي وممارساتي بين الأحزاب الاشتراكية والأحزاب القومية مما يخلق تساؤلًا مشروعًا وهو هل تُعتبر الأحزاب ذات الخلفية القومية أحزابًا يسارية أم تُعتبر أحزابًا إلى يسار اليمين اعتمادًا على تعريفها وبرامجها وعملها في الواقع السياسي، وفي اليمن نجد من الصعوبة بمكان أن نجيب على مثل هذا السؤال حول مدى يسارية الأحزاب القومية أو حتى يسارية اليسار الآن وفق كثير من المتغيرات في خطابها الفكري وبرامجها وسياستها في الواقع، وهذا يجعل من الضرورى أن نتطرق إلى سمات اليسار اليمني الذي تميز بـ:

- **تغيُّر الخطاب الفكري لهذه الأحزاب وفق تغير الواقع السياسي**: بتحليل الخطاب الفكري للأحزاب اليسارية الاشتراكية والقومية من خلال أدبياتها سنجد أن هناك اختلافًا منهجيًّا في فهمها لليسار أو في تعبيرها عنه، فقد ارتكز الحزب الاشتراكي منذ تأسيسه على الاشتراكية العلمية والتوجه الماركسي في تحليل المجتمع وأمميًّا، في حين تغير خطابه الفكري في مراحل تاريخية أخرى، في حين يرتكز الخطاب الفكري للأحزاب القومية حتى المسماة بأحزاب اشتراكية، كحزب البعث الاشتراكي العربي، والتنظيم الناصري على الاتجاه القومي (المتأسلم) ويرفض الفكر الأممي ولا يتقاطع معه ويستمد مرجعيته من الدين الإسلامي.

- **العلاقة بالسلطة الدينية**: ينظر اليسار إلى الدين باعتباره جزءًا من سلطة القمع المجتمعي الذي يتكئ على المقدس الديني لتغييب الشعوب وإبعادها عن فهم واقعها ومتطلبات تطورها. ومن هذا المنطلق نجد أن علاقة جميع الأحزاب السياسية مع الدين كانت حذرة فلم تدخل في نقد مباشر وواضح ضد للسلطة الدينية، وباستثناء تجربة الحزب الاشتراكي الذي حيَّد السلطة الدينية في حكم الجنوب، لم تتبنَّ بقية الأحزاب السياسية الاشتراكية الأخرى أو القومية أي موقف ناقد للسلطة الدينية. فقد حرص النظام بعد الوحدة على التأكيد على الهوية الإسلامية لهذه الأحزاب التي قبلت هذا التصور، في حين مارس الحزب الاشتراكي تمايزًا ما مع السلطة الدينية مما عرضه لحملات تكفير بينما نأت الأحزاب القومية والاشتراكية الأخرى عن هذه المعارك الفكرية بحجة عدم ترك باب لليمين للنيل منها سياسيًّا[23].

- **الشمولية**: قامت الأحزاب الاشتراكية والقومية اليمنية على الشمولية في فكرها وفي مشروعها لبناء الدولة، فقد مارست الشمولية بأشكال مختلفة، سواءٌ بشكل

23 بموجب قانون الأحزاب، اشترط النظام على كل الأحزاب تعريف نفسها بحزب مسلم وقبلت الأحزاب هذه الرؤية وكان هذا موضع جدل فالبعض يرى أن هذا احترام للمشاعر الدينية في حين يجد البعض أن هذا تنازلٌ للقوى الدينية وانتهازية سياسية.

مباشر كالحزب الاشتراكي أثناء تجربته في حكم الجنوب، أو بانتماء بعض هذه الأحزاب إلى أحزاب عربية اتسم حكمها بالشمولية[24].

ومن هنا يتبين وجود افتراق مهم بين الأحزاب القومية والأحزاب اليسارية في خطابها الفكري أو في تعاطيها مع قضايا تخص اليسار وهو ما يحملنا على اعتبار الحزب الاشتراكي التنظيم السياسي الأكثر تعبيرًا عن اليسار، وسيجري التركيز عليه في الفصل التالي من هذه الدراسة كنموذج لليسار في اليمن مع مقاربات للأحزاب الأخرى كالتنظيم الناصري.

الدائرة الانتخابية لليسار

يتركز المثلث المقدس للسلطة في اليمن في القبيلة والجيش ورجال الدين. وعلى هذا تشمل الدائرة الانتخابية لليسار كل الأفراد الواقعين خارج هذا المثلث (بما في ذلك الأفراد العاديون المنتمون إلى القبيلة أو الجيش وعموم الأفراد "المؤمنين")؛ غير أن القاعدة الانتخابية الفعلية أقل حتى من المنتمين إلى الأحزاب التي تسمي نفسها يسارية، كما يتضح من نتائج الانتخابات[25].

ومن جهة أخرى كانت قيادة كثير من النقابات من المنتمين سياسيًّا أو فكريًّا إلى اليسار كنقابات العمال والأطباء والأكاديميين الجامعيين والصحفيين واتحاد الكتاب اليمنيين وغيرها، غير أن الضربات التي تعرضت لها الأحزاب اليسارية في تاريخها وتفريخ النظام لنقابات واتحادات ممتثلة أدى إلى تحجيم هذه النقابات وأصبحت في مجملها لا تمثل دائرة انتخابية لليسار.

قواعد اليسار

القاعدة الرئيسية لليسار هي القواعد الحزبية للحزب الاشتراكي وللأحزاب القومية والاشتراكية القومية، تليها النقابات والحركات اليسارية والطلابية وبعض منظمات

24 يرفض معظم المفكرين اليساريين التجارب الشمولية لبعض الأحزاب التي حكمت في العالم ويعللون ذلك بأننا لا نستطيع إطلاق صفة الشمولية على اليسار بسبب ممارسة الأنظمة اليسارية للشمولية أثناء وصولها للسلطة.

25 يمكن التحقق من ذلك بالنظر إلى نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في عام 2003 حيث لم تحصل الأحزاب التي تسمي نفسها يسارية إلا على 11 مقعدًا في البرلمان من أصل 301 مقعد، فيما حصل اليمين على (229 مقعد للمؤتمر الشعبي العام، 45 مقعدًا لحزب التجمع اليمني للإصلاح، و14 مقعدًا للمستقلين الذين انضم معظمهم لحزب المؤتمر).

المجتمع المدني وتجمعات المثقفين والأكاديميين، وعموم الأفراد الواقعين خارج المثلث المقدس للسلطة؛ إلا أن الضعف التنظيمي لهذه الأحزاب يجعل هذه القاعدة العريضة هشة سياسيًّا وعرضة لاستغلال اليمين لها، وهو ما يحدث بالفعل في الواقع.

جذور الأحزاب والحركات اليسارية بالمجتمع

رغم اختلاف الظروف التي تشكَّل فيها اليسار اليمني في الشمال والجنوب إلا أنه يمكن القول إن جذور اليسار في اليمن قديمة وتمتد لأكثر من نصف قرن، إذ بدأت الحركة اليسارية تتشكل في اليمن مع تشكل الحركات اليسارية في الوطن العربي. كذلك فإن الأحزاب القومية تشكلت مبكرًا في اليمن مباشرة بعد تشكل المركز السياسي والفكري في البلدان العربية (مصر، العراق، سوريا). وبدأ انطلاقها في الشمال ثم بسبب نظام الحكم في الشمال مارست نشاطها في الجنوب الذي كان يعيش انفتاحًا سياسيًّا ساهم في نشوء كثير من الأحزاب السياسية سواء ذات الخلفية اليسارية أو تكوين فروع للأحزاب القومية الاشتراكية كحزب البعث العربي الاشتراكي العراقي والسوري وغيرهما. ومن اللافت للنظر تصاعُد حركة اليسار في الجنوب وبروز الجبهة القومية المكوَّنة من فصائل سياسية لعبت دورًا رئيسا في تحرير الجنوب ثم في استلام السلطة وحسم هويته بقيام الحزب الاشتراكي ذي التوجه الماركسي الذي حكم الجنوب. كما كان لليسار وجودٌ قويٌّ في الشمال (الجمهورية العربية اليمنية) خاصة في المناطق الوسطى ولعب دورًا في مناهضة النظام القائم. أما النقابات والاتحادات فجذورها قديمة في العمل السياسي وتبنِّي مطالب العمال وخاصة في الجنوب، إلا أنها ضُربت بعد الوحدة فتم تفريخ كثير من الاتحادات التي تخدم النظام ولا تخدم مطالب الطبقة العاملة.

الأطراف اليسارية الفاعلة

تمثل الأطراف اليسارية الفاعلة اليسار التقليدي الذي يتكون من الأحزاب الاشتراكية والقومية والنقابات، واليسار الجديد الذي يتمثل في الحركات اليسارية التي هي قوى يمكن اعتبارها يسارية إما لتقارب طروحاتها وأهدافها في تبني قضايا اليسار أو لارتباطها المباشر أو غير المباشر بالأحزاب

اليسارية التقليدية. فمن الثابت تاريخيًّا أن كافة الأطراف اليسارية- على تشتت جهودها- لعبت دورًا مهمًّا في خلق أرضية مناهضة لنظام صالح بشتى الوسائل من مظاهرات واعتصامات وعصيان مدني وكرست وجودها في المدن والأرياف التي تعيش فقرًا مدقعًا وكان هذا قبل سنوات طويلة من تفجر الثورة ولهذا كان من الطبيعي أن تكون هذه القوى ذاتها هي المحرك للانتفاضات الشعبية خلال الثورة اليمنية في 2011 التي أسهمت كغيرها من ثورات الربيع العربي في خلق زخم يساري في الشارع اليمني ويرجع هذا إلى أن اليسار اليمني اكتسب قيمة رومانسية ثورية كونه القوى الوحيدة التي أزاحها النظام وقام بمطاردة قياداتها، بالإضافة إلى أن أهداف الثورة كانت أهدافًا يسارية بامتياز فقد نادت بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة مما ساهم في تشكيل وظهور حركات يسارية شبابية بعضها خرج من عباءة الأحزاب اليسارية التقليدية وبعضها صاغ تجربته السياسية القصيرة بعيدًا عن هذه الأحزاب التي لجأت في مرحلة ما إلى التسوية السياسية، إلا أن هذه الحركات اليسارية ظلت معبِّرة عن فكر وروح اليسار، ومن هذه الحركات "شباب نحو التغيير- ارحلْ" و"ملتقى الحداثة" و"التحالف المدني للثورة الشبابية" الذي سنتناوله لاحقًا كيسار جديد.

القسم الثالث: الخلفية التاريخية لليسار اليمني ووضعه الحالي

لتسهيل قراءة تاريخ اليسار اليمني وحضوره السياسي سنعمد إلى تقسيمه إلى يسار قديم وذلك لقدم نشأته وثراء تجربته ولأنه كان في السلطة ثم تحول إلى معارضة، أو كان في مرحلة العمل السري ثم تحول إلى العمل في العلن، وتقليدي لأنه لم يقم بنقلة نوعية في خطابه الفكري أو عمله السياسي، وسوف نتطرق إلى الحزب الاشتراكي باعتباره اللافتة الرسمية لليسار التقليدي والتنظيم الناصري باعتباره حزبًا قوميًّا يقترب من خط اليسار، ويسار مجدد أو جديد تعبر عنه بعض التيارات الشبابية داخل الأحزاب اليسارية والحركات اليسارية التي ظهرت أثناء الثورة.

أولًا اليسار التقليدي

الحزب الاشتراكي اليمني

تعـود جـذوره ونشـأته إلى تنظيـم الجبهـة القوميـة هـو تنظيـم سـياسي قـاوم الاسـتعمار البريطـاني ونـشر نفـوذه عـلى حسـاب جبهـة تحريـر جنـوب اليمـن المحتـل (جبهـة التحريـر) وانفـرد بالسـلطة بعـد الاسـتقلال حيـث أعلـن قيـام جمهوريـة اليمـن الديمقراطيـة الشـعبية. حيـث كان يمثـل خطًّـا فكريًّـا تمـيز باتجـاه أيديولوجـي شـيوعي، وبعـد توحيـد الفصائـل عـام 1965 دخلـت أجنحـة الجبهـة فـي صراع لتحديـد الأيديولوجيـة الـتي حُسـمت بقيـام الحـزب الاشـتراكي ذي التوجـه الماركـسي. وقـد تأسـس الحـزب الاشـتراكي عـام 1978 كحـزب لـه عقيـدة اشـتراكية ويعتمـد عـلى منهـج الاشـتراكية العلميـة. وقـد خضـع الحـزب لمراجعـات فكريـة أهمهـا بعـد أحـداث 1986 حيـث أقـر الديمقراطيـة المركزيـة وبعـد حـرب 1994 حيـث تبـنى الاشـتراكية الديمقراطيـة. وبـرز التحـول الآخـر مـن خـلال رؤيتـه حـول مبـادئ الدسـتور المقدمـة للحـوار الوطـني حيـث تبـنى صيغـة "الشريعـة مصـدر جميـع التشريعـات" بقـرار سـياسي دون مراجعـة فكريـة.

النظام السياسي

يُعـرِّف الحـزب الاشـتراكي نفسـه كحـزب ديمقراطـي اجتماعـي[26]. يقـوم بممارسـة التأثيـر السـياسي والفكـري بالوسـائل الديمقراطيـة يسترشـد الحـزب فـي رسـم سياسـاته بـ"المنهـج العلمـي فـي دراسـة وتحليـل ظواهـر الواقـع الملمـوس، بمختلـف مسـتوياته الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية والثقافـية، ويتعامـل مـع مختلـف تيـارات الفكـر الاجتماعـي والإنسـاني الـتي تؤمـن بالحريـة والديمقراطيـة والعدالـة الاجتماعيـة، وحقـوق الإنسـان والسـلام، وأنشـطة الاشـتراكية الدوليـة ... إلـخ. ويؤكـد عـلى دعمـه للمـرأة فـي المشـاركة الفاعلـة فـي إدارة الشـأن العـام وتمكينهـا مـن ممارسـة كافـة الحقـوق المدنيـة والسياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافـية.

البناء التنظيمي

يقـوم البنـاء التنظيمـي للحـزب عـلى "أسـس ومبـادئ الديمقراطيـة والانضبـاط الواعـي فـي حياتـه الداخليـة، ويسـتوعب إمكانيـات التنـوع والتعـدد فـي الـرأي وحـق المبـادرة والاجتهـاد والإبـداع الفكـري، بمـا لا يخـل بالنظـام الداخـلي، وبالبرنامـج السـياسي للحـزب". وتتشـكل

26 الحـزب الاشتـراكي اليمنـي هـو حـزب الوحـدة والديمقراطيـة والتحديث والعدالـة الاجتماعية. انظـر، النظام الداخلـي للحزب الاشـتراكي المُقـر فـي المؤتمـر العـام الخامـس المنعقـد خـلال الفترة مـن 26-31 يوليـو 2006.

البنية التنظيمية للحزب على المستوى القاعدي من إطارين أساسيين هما:

- الإطار التنظيمي الانتخابي [27].
- الإطار التنظيمي[28] القطاعي المهني - السكني.

وتتكون هذه التشكيلات من وحدات تنظيمية أصغر (منظمات قاعدية- جماعات حزبية)، تحت قيادة وإشراف لجان منظمات الحزب في الدوائر الانتخابية المحلية (المراكز الانتخابية)، وهي أدنى المراتب في الهيكل التنظيمي للحزب.

الأهداف

النضال من أجل تجسيد وتكريس الديمقراطية ومبادئ التعددية الحزبية والسياسية والمواطنة المتساوية وترسيخ أسس المجتمع المدني، وحريات وحقوق الإنسان، ويلتزم بوسائل النضال السلمي لتحقيق أهدافه[29].

التنظيم الناصري

تعود جذور الحركة الناصرية في اليمن إلى السنوات الأولى لقيام ثورة 23 يوليو المصرية غير أنها لم تتبلور في إطار تنظيم سياسي إلا في منتصف الستينيات عندما تأسس التنظيم الناصري في الساحة اليمنية، كتنظيم موحد لليمن (شمالا وجنوبا) وكجزء أو فرع للتنظيم القومي الذي أسسه عبدالناصر باسم الطليعة العربية.

ويمكن إجمال مسار الحركة الناصرية في اليمن في ثلاث مراحل: الأولى: مرحلة التيار[30] العام، الثانية: مرحلة التيار السياسي والفكري[31]، الثالثة: مرحلة قيام

27 تتشكل منظمات الحزب على النحو التالي: المنظمة الحزبية في المحافظة وتتبعها منظمات الحزب في المديريات أو الدوائر الانتخابية مباشرة وفقًا للتشكيلات التنظيمية المتواجدة في المحافظة.

28 اللجان القيادية في البناء التنظيمي للحزب: -1 الاجتماع العام لمنظمة الحزب -2 مؤتمر المندوبين الاعتيادي، أو الاستثنائي، أو الاجتماع الانتخابي الموسع. -3 المؤتمر العام بالنسبة للحزب على المستوى الوطني، والمجلس الحزبي الوطني في فترة مابين المؤتمرين الاعتياديين. -4 اللجنة المركزية واللجنة العليا للرقابة والتفتيش المالي. -5 لجان منظمات الحزب في المحافظات والمديريات والدوائر الانتخابية. -6 لجان الرقابة والتفتيش المالي في المحافظات والمديريات والدوائر الانتخابية.

29 انظر النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني.

30 مرحلة التيار العام بدأت منذ قيام ثورة 23 يوليو وركز على الاهتمام بالنضال الوطني والتحرري في اليمن.

31 مرحلة التيار الفكري والسياسي وبدأ بتبلور الناصرية من اتجاه ثوري تحرري قومي إلى اتجاه سياسي وفكري خاصة بعد صدور قرارات يوليو الاشتراكية، وانفصال دمشق وصدور الميثاق الناصري (مايو 1962) وإلى هذه المرحلة تعود بداية نشوء تنظيمات أطلقت على نفسها تسمية الناصرية.

التنظيـم النـاصري[32]. وفـي 25 ديسـمبر 1965 تـم تشـكيل فـرع تنظيـم الطليعـة العربيـة الـذي احتـوى كل هـذه التشـكيلات امتـدادا للتنظيـم القومـي للحركـة العربيـة الواحـدة وشـكلت فروعـا لهـا فـي كثـير مـن المناطـق اليمنيـة، غـير أن أعضـاء التنظيـم تعرضـوا للقمـع فـي اليمـن الجنـوبي نتيجـة للصراعـات مـا بـين التيـار القومـي والماركـسي فـي المنطقـة العربيـة، وفـي اليمـن الشـمالي وكان أشـدها خـلال عامـي 1977 و1978 ولمواجهـة هـذا القمـع اعتمـد التنظيـم عـلى عـدة تسـميات لحمايـة أعضائـه[33].

وفـي 15 ديسـمبر 1989 أعلـن التنظيـم الوحـدوي الشـعبي النـاصري نشـاطه العلـني لأول مـرة ودعـا إلى دعـم مسـيرة تحقيـق الوحـدة، وفتـح حـوارات داخليـة مـع كافـة المسـميات والأشـكال خـلال الفـترة مـن 1989-1991 وتمخضـت هـذه الجهـود عـن تشـكيل التنظيـم الوحـدوي الشـعبي النـاصري كإطـار لـكل الناصريـين وشـكلت لجنـة للإعـداد للمؤتمـر الوطـني العـام الثامـن الـذي انعقـد فـي نوفمـبر 1993 وهـو أول مؤتمـر يعقد فـي العلن.

النظام السياسي

يُعـرِّف التنظيـم النـاصري نفسـه[34] كتنظيـم ديمقراطـي وطنـي الحركـة، قومـي المنطلـق نـاصري الفكـر، يسـتمد منطلقاتـه العقيديـة والفلسـفـية مـن الديـن الإسـلامي؛ ويحـدد أهدافـه فـي الحريـة والاشـتراكية والوحـدة[35].

الأهداف

تحقيـق أهـداف الثـورة اليمنيـة وترسـيخ الديمقراطيـة، وبنـاء دولة النظـام والقانـون، وتحقيق العدالـة الاجتماعيـة دفاعـا عـن الوحدة اليمنيـة. على طريق الوحدة العربية الشـاملة فـي ظل وطـن عـربي محـرر مـن كل صور الخضـوع الاسـتعماري وكل مظاهـر التبعية.

البناء التنظيمي

يقـوم التنظيـم النـاصري عـلى مجموعـة مـن الأسـس التنظيميـة: الديمقراطيـة التنظيميـة، النقـد والنقـد الـذاتي، موضوعيـة العلاقـات التنظيميـة، الإلـزام والالـتزام، القيـادة الجماعية

32 بدأ منتصف الستينات مع تشكيل فرع تنظيم الطليعة العربية في 25 ديسمبر 1965.

33 منهـا الاتحـاد الاشـتراكـي العربـي والاتحـاد الشعبـي اليمنـي وجبهـة 13 يونيـو التـي أُقـر تشـكيلها كإطـار شعبـي لاسـتعادة مسـار حركـة 13 يونيـو الـتي تـم الانقـلاب عليهـا فـي 11 أكتوبـر 1977 وهـو مـا تحقـق فـي انتفاضـة 15 أكتوبـر 1978 الـتي لـم يكتـب لهـا النجـاح. وشـكل التنظيـم قطاعًـا آخـر فـي عـام 1985 هـو الوحـدوي النـاصري.

34 النظـام الداخلـي للتنظيـم الوحـدوي الشعبـي النـاصري المقـر مـن المؤتمـر الوطنـي العـام الثامـن للتنظيم المنعقد فـي صنعـاء 23-27 نوفمـبر 1993، المعـدل بالمؤتمـر الوطـني العـام العـاشر المنعقـد فـي صنعـاء 23-27 فبرايـر 2005.

35 انظر النظام الداخلي، المؤتمر الوطني العاشر، 2005.

ووحـدة التنظيـم ويتكـون الهيـكل التنظيمـي مـن مسـتويين (مسـتوى تنظيمـي، مسـتوى مركـزي). ويشـمل المسـتوى التنظيمـي خمـس مسـتويات هـي :الوحـدة الأساسـية، المركـز، المنطقـة، الفـرع، المسـتوى المركـزي. ويشـمل المسـتوى المركـزي بخمـس هيئـات قياديـة هـي: لجنـة المركـز، لجنـة المنطقـة، قيـادة الفـرع، الأمانـة العامـة، اللجنـة المركزيـة[36].

لا يرد ذكر الشـباب والمرأة فـي النظام الداخلي للتنظيم إلا فـي فقرتين تتعلقان بكيانين حزبيين همـا منظمة الشـباب الوحـدوي[37]" و"اتحاد النسـاء الوحـدوي[38]"؛ ويحدد فـيها مهام الكيانـين ولا يتطرق لأولوية الشـباب والمرأة فـي نشـاط الحزب أو فـي إشراكه فـي القرار السـياسي.

المشاركة البرلمانية والسياسية لأحزاب اليسار

بقيـام الوحـدة اليمنيـة انخرطـت الأحـزاب اليسـارية فـي الحيـاة السياسـية الـتي تميـزت بقـدر مـن الانفتـاح فدخـل الحـزب الاشـتراكي فـي ائتـلاف الحكومـة مـع الحـزب الحاكـم فـي الشـمال حـتى 1993، وشـاركت الأحـزاب اليسـارية فـي الانتخابـات البرلمانيـة الـتي عقـدت فـي أبريـل 1993. إلا أنـه وبعـد حـرب 1994 قـام النظـام بـضرب أحزاب اليسـار والحـزب الاشـتراكي تحديـدا الـذي أصبـح بعـد خروجـه مـن السـلطة المُعـبر الفعـلي عـن المعارضـة فقاطـع الانتخابـات البرلمانيـة فـي 1997 والانتخابـات الرئاسـية غـير أن مقاطعتـه لـم تشـكل فارقـا فـي الواقـع السـياسي حينهـا، وشـاركت الأحـزاب اليسـارية فـي الانتخابـات البرلمانيـة الأخـيرة فـي 2003 إلا أنـه يمكـن القـول إن حظـوظ أحـزاب اليسـار فـي الفـوز بمقاعـد البرلمـان ظـل ضعيفـا، باسـتثناء انتخابـات 1993.

ومـن ثـم لجـأت الأحـزاب اليسـارية إلى تكتيـك سـياسي بالدخـول فـي تحالفـات سياسـية مـع أحـزاب أخـرى، فسـاهمت فـي تشـكيل مجلـس التنسـيق الأعـلى للمعارضـة ثـم قـام الحـزب الاشـتراكي بتبـني تشـكيل تحالـف اللقـاء المشـترك[39] الـذي شـارك فـي الانتخابـات المحليـة ودعـم فـي الانتخابـات الرئاسـية 2006 مرشـح اللقـاء المشـترك الـذي أصبـح المعارضـة الرسـمية حـتى رحيـل صالـح وانتخـاب رئيـس جديـد ثـم تشـكلت حكومـة

36 تتحـدد الهيئـات القياديـة عـلى النحـو التـالي: 1 - لجنـة المركـز .2- لجنـة المنطقـة.3- قيـادة الفـرع.4- الامانـة العامـة.5- اللجنـة المركزية.

37 منظمـة الشـباب الوحـدوي هـي منظمـة شـبابية جماهيـرية لإعـداد كـوادر التنظيـم ونشـر الفكـر النـاصري بيـن الشـباب وتربيتهـم بالـروح الوطنيـة والقوميـة والإسـلامية.

38 اتحاد النساء الوحدوي ويعمل لتنفيذ برنامج التنظيم فيما يتعلق بالمرأة...

39 لعـب جـار اللـه عمـر نائـب الاميـن العـام لحـزب الاشـتراكـي دورًا رئيسيًّا فـي تشـكيل اللقـاء المشـترك، وقـد اغتيـل عـلى يـد أحـد الإسـلاميين.

توافقية شاركت فيها الأحزاب اليسارية. ويتفق كثير من المراقبين على أن انتخابات 1993 كانت الأكثر ديمقراطية وحصل الاشتراكي على 18.5 % والناصري 2.3 %، وقد امتنع الاشتراكي عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 1997 والانتخابات الرئاسية عام 1999 في حين شارك الناصري في الانتخابات البرلمانية وقاطع الرئاسية. أما الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام 2003 فقد حصل فيه الاشتراكي على 3.8 % والناصري على 1.9 %.

رؤية أحزاب اليسار للإصلاحات والقضايا الداخلية والخارجية

أدركت الاحزاب اليسارية منذ بداية الوحدة بوجود خلل في النظام السياسي الذي مكن طرف واحدا من إزاحة القوى السياسية الأخرى فرأت ضرورة إصلاحه من خلال وثيقة العهد والاتفاق التي كانت اتفاقية سياسية تمت لتسوية الأزمة بين علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض في يناير 1994 في الأردن.

وهي أهم وثيقة سياسية في تاريخ اليمن ضغط من خلالها الحزب الاشتراكي لإصلاح النظام وتبنتها القوى السياسية المختلفة. وقد ركزت الوثيقة على كل الإصلاحات الجوهرية منها ضرورة اتخاذ تدابير أمنية وعسكرية للحد من تحكم طرف بالجيش والأمن[40]، وتدابير تتعلق باللامركزية لتحقيق توازن في السلطة وتوزيع عادل للثروة[41]، وإصلاحات إدارية وسياسية[42]، وتعديل الدستور[43]. ورغم شمولية الوثيقة وقدرتها على الخروج باليمن من الأزمة فإن النظام لم يلتزم بالوثيقة بل أعلن الحرب على شركائه السياسيين في عام 1994.

أفرزت الحرب وضعا مختلا فتزايدت الإجراءات القمعية التي قام بها النظام ضد الأحزاب اليسارية، وأمام هذا الوضع ظهرت فكرة إصلاحية جديدة لمعالجة خلل الحرب وتبناه تيار سياسي داخل الحزب الاشتراكي دعا إلى "إصلاح مسار الوحدة" وإزالة آثار الحرب وسعى للضغط على النظام لتنفيذ بنود الوثيقة، ونتيجة لعجز

40 إخلاء المدن من القوات المسلحة ودمجها في الجيش ووقف التجنيد والتسليح والتعبئة وإلقاء القبض على المتهمين في حوادث الاغتيالات ... إلخ.

41 إقرار الحكم المحلي على قاعدة تقسيم إداري جديد لليمن يتكون من 4 إلى 7 وحدات إدارية وإصلاحيات تتعلق بالحكم المحلي... إلخ.

42 أن يتم تشكيل مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب والشورى ولا يمارسون أي عمل حزبي ... إلخ.

43 الالتزام بالدستور الحالي حتى يتم تعديله لتنفيذ بنود الوثيقة.

الأحـزاب اليسـارية للضغـط عـلى النظـام لتنفـيذ إصلاحـات عمـدت هـذه الأحـزاب مـن خـلال انخراطهـا فـي "اللقـاء المشـترك" فـيما بعـد، بتقديـم وثيقـة إصلاحيـة أخـرى سـميت بـ"وثيقـة الإنقـاذ الوطـني"[44] الـيّ أكـدت عـلى عـدد مـن الإصلاحـات جـاء أهمهـا تحـت بنـد "وقـف الانهيـار"، وإصلاحـات فـي الدولـة منهـا: حكـم محـلي كامـل الصلاحيـات، الفصـل بـين السـلطات واسـتقلال القضـاء، والمؤسسـة المدنيـة والعسـكرية وإصلاحـات انتخابيـة، ومعالجـة القضيـة الجنوبيـة وقضيـة صعـدة ... إلـخ.

لـم يسـتجب النظـام للمطالـب الإصلاحيـة الـتي تضمنتهـا الوثيقـة فـي الوقـت الـذي بـدأت الظـروف الموضوعيـة تنضـج كمقدمـات لثـورة شـعبية مـع اسـتمرار حـروب النظـام فـي أكـثر مـن منطقـة يمنيـة، فأدركـت الأحـزاب اليسـارية باسـتحالة إصـلاح النظـام وأن الحـل فـي يـد الشـارع لتغيـير المعادلـة، فدعـت الأحـزاب اليسـارية مـن خـلال بياناتهـا الشـعب إلى رفـض الظلـم وسياسـة الإفقـار، وكذلـك المثقفـين اليسـاريين الذيـن سـاهمت كتاباتهـم فـي تثويـر الشـارع، وعندئـذ نـادت الأحـزاب اليسـارية مـن داخـل اللقـاء المشـترك إلى الاحتجاجـات فـي إطـار أُطلـق عليـه اسـم "الهبـة الشـعبية" الـتي كانـت قبـل أيـام مـن انطـلاق ثـورة الشـباب فـي 2011.

كيفـية صناعـة القـرار خاصـة فـيما يتعلـق بالشـباب والنسـاء والأعضـاء خـارج العاصمـة

تنحـصر صناعـة القـرار داخـل الأحـزاب اليسـارية فـي يـد القيـادات التاريخيـة الـتي لا تمكِّـن قواعدهـا مـن المشـاركة فـي صناعـة القـرار الـذي لا يـأتي مـن الهيئـات الحزبيـة وإنما يخضـع لخيـارات هـذه القيـادات ولا يشـارك الشـباب برأيـه فـي صناعـة القـرارت، بـل إن الأطـر التنظيميـة داخـل هـذه الأحـزاب لا تمكِّـن الشـباب أو المـرأة مـن الوصـول إلى المراكـز القياديـة بسـهولة، وفـي هـذا السـياق ينتقـد الناشـط- راشـد محمـد- احتـكار القيـادات الفوقيـة فـي الحـزب الاشـتراكي لصناعـة القـرار السـياسي مؤكـدا أن هـذا يتـم بطريقـة اعتسافـية[45]. بينمـا يـرى الناشـط -خالـد الهمدانـي- أن الأمانـة العامـة للتنظيـم

44 وثيقة صادرة عن تكتل أحزاب اللقاء المشترك وبمشاركة أطراف قبلية وشخصيات وطنية.

45 لإثراء هـذه الدراسـة فقـد توجهنـا بسـؤال عـن دور الشـباب فـي صنـاع القـرار الحزبـي لعـدد مـن الناشطيـن، منهـم راشـد محمـد -الحـزب الاشـتراكي الـذي قـال: إن صناعـة القـرار السـياسي يتـم عـبر القيـادات الفوقيـة وفـي أغلـب الهيئـات اسـتنادا لحقهـا الـذي اكتسـبته مـن التفويـض الحـزبي عـبر المؤتمـرات العامـة للحـزب ومنظماتـه. لكنـه يتـم بطريقـة اعتسافـية دون دراسـات أو رجـوع. إلى الأعضـاء أو حـتى إلى الهيئـات المعنيـة داخـل الحـزب مـن جانـب هـذه القيـادات الـتي تسـيطر عليهـا المزاجيـة الـتي تتحكـم أو لطبيعـة علاقـة القيـادة مـع الآخـر وليـس للعلاقـة الـتي تربـط القيـادة بالوسـط والقاعـدة الـتي تمثلهـا، وتسـتأثر القيـادة بـكل شيء وتفتقـر إلى الديمقراطيـة فـي أدائهـا. وبالتـالي فـإن الشـباب ليـس لـه دور فـي صناعـة القـرار الحزبـي.

الناصري تُعتبر أكثر المستويات القيادية تهميشا للشباب[46].

وفيما يتعلق بدور المرأة في صناعة القرار داخل الأحزاب اليسارية، فإنه رغم أن هذه الأحزاب تدعم وجود المرأة وتمثيلها سياسيا إلا أن نسبة انخراط المرأة فيها متدنٍّ مقارنة بالأحزاب الدينية مما يُعيق إمكانية أن يكون للمرأة دور في صناعة القرار السياسي الحزبي[47].

السبل الإستراتيجية لتنفيذ سياسات يسارية

على اليسار اليمني البدء بمراجعة فكرية لأدواته السياسية والاقتصادية ومستوى علاقته بالطبقات الشعبية حتى يستطيع تحديد إستراتيجيته الفعلية التي سوف تتحقق بمشاركة هذه الأحزاب في صياغة دستور يعبر عن مصالح الطبقات المسحوقة والطبقات الأشد فقرا ويعبر عن سياسات اقتصادية يسارية تحمي الفرد من توحش النيوليبرالية[48].

المواقف من الإسلام السياسي وأساليب التعامل مع مختلف المجموعات

خاض اليسار اليمني مواجهة مباشرة مع قوى الإسلام السياسي منذ الثمانينيات حيث كان الحليف الرئيسي لنظام صالح والعصا التي استخدمها لإقصاء الأحزاب اليسارية وإرهابها. ورغم ما جرى حديثا من تقارب سياسي بين اليمين واليسار في اليمن عبر تكتل اللقاء المشترك إلا أن هذه التجربة لم تَسْعَ إلى خلق تقارب بين اليسار والإسلام السياسي، بل ظل هذا التقارب محصورا في القيادات العليا في حين استمرت هذه القوى بإعادة إنتاج خطابها التكفيري الذي يعادي اليسار والمثقفين والمرأة وفكرة الدولة المدنية والديمقراطية، وهذا هو ما يدفعنا إلى تقييم أداء اليسار اليمني في هذه التجربة بأنه أداء يفتقر للندية في التعاطي مع هذه

46 ويذهب الناشط خالد الهمداني - التنظيم الناصري - إلى نفس الرأي حيث يقول: "إن الأمانة العامة في التنظيم تعد أكثر المستويات القيادية تجاوزا وتهميشا للشباب والقطاعات الأخرى وكذلك للمستويات الدنيا وتنفرد غالبا بصناعة القرار ويوجد تهميش للشباب والمرأة في صناعة القرار".

47 ترى الناشطة سالي أديب "أن النساء الحزبيات هن الاكثر حظا في القرى أو المدن إذا أردن المشاركة في أي فعل حزبي سياسي غير أن هناك علامة استفهام عن نوع المشاركة وعن مدى استجابة القيادي الحزبي لأطروحات المرأة؟ وفي العادة تتمتع المرأة الحزبية بمكانة راقية في برامج وأفكار الحزبيين أو الحزبيات إلا أن مشاركة الحزبيات في البرامج العملية الفكرية للحزب الاشتراكي تختلف تماما فيتحول هذا الحزب من تيار أممي إلى تيار رجعي بأطروحاته.

48 تشكلت لجنة صياغة الدستور في اليمن وفق مخرجات الحوار الوطني ولكن اللافت أن الأحزاب اليسارية لا تعي أن صياغة الدستور هي المعركة الحقيقية من أجل تنفيذ سياسات يسارية.

القوى، وكان من المنطقي أن يؤدي في أحيان كثيرة إلى تنازلات قدمها اليسار على حساب منظومته القيمية والأخلاقية. وكان من أهم وسائل تحييد أحزاب الإسلام السياسي الدخول في تحالفات مع قوى مدنية لعمل توازن سياسي ومجتمعي يقلِّل من تطرف هذه القوى، وانخراط قوى اليسار في مناقشات وحوارات توضح فكر اليسار ومواقفه وهي ليست ضد الدين وإنما ضد استخدام الدين سياسيا.

البدائل المطروحة في مجالات السياسات الاقتصادية، البيئة والاستدامة

لا مناص من إخضاع السياسة الاقتصادية لليسار لإعادة تقييم وإعادة صياغتها وفقا لمعايير الديمقراطية والمنافسة الاقتصادية؛ فاليسار اليمني لم يعد يتبنى نظام الرعاية الاجتماعية بل يتجه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر الأدوات الاقتصادية القائمة على المنافسة. ويرى ضرورة اتجاهه "نحو الأدوات الاقتصادية لتحقيق جانب من العدالة الاجتماعية التي يناضل من أجلها: بنية الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة أي الضرائب على الدخل لردم الفجوة الهائلة بين الغنى والفقر، النظر إلى موازنة الدولة كأداة اقتصادية لا كمجرد أداة رصد مالية للدخل والإنفاق والعجز والإصدار النقدي، بناء الاقتصاد قدر الإمكان على أساس الشركات المساهمة وإعادة النظر في المشروع الاحتكاري الفردي أو العائلي في صيغها المضرة بالعلاقة التكاملية بين الاقتصاد والمجتمع، أهمية العمل التعاوني وتشجيع المجتمع عليه، عدم تخلي الدولة عن القطاعات الحيوية التي تتركز فيها الثروة حتى يتأسس قطاع استثماري منتج غير مضارب ولا طفيلي، وعليه أن يتجه نحو البُنى التشريعية والقانونية لتحقيق استقلالية القضاء والتشريع. دعم التشريعات التي تكفل حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يلغي أي تمييز يسيء إليها أو ينتقص من مكانتها أو يضر بمصالحها، والاهتمام بالتشريعات التي تحمي الأسرة وتماسكها والطفل وحقوقه في الصحة والتربية والتعليم، وأصحاب الاحتياجات الخاصة، والعمل مع الشباب وإعداده جيدا لتحمل مسئولياتهم في كافة الميادين، الاهتمام بالعمال والمنتجين الزراعيين والفئات المنتجة والمبدعة الأخرى في المجالات المختلفة وتبني حقوقها المهنية ويتناغم تام مع كافة حقوقها المدنية الأخرى"[49].

وبسبب ضعف الأنظمة السياسية والديمقراطية وآليات المحاسبة وحريات التعبير وهشاشة سيادة القانون وفساد القضاء، أدت سياسات الاقتصاد الرأسمالية إلى بروز قطاعات رأسمالية محلية بالوكالة للشركات الكبرى العالمية سيطرت على الموارد الطبيعية وقامت باحتكار

49 د. ياسين سعيد نعمان، الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني. ورقة مقدمة لمؤتمر اليسار اليمني للعدالة الاجتماعية، اليمن- صنعاء 28-29 أغسطس 2013.

رأس المال الوطني الذي من المفترض أن يكون ثروة قومية تملكها الشعوب وتوزع بعدالة بينهم. "ورغم أن النمو الاقتصادي يمثل جوهر عملية التنمية والقوة الدافعة لها، إلا أن بناء المؤسسات السياسية وتمكينها وتفعيل دورها وتشجيع الممارسات الديمقراطية يمثل أحد المؤشرات الأساسية لمستوى التنمية الذي تحققه الدولة. كما يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقية للتنمية وذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الأفراد وتمكينهم"[50].

في مقابل ذلك فإن من الضرورى أن يتبنى اليسار مطالب سياسات اقتصادية تعتمد على التنمية البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تأتي التنمية البشرية كوسيلة وسياسة اجتماعية-اقتصادية قادرة على تحقيق التنمية والعدالة. وعليه فإن تحقيق التكامل بين كل جوانب التنمية والبيئة وكذلك تحقيق التنمية المستدامة يمثلان الخيار الأفضل لليسار اليوم؛ ويجب أن تبنى عليه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[51].

التحالفات والجبهات السياسية التي يمكن أن تشمل فاعلين يساريين آخرين

خلقت ثورة 2011 فرصة تاريخية لأحزاب اليسار لدعم وتقوية وجود اليسار خاصة مع بروز فاعلين يساريين جدد كالحركات الشبابية اليسارية ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين والناشطين في وسائل الميديا الحديثة وكان باستطاعة كل قوى اليسار أن تتضافر جهودها من خلال نسج تحالفات مباشرة أو غير مباشرة مع الفاعلين اليساريين الجدد لدعم وتطوير ونشر الأفكار اليسارية إلا أن اليسار التقليدي لم يستفد من هذه الفرصة بسبب تخندقه في تحالف اللقاء المشترك.

تمركز الفاعلين اليساريين في إطار الانتفاضات الشعبية في العالم العربي

لعب اليسار، أحزابا وأفرادا، دورا محوريا ورئيسيا في ثورة اليمنية حيث كان الشباب اليساري من قاد المسيرات والمظاهرات الداعمة لثورتي مصر وتونس التي كانت الخلية الأولى للثورة فيما بعد، ورغم أن مبادرة هؤلاء الشباب اليساري الذي قاد الشارع لم تكن بناءً على قرار حزبي، إلا أن المجال الحزبي

50 أ. وميض شاكر، دور المجتمع المدني في النضال من أجل العدالة الاجتماعية، ورقة مقدمة لمؤتمر اليسار اليمني للعدالة الاجتماعية، اليمن- صنعاء 28-29 أغسطس 2013.

51 انظر وميض شاكر، مصدر سابق.

خدمها في عملية الاستقطاب والتحشيد، وكذا الاستفادة من مجال الإعلام والتواصل والتنسيق من الإمكانيات المتواضعة وخبرات الأفراد في نطاق علاقاتهم الحزبية. إلا أن الدور الكبير والمحوري الذي لعبه اليسار في الثورة كان بفضل مجهود الأفراد ومبادراتهم الذاتية في المقام الأول، حيث شكلت بعض المناطق الريفية في اليمن بؤرا جديدة لتنامي فكر اليسار بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية ونشاط الأحزاب اليسارية فيها.

ثانيا: اليسار الجديد أو المجدِّد

أطلقنا مصطلح اليسار المجدد على فئتين أولا: التيارات الشبابية داخل الأحزاب اليسارية التي نادت بالإصلاح والتجديد، إلا أنها عجزت عن إنجاز خطابها بسبب مقاومة الفاعلين و تواضع إمكانات الداعين إلى التجديد، وثانيا: بعض الحركات الشبابية التي ظهرت في بداية الثورة التي يمكن اعتبارها حركات يسارية، بسبب ارتباطها بالأحزاب اليسارية أو لأن قيادتها يسارية أو لأن خطابها يساريّ يرتكز على المساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ورغم تلاشي كثير من هذه الحركات اليسارية وتحول بعضها إلى منظمات أو اندماجها في تكتل جبهوي بعيد عن اليسار فإننا سنتطرق في هذه الدراسة إلى التحالف المدني للثورة الشبابية باعتباره الأكثر استمرارية وتعبيرا عن اليسار الجديد.

التحالف المدني للثورة الشبابية

النظام السياسي

التحالف المدني للثورة الشبابية حركة جماهيرية ثورية تكونت في ساحة التغيير بصنعاء أثناء الثورة اليمنية[52]. وضم 52 ائتلافا حيث يبلغ عدد أعضائه أكثر من عشرة آلاف شخص. ويقر هيكلة التحالف على أساس الانتساب الفردي وانتظام قواعده في مجموعات عشرية ولكل مجموعة رئيس ونائب ويكون الرئيس ممثلا

52 تأسس التحالف من شباب وسياسيين كان لهم دور في إشعال الثورة في صنعاء وقد أشهروا التحالف في مارس 2011 وامتد نشاطه إلى محافظات عديدة.

للمجموعـة وعضـوا فـي مجلـس المحافظـة ومندوبـا لانتخـاب أمانـة عامـة، ويقـوم عـلى الديمقراطيـة والشفافـية ونظـام المجموعـات العشريـة وتمثيـل المـرأة فـي هيئاتـه القياديـة بمـا لا يقـل عـن نسـبة 30 %[53].

البناء التنظيمي

يتكـون هيـكل التحالـف مـن: (المجموعـة العشريـة، مجلـس المحافظـة، أمانـة المحافظـة، الجمعيـة العموميـة فـي المحافظـة، المجلـس الأعـلى)[54]. ويعمـل التحالـف المـدني معتمـدا "مبـدأ اللامركزيـة فـي عمـل التحالـف" و"تشـكيل هيئـات التحالـف وتدويـر المواقـع القياديـة عـن طريـق الانتخـاب".

الأهداف

خلـق كيـان مـدني يمـارس دورا فاعـلا فـي التأثـير عـلى القـرار الثـوري والسـياسي لتحقيـق هدفـيْ إسـقاط النظـام وبنـاء دولـة مدنيـة حديثـة ديمقراطيـة. ويناضـل التحالـف مـن أجـل "إقامـة دولـة مدنيـة تتفاعـل بوعـي مـع معطيـات العـصر، وتقـوم عـلى قاعـدة المواطنـة، وثقافـة حقـوق الإنسـان، والعدالـة الاجتماعيـة، والتعدديـة السياسـية، وحريـة الـرأي والتعبـير، والتـداول السـلمي للسـلطة".

النشاط السياسي للتحالف المدني

نشـط التحالـف المـدني كحركـة يسـارية فاعلـة أثنـاء الثـورة وفـق الظـروف الـتي أفرزهـا واقـع السـاحات والميادـين الثوريـة فبـدأ بتشـكيل عـدد مـن اللجـان، منهـا اللجنـة الثوريـة لتنظيـم المظاهـرات الاحتجاجيـة اليوميـة، واللجنـة الإعلاميـة لصياغـة البيانـات الصحفـية واللجنـة الحقوقيـة لرصـد الانتهـاكات ضـد المتظاهريـن، واللجنـة الثقافـية لعمـل محـاضرات ونـدوات توعيـة وطباعـة منشـورات يوميـة توضـح أهـداف التحالـف، وكان للتحالـف المـدني دور كبـير فـي تنظيـم هـذه اللجـان فـي سـاحة التغيـير بصنعـاء وتشـكيل فـروع لـه فـي مختلـف المحافظـات لتوحيـد الجهـود الثوريـة فـي السـاحات،

53 التحالف المدني يعيد بناءه التنظيمي عبـر الانتظام في مجموعات عشـرية. (http://www.yemenat.net/news16615.html)

54 المجموعة العشـرية: الوحدة الأساسية للتحالف وتتكون من عشـرة أعضاء ينتخبون من بينهم رئيسا ونائبا.

· مجلس المحافظة: رؤساء المجموعات العشرية في المحافظة.

· أمانة المحافظة: القيادة المنتخبة من مجلس المحافظة وهي المكلفة بتسيير أعمال التحالف.

· الجمعية العمومية: مجموع الأعضاء المؤسسين والمنتسبين في كل محافظة على حدة.

· المجلس الأعلى: الهيئة القيادية العليا للتحالف على مستوى الجمهورية، وينتخب من أمانات المحافظات.

واستطاع التحالف المدني بسبب شعاراته اليسارية المؤكدة على المساواة والعدالة الاجتماعية من استقطاب كثير من الشباب، وتمكن من الحشد الجماهيري والإعلامي اللافت بالقيام بمظاهرات حاشدة لم ترحب بها الأحزاب السياسية خاصة في موقفه المبدئي من المبادرة الخليجية[55].

رؤية التحالف المدني للإصلاحات والقضايا الداخلية والخارجية

عبَّر التحالف المدني عن تصوره للإصلاحات في بداية الثورة من خلال وثيقة سياسية كان أبرز أهدافها المطالبة بإسقاط النظام كمنظومه بوسائل النضال السلمي المدني، وإقامة الدولة المدنية الحديثة القائمة على الديمقراطية، ورفض الانجرار إلى العنف والصراعات ونادى بحيادية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. وطالب بنظام حكم برلماني يعتمد على القائمة النسبية في الانتخابات مع مراعاة شكل الدولة الجديدة، والتأكيد على الفصل بين السلطات الثلاث، واستقلال كامل للقضاء، وبناء برلمان منتخب ديمقراطيا يضمن دورا رقابيا وتشريعيا فاعلا، ونبذ العنف والإرهاب وتجفيف منابعه والتركيز على إزالة الأسباب التي أنتجته، وحماية الثورة ومكتسباتها من أي محاولة لحرف مسارها عن أهدافها أو الانقضاض عليها أو إفراغها من محتواها الحداثي والديمقراطي[56].

وبحكم طبيعة التحالف المدني كحركة جماهيرية، ركز على العمل الجماهيري والمظاهرات كوسيلة سياسية رئيسية للضغط وصناعة قرار وطني بالإضافة إلى توسيع تحالفاته، إلا أنه وبسبب متغيرات الواقع السياسي اليمني المعقد فإن التحالف المدني لم يستطع بلورة مشروعه ليضمن لكيانه الاستمرارية فانخرطت بعض الائتلافات المكوِّنة له في تحالف جبهة إنقاذ الثورة التي لم تكن جبهة يسارية وإن كانت الحركات اليسارية فيها الأكثر فاعلية. ورغم انضواء التحالف المدني داخل كيان الجبهة إلا أن التحالف كان من الحركات اليسارية اللافتة في المشهد السياسي اليمني خلال الثورة.

ويحتاج تلاشي الحركات اليسارية وعدم استمراريتها إلى دراسة أكثر تفصيلا، وعلى وجه الإجمال، يمكننا حصر عدد من السمات التي ميزت الحركات اليسارية في اليمن منها:

55 التحالف المدني يعتبر المبادرة الخليجية وَأْدًا للثورة ويدعو إلى الاحتجاج. http://www.yemenat.net/news12441.html

56 لمزيد من الاطلاع انظر: مسرّوع وثيقة التحالف المدني... http://www.yemenat.net/news12523.html

- ارتباطها بحدث أو مرحلة سياسية وما صاحبه من غياب تصور دقيق لإستراتيجيات طويلة المدى فسرعان ما تتوه داخل مجال عام متشعب غير قادرة على تغطيته بسبب عدم قدرتها على تحديد أولوياتها.

- يبدأ تشكُّلها بزخم كبير لكنه سرعان ما يخفت.

- توزيع تخصصات العمل ضمن الحركة وفق تقديرات شخصية وليس وفق الكفاءة ولذا يتسم أداء بعض الجوانب في الحركة، كالإعلام أو الحشد بالضعف والمحدودية.

- انخراط المستقلين فيها وتركيزها على قضايا محل إجماع وتخففها من الخطاب الأيديولوجي مما يجعل خطابها مقبولا لدى جمهور أوسع.

- تتشكل بناءً على مبادرات فردية، لكن القرار غالبا ما يكون في يد قياداتها.

- لدى أفرادها القدرة على ابتكار الفعاليات لكنها بلا تمويل مالي يضمن لها الاستمرارية.

- معالجة الحركات لمحاولات الاختراق أو التوجيه من قبل القوى السياسية، بتحالفات غير مدروسة أو بمنافستها في المجالات التي تتفوق فيها القوى السياسية على الحركة.

القسم الرابع: تحديات أمام اليسار

يتمثل الحدث الكبير في اليمن في ثورة 11 فبراير 2011 ضمن ما يسمى بثورات الربيع العربي. ولهذا يغدو الوقوف عند هذا الحدث بالغ الأهمية. والحقيقة أن طبيعة ما حدث ظلت موضوع جدال إلى اليوم، بل يمكن الذهاب إلى أبعد من هذا لنؤكد أن مفهوم الثورة ما زال غائبا وبالتالى ظلت طبيعة هذا الحدث غير مفهومة، ليس في اليمن وحده بل في كل بلدان ما يسمى بثورات الربيع العربي. ويكشف واقع انقلاب هذا "الربيع" إلى كابوس، بكل بوضوح، حقيقة أن قيادات الثورة لم تفهم الثورة كحدث لأنها لم تفهم الثورة كمفهوم نظري.

ولا جدال في أن الجماهير الشعبية فهمت الثورة من زاويتها. ذلك أن أسباب وأهداف ثورتها كانت بالغة الوضوح: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى عانتها هذه الجماهير طويلا إلى حد الانفجار. وبالطبع فإنه لا يمكن أن نتوقع

من الجماهير الشعبية أن تهتم بالتفكير في إطار عام يجمع أوجاعها ومعاناتها وبالتالي أهدفها ومطالبها وحركتها. ومن المؤكد أن القيادات والمثقفين هم الذين من المفترض أن يقدِّموا فهما واضحا لطبيعة ثورة أو ثورات محدَّدة ومحاولة قيادة ممارستها بكل صرامة على أساس هذا الفهم العميق.

غير أن قيادات الثورات العربية وجدت نفسها أمام تحدِّيَيْن كبيرين. فمثل هذه الثورات الشعبية، وهي مفاجئة دوما، في كل مكان طوال التاريخ، أحداث قليلة بل نادرة إلى حد أن ضخامتها ومطالبها الكبيرة تصيبان العقل بالحيرة والفكر بالشلل. أما التحدي الثاني فهو تحدٍّ نظري بامتياز، حيث لم يكن أحد جاهزا من الناحية النظرية، وكانت الأسئلة من ناحية حول هل هي ثورة أم انتفاضة، أم ماذا؟! ومن ناحية أخرى حول هل هي ثورة اجتماعية أم ثورة سياسية، أم ماذا؟!

وينبغي أن نلتمس العذر كلَّ العذر لليسار الماركسي الذي يطرح مثل هذه الأسئلة فتسبب له حيرة وارتباكا. لماذا؟ لأن هذا المفهوم تحيط به التباسات كثيرة في النصوص والصياغات التي تركها لنا مؤسسو الماركسية، فهي مع كل العلم الذي تنطلق منه ما تزال بحاجة إلى مَفْصَلتها لتشكِّل مفهوما نظريا جاهزا للتطبيق من حيث الأساس ليس فقط على ثورات راهنة بل على كل ثورات الماضى والمستقبل.

وإذا كانت الثورة الاجتماعية تعني الانتقال من نمط إنتاج اجتماعي إلى نمط إنتاج اجتماعي آخر فقد كان واضحا أننا لسنا إزاء انتقال من هذا النوع، وإذا كانت ثورة سياسية فإنها تعني انتقال السلطة من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أخرى. ولا شك في أن الاتجاه السائد عند أغلب قيادات شباب الثورة كان يتمثل في اعتقاد أن الثورة يمكن وينبغي أن تنتزع سلطة الدولة من الطبقة الرأسمالية الحاكمة، وقد قامت ممارساتها على هذه التصورات التي تمثلت في السير وراء الجيوش تحت راية ما يسمى ببناء مؤسسات الدولة الديمقراطية، واتضح أنها كانت مجرد أحلام وأوهام وثورة توقعات لا أساس لها. وكان انقشاع هذه الأوهام السبب المباشر وراء الإحباط الذي أصاب الجميع حتى في تونس ومصر واليمن، ووراء دخول شباب الثورة في حالة من التمرد المنفلت على كل شيء وعدم الثقة في أيّ شيء، والهبوط إلى مستوى التنكيت والتبكيت على صفحات الفيسبوك، بعيدا عن كل تفكير عقلاني منتج وبالتالي ثوري. ويبقى صنفٌ من شباب الثورة توهَّم أن أيّ ثورة شعبية قابلة للتحوُّل إلى ثورة اجتماعية أو إلى ثورة اشتراكية في إطار مفهوم ثورة حرق المراحل.

قبل أيام من تفجُّر ثورة الشباب التي انطلقت في 11 فبراير 2011 التي سرعان ما انتشرت في مناطق اليمن مطالبة بإسقاط النظام، لعب اليسار اليمني دورا مهما

فـي تفجيرهـا سـواءٌ مـن خـلال المعارضـة (اللقـاء المشـترك) أو مـن خـلال المثقفـين ومنظمـات المجتمـع المـدني والحـركات اليسـارية الـتي سـاهمت فـي بلـورة الثـورة وإنضاجها مـن خـلال الشـعارات اليسـارية الـتي أكـدت عـلى العدالـة الاجتماعيـة كهـدف رئيـسي للثـورة، إلا أنـه سرعـان مـا تدخلـت القـوى الإقليميـة لفـرض المبـادرة الخليجيـة الـتي كرسـت وضعـا سياسـيا جديـدا بـدأ بإجـراء انتخابـات رئاسـية نتـج عنهـا انتخـاب رئيس توافقـي هـو عبـد ربـه منصـور[57] وتشـكلت عـلى إثرهـا حكومـة توافقيـة بمشـاركة أحـزاب المعارضـة (اللقـاء المشـترك) و(حـزب المؤتمـر الشـعبي العـام) وتـم الإعـداد للحـوار الوطـني لحـل القضايـا الوطنيـة محـل الخـلاف، ورغـم انتهـاء الحـوار الوطـني إلا أنـه لـم يسـتطع حـل أزمـات الواقـع السـياسي وتعقيداتـه، لأن مخرجاتـه لـم تحظ بقبول كبير فـي الشـارع بالإضافـة إلى رفـض كثـير مـن القـوى الجنوبيـة لهـذه المخرجـات[58].

وهنـا يمكـن القـول بـأن المرحلـة الـتي أعقبـت فـرض المبـادرة الخليجيـة حجَّمـت دور القوى اليسـارية فـي الشـارع كمعارضة بسـبب انخراطها فـي اللقاء المشـترك الذي أصبح جزءًا من السـلطة التوافقيـة ممـا أدى إلى بـروز بعـض الأصـوات اليسـارية الـتي رأت أن هـذه الأحـزاب لـم تكن على مسـتوى المسـئولية التاريخية فـي التعبـير عن روح هـذه المرحلـة وتطلعاتها[59].

وبعـد الثـورة شـاركت الأحـزاب اليسـارية فـي الحـوار الوطـني وقدمـت مصفوفـة إصلاحـات تناولـت شـكل الدولـة والقضيـة الجنوبيـة وقضيـة صعـدة وغيرهـا مـن القضايـا[60]. وربمـا كان مـن المهـم أن نتطـرق إلى رؤيـة الأحـزاب اليسـارية حـول شـكل الدولـة وإقـرار الفـيدرالية فقـد اعتمـد الحـزب الاشـتراكي إقليمـين فـيدراليين (شـمالي وجنـوبي) وفـق رؤيـة لـم تشـارك فـيها قواعـده الحزبيـة، فـي حـين قـام الأمـين العـام المسـاعد للحـزب الاشـتراكي وبشـكل فـردي باعتمـاد سـتة أقاليـم فـيدرالية ممـا فجَّـر أزمـة داخليـة فـي الحـزب، أمـا التنظيـم النـاصري فقـد وافـق عـلى تقسـيم اليمـن

57 المبـادرة الخليجيـة: اتفاقيـة أطلقتهـا دول الخليـج لتـرتيب نقـل السـلطة فـي اليمـن، وتـم التوقيع عليها بيـن علـي عبدالله صالح وحزبـه وبـين اللقـاء المشـترك مقابـل منـح صالـح الحصانـة مـن الملاحقـة القضائيـة، ونقـل السـلطة إلى نائبـه عبـد ربـه منصـور. واللافـت أن كثـيرا مـن القـوى السياسـية رفضـت المبـادرة واعتبرتهـا التفافـا عـلى الثـورة لأنهـا أزاحـت رأس النظـام فقـط ولـم تسـقط النظـام كامـلا وأعطـت علـي عبـد الله صالـح الحصانـة. ووفقـا للمبـادرة أجريـت انتخابـات رئاسـية لمرشـح وحيـد هـو عبـد ربه منصـور فـي فبرايـر 2012.

58 مـن بنـود الآليـة التنفـيذية للمبـادرة إجـراء حـوار بيـن القـوى السياسـية وقـد بـدأ الحـوار فـي مـارس 2013 وشـهد الحـوار مقاطعـة الحـراك الجنـوبي وبعـض القـوى السياسـية، وخـرج الحـوار بـرؤى مـا زالـت محـل جـدل وخاصـة إقـرار الفـيدرالية.

59 شـكل اللقـاء، تركيبـة متباينـة مـن الأحـزاب اليسـارية والقوميـة بالإضافـة إلى حـزب الإصـلاح الدينـي، واسـتطاع اللقـاء المشـترك تحقيـق شراكـة فـي الثـورة ضـد صالـح. وأمـام التناقضـات الجوهريـة بـين الأحـزاب اليسـارية والقوميـة وحـزب الإصـلاح الـذي كان يـصر عـلى أن النظـام هـو عـلى عبـد الله صالـح ذاتـه فـي حـين رأت الأحـزاب أن النظـام منظومـة متكاملـة يدخـل فـيها الجنـاح العسـكري للإصـلاح، ممـا أدى إلى بـروز هـذا الخـلاف خاصـة فـي السـاحات الثوريـة بـين قواعـد الأحـزاب بالإضافـة إلى قيـام رمـوز دينيـة تابعـة لحـزب الإصـلاح بتكفـير قيـادات حزبيـة ومثقفـين.

60 للإطلاع على رؤى الأحزاب اليسارية المقدمة للحوار انظر: موقع الحوار الوطني الشامل. http://ndc.ye/

إلى ستة أقاليم بما يتعارض مع مواقف قواعده التي رفض بعضها هذه الرؤية التي تتناقض مع شعارات الحزب القومية، الأمر الذي أحدث جدلا حول موقف الأحزاب اليسارية الذي اعتُبر انهزاميا ولا ينسجم مع روح وتاريخ اليسار اليمني[61].

حضور اليسار في المشهد السياسي الوطني الرسمي

قبل أن نتطرق إلى فاعلية حضور الأحزاب والحركات اليسارية في المشهد السياسي اليمني، علينا أن نتساءل هل يعكس هذا الحضور تمثيل اليسار في الشارع اليمني أم لا؟ وهل كان هذا الحضور يمثل توجهات اليسار وقناعاته الفكرية وشعاراته المطلبية أم أصبح خطابا سياسيا عائما لا يمثل جوهر فكر اليسار؟

للإجابة على هذه الأسئلة ربما نستطيع أن نفهم حجم حضور اليسار اليمني اليوم والمآلات التي وصل إليها، وتحدياته الذاتية التي تنبع من إرثه التاريخي الذي لم يستطع اليسار الخروج منه، وتحدياته الموضوعية التي يجسدها الواقع السياسي والاجتماعي، فلقد كان لليسار اليمني حضور ثوري وسياسي أثناء الثورة وهذا ما أشرنا إليه في فصل سابق، لكن اللافت للنظر هو أن هذا الزخم اليساري لم يستمر طويلا وسرعان ما شغلت هذا الفراغ القوى التقليدية من أحزاب دينية وقوى قبلية وعسكرية، وفي مرحلة ما بعد الثورة تركز الحضور السياسي الرسمي للأحزاب اليسارية في مشاركتها الجزئية في حكومة الوفاق الوطني 6 وزراء من 35 وزيرًا بنسبة لا تتجاوز 18%، وهي نسبة لا تعكس حجم وجود قوى اليسار في الشارع اليمني، الأمر الذي لم يجعلها مؤثرة في الحكومة في إدارة البلاد، كما أن أغلب هذه الوزارات غير مهمة، مما جعل هذه الأحزاب في صيغة مُعَطَّلة فهي ليست سُلطة وليست معارضة مما أربك أداءها السياسي وأدى إلى احتجاج كثير من قواعدها ومطالبتها بانسحابها من الحكومة لتصبح معارضة فعلية معبِّرة عن روح الشارع في واقع سياسي لم تعد فيه معارضة حقيقية[62].

كما برز الحضور الرسمي الآخر للأحزاب اليسارية بمشاركتها في الحوار الوطني

61 مازال موقف الأحزاب اليسارية من الأقاليم مثار جدل ولمزيد من الاطلاع انظر: http://www.yemenat.net/news43896.html

62 لم يمض وقت طويل حتى خرجت المظاهرات التي كانت في أغلبها حركات يسارية وقيادات شبابية حزبية منددة بأداء الحكومة وعدم قدرتها على توفير الأمن والاحتياجات الضرورية بالإضافة إلى قضايا الفساد التي أثيرت ضدها إلا أن الأحزاب اليسارية دافعت عن بقاء الحكومة ضد الإرادة الشعبية وضد قرار البرلمان بسحب الثقة، وهذا المثال واحد من كثير من الممارسات المتناقضة للأحزاب اليسارية خلال المرحلة الانتقالية.

بـ67 عضـوًا مـن أصـل 565 عضـو (فقـط أعضـاء الاشـتراكي والتنظيـم) غـير أن هـذا الحضـور لـم يكـن مؤثـرا عـلى المسـارات السياسـية للحـوار وصيغـة مخرجاتـه النهائيـة فلـم تعمـل هـذه الأحـزاب عـلى إنضـاج ظـروف تهيئـة الحـوار أو نسـج تحالفـات داخـل الحـوار لدعـم رؤى يسـارية مدنيـة بـل إن أداءهـا كشـف للمجتمـع اليمـني الـذي يعـاني مـن إفقـار اقتصـادي وصراعـات فـي أكثر مـن منطقة -بـين الإصـلاح والحوثيـين- بالإضافة إلى هجمـات القاعـدة بـأن هـذه الأحـزاب لـم تسـتطع توحيـد شـتاتها بـل كانـت قـوى غير فاعلـة واقعـة فـي شرك التبخيـس الـذاتي رغـم حجمهـا القـوي فـي الشـارع ولـم تخـرج مـن دائـرة التنظـيرات السياسـية بـأن القـوى التقليديـة عرقلـت عمليـة التغيـير فـي حـين تركـت هـذه القـوى تقـرر مصـير اليمـن ربمـا لسـنوات أو عقـود طويلـة.

هـذا فـي الوقـت الـذي مثلـت الحـركات الشـبابية اليسـارية وعـدد مـن المجموعـات الشـبابية اليسـارية الحزبيـة والمثقفـين ومنظمـات المجتمـع المـدني مـن تأكيـد حضورهـا السـياسي مـن خـلال الاحتجاجـات المعـبرة عـن همـوم المواطـن كمظاهـرات رفـض الجرعـة الاقتصاديـة الجديـدة ومظاهـرات مطالبـة بتغيـير الحكومـة ورفـض المحاصصـة ودعـم الجيـش ضـد الإرهـاب.

ومـن هنـا يمكـن القـول أن الفاعلـين الجـدد مـن القـوى اليسـارية سـواء الحـركات الشـبابية أو الكـوادر الشـبابية الحزبيـة الرافضـة لأداء أحزابهـا وكذلـك المثقفـين اليمنيـين الذيـن لـم ينخرطـوا فـي لعبـة التسـوية السياسـية هـم المعبريـن الحاليـين عـن نـواة أساسـية لمعارضـة قـد تتحـول فـي المسـتقبل إلى تيـار يسـاري فاعـل.

التحديات الرئيسية التي تواجهها حاليا مكوِّنات اليسار

هنـاك تحديـات ذاتيـة يواجههـا اليسـار وتنـدرج ضمـن البنيـة التاريخيـة للأحـزاب اليسـارية ولـم تَنْـجُ منهـا الحـركات الشـبابية، بالإضافـة إلى تحديـات موضوعيـة تنطلـق مـن الواقـع الاجتماعـي والسـياسي اليمـني، ومـن التحديـات الذاتيـة لأحـزاب اليسـار والحـركات اليسـارية:

- ضعـف الجانـب التنظيمـي[63]، وليـس المقصـود فقـط ضمـور التواصـل بيـن

63 يعلـل البعـض ضعـف الجانـب التنظيمي بالازمـات التـي عصفـت بالحـزب الاشتـراكي اليمنـي منـذ أحـداث 1986 وحـرب 1994 التي دمـرت الحـزب وخلقـت انقسـاما هرميـا بـين المنظمـات الحزبيـة فـي الجنـوب والقيـادة العليـا خاصـة وأن كثـير مـن قيـادات الجنـوب تتبـنى مـشروع فـك الارتبـاط. ويفـرض عجـز الحـزب عـن تجـاوز هـذه العقبـة خطابـا سياسـيا موحـدا بـين الحـزب فـي الشـمال والجنـوب فـيما يخـص القضيـة الجنوبيـة.

الهيئات العليا وبين القواعد وإنما انعكاس هذا الوضع على الهوية اليسارية لهذه الأحزاب وعلى ممارساتها في الواقع السياسي مما أدى إلى تناقض حقيقي بين شعاراتها وتمثلاتها في الواقع مما كرس من انفلاش هذه الأحزاب .

- العلاقة بجيل الشباب: على الرغم من الدور الفاعل لشباب الأحزاب في الثورة وانسجام مواقفهم الثورية مع مطالب عموم اليمنيين، إلا أن قيادة هذه الأحزاب لم تعبر عن موقف متمايز عن بقية أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك، الأمر الذي أدى إلى خلق هوة بين شباب الأحزاب وقياداتهم في محطات تاريخية أثناء الثورة وفي المرحلة الانتقالية[64].

- تشتت الأحزاب السياسية (اليسارية والقومية): ويتمثل في عدم قدرتها على تجاوز خلافتها الماضية وخلق رؤية موحدة لمتطلبات المرحلة القادمة الأمر الذي برز جليا في مواقفها أثناء إدارة المرحلة الانتقالية وفي الحوار الوطني وكانت خلافاتها تصب في مصلحة القوى التقليدية .

- عدم امتلاك هذه الأحزاب لقوة اقتصادية تساعدها في تحقيق حضور إعلامي يمكّنها من الترويج لخطابها المدني التقدمي في الإعلام الداخلي والخارجي وملامسة هموم جمهور اليسار في القرى والمناطق النائية[65].

ومن التحديات الموضوعية :

- طبيعة تحالفاتها السياسية التي لم تخرج حتى الآن عن مرحلة ما قبل الثورة، فمازالت هذه الأحزاب منخرطة في تحالف اللقاء المشترك رغم بروز كثير من التناقضات داخل هذا التحالف وسيطرة حزب الإصلاح الديني على توجهاته، والأثر السلبي في تمييع هوية الأحزاب اليسارية[66].

- الواقع السياسي والاجتماعي الذي تتحرك فيه الأحزاب اليسارية: ويتمثل بتنامي القوى التقليدية وتغيير أدواتها القديمة بتحول بعضها إلى أحزاب سياسية (كحزب

64 يمكن القول بأن معظم معالجات الأحزاب وقراراتها خلال الثورة والفترة الانتقالية لا تحظي بقبول الشارع، ويعرب المواطنين (حتى المنتمين لهذه الأحزاب) باستمرار عن عدم رضاهم على أداء الأحزاب اليسارية منها.

65 يرجع السبب إلى عدم امتلاك اليسار تمويلا ماليا يمكنه من إنشاء قنوات ومواقع إعلامية في حين نجحت الأحزاب الدينية من فرض خطابها الإعلامي الذي تبنته قنوات إعلامية محلية وخارجية واستطاعت فرض صورة نمطية للثورة اليمنية وتقديم خطاب فكري أحادي لا يعكس التنوع في المجتمع اليمني، ويعلل البعض بالقوة المالية للحزب الديني وقطاعه الإعلامي والدور الذي لعبه مكتب قناة الجزيرة في اليمن بالترويج لهذا الخطاب والتسويق له من خلال تكريس القيادات الشبابية الإخوانية.

66 ولمزيد من الاطلاع اقرأ: بشرى المقطري: سلبيات انخراط اليسار في اللقاء المشترك، دراسة بعنوان: آفاق تجديد اليسار في اليمن وتحديداته، كتاب اليسار في الثورات العربية، صـ 77.

الرشاد السلفي وحركة النهضة[67]) أو إعادة تموضعها في تحالفات جديدة كما برز في مؤتمر القبائل مما أعاق من فرص تنامي قوى اليسار وعودة الخطاب التكفيري ضد القيادات اليسارية والمثقفين[68].

تختلف في رأيي التحديات التي تواجهها الحركات اليسارية الشبابية عن التحديات التي تواجها الأحزاب، وإن كانت تتقاطع في الجانب التنظيمي، حيث يُعاب على الحركات اليسارية غياب أي بعد تنظيمي، وبروز الطابع الشخصي لمؤسس الحركة على توجهاتها دون وجود أي هيئات حقيقية، بالإضافة إلى كون هذه الحركات اليسارية ذات طابع آني حيث لا تؤسس لفعل مستقبلي مستمر واضح خاصة أمام استنقاع الواقع السياسي اليمني الذي لا يسعى إلى تمكينها بل يعتبر الأحزاب اليسارية التقليدية هي المعبر الحصري عن اليسار.

كيف يواجه اليسار هذه التحديات

لمواجهة هذه التحديات، سواءٌ الذاتية منها أو الموضوعية يحتاج اليسار اليمني اليوم إلى تغيير أدواته السياسية القديمة وإنتاج أدوات جديدة تتلاءم مع طبيعة التغيرات في الواقع، ويتمثل في تغيير شكل تحالفاته السياسية التي كانت منحصرة في تحالف اللقاء المشترك الذي أدى دوره التاريخي وبات لزاما على قوى اليسار توسيع دائرة تحالفاته السياسية لتشمل كل القوى السياسية الحديثة كمنظمات المجتمع المدني والحركات اليسارية والمثقفين لتشكيل تحالف مدني معبر عن تطلعاته في بناء دولة مدنية حديثة والقيام بمراجعة فكرية لهذه الأحزاب وتقييم ذاتي لأدائها خلال الثورة وما بعدها، وإزاحة أسباب التناقض ما بين خطاباتها وممارساتها السياسية ودراسة هذه الأسباب. وأن تقوم الأحزاب اليسارية بتغيير لوائحها الداخلية التي أصبحت لا تخدم تطوير بنائها التنظيمي وتجديد علاقتها بالشباب عبر تمكينهم سياسيا للوصول إلى دائرة صنع القرار السياسي ودعم الحركات اليسارية الشبابية عبر نسج تحالفات معها، بالإضافة إلى توفير رأس مال

67 يعد حزب "التجمع اليمني للإصلاح" الحزب اليميني الأكثر تأثيرا في المجتمع؛ لأنه يضم في تركيبته كل القوى اليمينية (رجال الدين، مشائخ القبائل، والعسكر). ولم يتغير أداء حزب الإصلاح بانخراطه مع أحزاب يسارية في تكتل اللقاء المشترك المعارض، بل احتفظ بأدواته السياسية القديمة ويلجأ إلى استخدامها بشكل غير مباشر ضد المعارضين له المنتمين للأحزاب اليسارية الشريكة في اللقاء المشترك أو بشكل مباشر بتفريخ أحزاب دينية أكثر تشددا حيث دعم إنشاء حزب الرشاد السلفي كرديف سياسي له.

68 شهد عام 2012 عودة الخطاب التكفيري بإصدار فتوى بحق كتاب وصحفيين وكان آخرها فتوى الردة ضد الكاتب علي السعيدي وصدور كتاب "الحوار الوطني عمار أم دمار" للشيخ عارف الصبري الذي كفر أعضاء اللجنة الفنية وصدور كتاب عن الدولة المدنية للشيخ إسماعيل السهلي الذي كفر معظم القيادات المدنية واليسارية.

اقتصادي ذاتي يساعدها على إنتاج منظومة إعلامية تمثل خطابها السياسي اليساري.

مناهج جديدة للوصول للجمهور

صار لزاما على اليسار اليمني الاتجاه نحو ابتكار مناهج ووسائل جديدة للوصول للجمهور: وبالاستفادة من تجربة الشارع خلال العامين الماضين، نرى وجود فرص جيدة للعمل بوسائل ومناهج جديدة مثل:

- إنشاء مركز دراسات وبحوث اجتماعية وسياسية واقتصادية... إلخ.

- تكوين منظمات مجتمع مدني متخصصة تتبنى فكر اليسار.

- تشكيل ودعم حركات شبابية واجتماعية.

- إيجاد كيانات حزبية للتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والحركات.

- تنفيذ مبادرات اجتماعية والمشاركة فيها.

- استيعاب طاقات المنتمين إلى اليسار واستقطاب آخرين عبر المراكز والأندية الثقافية.

- إنشاء قنوات تلفزيونية معبرة عن اليسار.

المراجع والمصادر

- دستور الجمهورية اليمنية 1991.
- دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية 1970.
- دستور الجمهورية اليمنية 1994.
- الدستور الجمهورية العربية اليمنية، المؤقت والدائم، 1963، 1970.
- النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني، المُقر في المؤتمر العام الخامس (مؤتمر الشهيد جار الله عمر) المنعقد خلال الفترة من 31-26 يوليو 2006.
- النظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري المقر من المؤتمر الوطني العام الثامن للتنظيم المنعقد في صنعاء 27 – 23 نوفمبر 1993، المعدل بالمؤتمر الوطني العام العاشر المنعقد في صنعاء 27-23 فبراير 2005.
- الصراف. علي، اليمن الجنوبي (الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة)، دار رياض الريس للكتب والنشر، قبرص-لندن، ط1، 1994.
- المحبشي. محمد عمر، اليمن الجنوبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا منذ عام 1937 وحتى قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، دار الطليعة، بيروت.
- بالانس. ادجار أو، اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970، ت. عبدالخالق محمد لاشين، مكتبة مدبولي، القاهرة ط2، 1990.
- السويدي. جمال سند، هدسون. مايكل، دريش. بول، دنبار. تشارلز، بوروز. روبرت، كاتز. مارك، حرب اليمن 1994 (الأسباب والنتائج)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط4، 1998.
- مجموعة من الباحثين، نقطة الانهيار (قضية اليمن الجنوبي- تقرير الشرق الأوسط رقم 114)، إصدار مجموعة الأزمات الدولية، 2011.
- من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، تقرير صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2013.
- المقطري، بشرى، آفاق تجديد اليسار في اليمن وتحدياته، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة 2013.

• شاكر. وميض، دور المجتمع المدني في النضال من أجل العدالة الاجتماعية"، ورقة مقدمة لمؤتمر اليسار اليمني للعدالة الاجتماعية، اليمن- صنعاء -28 29 أغسطس 2013.

• نعمان. ياسين سعيد- الأمين العام للحزب الاشتراكي- اليسار اليمني والعدالة الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى "مؤتمر اليسار اليمني للعدالة الاجتماعية"، اليمن- صنعاء، -28 29 أغسطس 2013.

• الحكومة اليمنية موسوعة ويكيبيديا على النت.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9

• موقع يمنات الأخباري، مشروع وثيقة التحالف المدني للثورة الشبابية... نسخة منقحة 4. http://www.yemenat.net/news12523.html

• التمثيل في الحوار الوطني الشامل، الموقع الالكتروني الرسمي للحوار الوطني الشامل. http://www.ndc.ye/ar-page.aspx?show=68

اليسار في السودان:
موارده وتحدياته المعاصرة

مجدى الجزولى

مجدي الجزولي أكاديمي وكاتب من السودان، وزميل معهد الأخدود العظيم (Rift Valley Institute).

السودان: هامش مركب من ضلع استعماري

طرح المفكر الكيني وأستاذ العلوم السياسية علي مزروعي على حضور مؤتمر "السودان في أفريقيا" الذي انعقد في الخرطوم في 1968 بترتيب من وحدة أبحاث السودان بجامعة الخرطوم مقولة "هامشية السودان المركبة"، وخلاصتها أن السودان بحكم موقعه الجغرافي وتكوينه السكاني ومزيجه لغاته هامش في أفريقيا "العربية" وكذا أفريقيا "السوداء" ليس جسرا بينهما كما يؤمل ويرتجى[1]. وقد شهد هذا الهامش المركب بعبارة مزروعي أطول حرب أهلية في القارة، حرب واجهت فيها الحكومة المركزية في الخرطوم معارضة مسلحة شرسة في جنوبي السودان على مرحلتين: الأولى بدأت في أول الستينات بشرارة انطلقت من تمرد حامية للجنود الجنوبيين في مدينة توريت في 1955، عشية استقلال السودان في 1956 عن الحكم الثنائي، بريطانيا ومصر، وانتهت باتفاقية أديس أبابا في 1972؛ والثانية امتدت من 1983 حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل بمنتجع نيفاشا الكيني بين حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان وذراعه السياسي الحركة الشعبية في 2005 والتي نجم عنها انفصال أقاليم السودان الجنوبية عن شماله في 2011 كبلد مستقل، جمهورية جنوب السودان.

1 The Multiple Marginality of the Sudan. Mazrui, Ali. Khartoum : Khartoum University Press, 1968. Sudan in Africa: proceedings of the First International Conference on Sudan sponsored by the Sudan Research Unit, 7-12 February 1968

وضعت الحرب في جنوبي السودان أوزارها بفضل أول اختراق تفاوضي بين حكومة السودان وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في 2002، ودشن جيش حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في دارفور غربي البلاد حيث الحدود مع تشاد الحرب على حكومة السودان المركزية بهجوم خاطف في فبراير 2003 على مطار مدينة الفاشر، عاصمة الإقليم، وهي حرب لم تزل مستعرة وإن تغيرت إحداثياتها. أما تخوم السودان الشرقية عند حدوده مع إرتريا فقد كانت مسرحا لحرب أقل وتيرة تحدى فيها مؤتمر البجا وتنظيم الأسود الحرة الحكومة المركزية منذ منتصف التسعينات حتى توقيع اتفاقية سلام شرق السودان بالعاصمة الإرترية أسمره في 2006. واليوم، تصارع الحكومة المركزية قوى مسلحة اجتمعت في حلف فضفاض تحت اسم الجبهة الثورية السودانية عبر حزام حربي متقطع يمتد على طول الحدود الجديدة مع جنوب السودان، من النيل الأزرق شرقا حتى دارفور غربا وما بينهما في جنوب كردفان، حزام جرى الاصطلاح على الإشارة إليه باسم "الجنوب الجديد"[2].

ويستند التفسير الرائج لحروب السودان المزمنة على ثنائيات ساكنة، دينية وعرقية، بين المسلمين من جهة والمسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية من جهة أخرى، وبين العرب والأفارقة الزنوج إلى نموذج تلك الحرب في جنوبي السودان حيث واجه الجنوبيون الأفارقة السود والمسيحيون أو ذوو العقائد المحلية قوة الحكومة التي يسيطر عليها العرب المسلمون من أهل شمال السودان، الأمر الذي استفحل بسيطرة الجبهة القومية الإسلامية، حزب الإسلام السياسي، على السلطة في الخرطوم في 1989 عبر انقلاب عسكري أطاح بحكومة برلمانية منتخبة[3]، أو هكذا انتهت معظم التقارير الإعلامية عن الحرب في جنوبي السودان. وعلى ذات المنوال، استقر تعريف الحرب في دارفور كصراع بين العرب و"الزرقة" (السود) انحازت فيه الحكومة المركزية التي يسيطر عليها العرب من أهل الشمال والوسط النيلي إلى عرب دارفور ضد الزرقة من أهل الإقليم ثم جندتهم بدورها لحرب الزرقة المتمردين على السلطة المركزية في حملة للإبادة الجماعية[4]. وبهذا القياس، انحل التناقض بين الجنوب الأفريقي المسيحي والشمال العربي المسلم باستقلال جنوب السودان في 2011 غير أنه ظل قائما بين عرب الشمال والوسط النيلي الذين يسيطرون على جهاز الدولة والأفارقة الزنوج من أهل "الجنوب الجديد" بالإضافة إلى غير العرب في أطراف البلاد الأخرى، البجا في شرق السودان والنوبيين في أقصى شماله.

2 Young, John. The Fate of Sudan: The Origins and Consequences of Flawed Peace Process. London : Zed Books, 2012

3 Lesch, Ann Mosely. Sudan: Contested National Identities. Oxford : James Currey, 1998

4 Prunier, Gerard. Darfur: The Ambiguous Genocide. London : C. Hurst & Co. Ltd, 2005

وقد ظلت دولة ما بعد الاستعمار في السودان، على غرار سلفها الاستعمارية، في الجنوب القديم ما قبل 2005 أو الجديد ما بعد 2011 في صدام مع قطاعات واسعة من سكان البلاد مع الفارق الموضوعي المتمثل في أن الحكم الاستعماري كان أكثر فعالية في احتكار القوة المسلحة من خلفه الوطني وضمن بتفوقه الناري سلاما إمبراطوريا تخللته فصول من المقاومة المحلية لم تجد السلطات الاستعمارية كبير صعوبة في كبتها بالحديد والنار. وتمثلت تركة الاستعمار البريطاني في السودان كما في غيره من المستعمرات الأفريقية في التناقض العظيم بين المدينة والريف، بين الحيز الاستعماري والحيز "الأهلي"، وهذا تعريب من ذلك العهد لكلمة "native" والمقصود سكان البلاد الأصليين وكل ما يتصل بهم. ولئن كانت المدينة الاستعمارية فضاء الحضارة والتقدم فإن الريف "الأهلي" هو محل الرجعية "النبيلة" عند المفتش الاستعماري، لكن المدينة الاستعمارية لا قوام لها إلا بالريف "الأهلي"، حيث نشأت المدينة الاستعمارية بفضل التراكم البدائي الذي أطلقه جهاز الدولة في الريف تحت حراسة قوة الدولة القسرية، بالدرجة الأولى والذى كان يتمثل في مشاريع الزراعة المروية في أواسط السودان. وسكن هذا التناقض المدينة ذاتها وشاهده المقابلة بين حداثة الخرطوم عاصمة الاستعمار "الإفرنجية" وتقليدية جارتها أم درمان، العاصمة "الوطنية" على الضفة الغربية للنيل[5].

ولم تتغير هذه المعادلة بتحقيق الاستقلال السياسي بل تعمق تناقضها مع توسيع دائرة التراكم البدائي بالترافق مع إدماج عناصر الاقتصاد المحلي في السوق الرأسمالي العالمي. وبالمقابل، وردًّا على المقاومة التي يقابل بها "الأهالي" غزوات الدولة المركزية على مواردهم البشرية والطبيعية، وهي في المقام الأول قوة العمل والأرض وما تحمل، تعاظمت الحاجة إلى القسر كأداة مقدمة للحكم. فلا غرو إذن أن تكون سيرة الحكم الوطني في السودان بالدرجة الأولى سيرة حروب، تتوقف بدعوة قادة الفصائل المحاربة للمشاركة في السلطة والثروة وتتجدد متى تبدلت قيمة هذه المهور السياسية في بازار التفاوض بدواع باطنية وأخرى جيوسياسية إقليمية ودولية[6]. وبالتالي فإن الدولة الوطنية لم تبارح رحمها الاستعماري، ذلك أن الاثنتين اتصفتا بالضعف، وقادهما الطموح الشديد إلى العنف المفرط في محاولة لإثبات القوة، وانتهجتا الاستبداد كوسيلة رخيصة لفرض الاستقرار[7]. وبهذا القياس فإن مشروع الدولة القومية ذات السوق الموحد، على الخطة الاستعمارية، جابه

5 عبد الله علي ابراهيم. الشريعة والحداثة. القاهرة : دار الأمين، 2004.

6 Waal, Alex de. Dollarised. London Review of Books. 2010, Vol. 32, 12

7 Willis, Justin. The Ambitions of the State. The Sudan Handbook. London : The Rift Valley Institute, 2012

مقاومة شديدة في السودان، وما يزال. بل إنه إذا كان من اختصار لتاريخ دولة ما بعد الاستعمار في السودان[8] فهو سيرة هذه المواجهة الطويلة بين "الحكومة" وغمار "الناس"، بين دولة تقوم عليها طبقة سياسية محدودة التركيب، ومحكومين موزعين على خارطة استعمارية الصناعة تشدها أوتاد "ثقافية"، دينية وقومية وإثنية.

وفي السودان القائم اليوم، الذي انفصلت عنه أقاليمه الجنوبية في 2011 بدولة مستقلة، يسيطر على السلطة فيها تحالف أوتوقراطي يجمع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والقوى المسلحة التابعة لها، حزب المؤتمر الوطني الحاكم – الحامل السياسي للحركة للإسلامية السودانية [9]، والفئات الغالبة من البرجوازية السودانية التي تحقق لها التفوق الاقتصادي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي بفضل رافعة رأس المال الخليجي[10] ثم تعزز بما فازت به من ريع البترول منذ بداية إنتاجه التجاري في 1999 في جنوبي السودان قبل انفصاله. وأتاح البترول، كسلعة ريعية تقوم على إنتاجها شركات أجنبية، صينية وماليزية وهندية، وتصبّ مباشرة في خزينة الدولة، لهذا الحلف الحاكم، تحررا شبه كامل من القوى المنتجة، نقدية ومعيشية، وتفوقا سياسيا على كل منافس سوى من استعد لتحدي هيمنته بالصراع المسلح[11].

وجمع المؤتمر الوطني إلى حلفه فصائل منشقة عن حزبيْ الأمة القومي برئاسة الصادق المهدي، إمام طائفة الأنصار، والاتحادي الديمقراطي برئاسة محمد عثمان الميرغني، زعيم طائفة الختمية، وهما الحزبان المهيمنان خلال أعوام الحكم

8 Collins, Robert O. A History of Modern Sudan. Cambridge : Cambridge University Press, 2008

9 تعود نشأة الحركة الإسلامية السودانية إلى أواخر أربعينات القرن الماضي كنسخة سودانية لجماعة الإخوان المسلمين المصرية. واستقلت الحركة السودانية في الستينات تحت قيادة الدكتور حسن عبد الله الترابي عن رعاية سابقتها المصرية. وجعل الترابي أولوية الحركة الأولى تحقيق "السلطان السياسي" واحترفت على يديه السياسة، بدلا من التربية، تحت عباءة جبهة الميثاق الإسلامي في الستينات ثم الجبهة القومية الإسلامية في الثمانينات. وسيطرت الجبهة القومية الاسلامية على الحكم عبر الانقلاب العسكري الذي قاده العميد (حينها) عمر حسن أحمد البشير ضد حكومة الصادق المهدي البرلمانية في 30 يونيو 1989. ونشأ عن الحركة الإسلامية في 1998 حزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي سرعان ما شهد صراعا ضاريا على النفوذ بين الرئيس البشير في قيادة الدولة وحسن الترابي في قيادة الحزب. وانتخب المؤتمر الوطني البشير ورئيسا للحزب والترابي أمينا عاما في 1999، ولكنْ تفجّر الصراع بين الاثنين فحلَّ البشير البرلمان الذي كان يترأسه الترابي في آخر 1999 وانشق الترابي فيما يعرف بالمفاصلة لينشئ في منتصف 2000 حزب المؤتمر الشعبي في معارضة المؤتمر الوطني بقيادة البشير. وتجاوز الحزبان العداء بينهما مؤخرا وكان دافعهما المباشر هو الانقلاب الذي أطاح بحكم الإخوان المسلمين قصير العمر في مصر في أعقاب ثورة يناير 2011 على حكم الرئيس حسني مبارك، وعادا إلى ما يماثل التحالف الصريح على طاولة "الحوار الوطني" الذي أعلنه الرئيس عمر البشير في يناير 2014.

10 صدقي كبلو. حول نظرية الثورة السودانية، مسودة. 1990.

11 مجدي الجزولي. البترول في السودان: مورد وطني أم مؤتمر وطني، سلسلة مقالات. الأيام. نوفمبر 2006 - يناير 2007.

البرلماني 1956 – 1958، 1965 – 1969 و1986 - 1989[12]، ثم تحول الحزب الاتحادي الديمقراطي في أعقاب انفصال جنوب السودان في 2011 من معارضة الحكم إلى الائتلاف مع المؤتمر الوطني كشريك أصغر. وبالمقابل، يواجه النظام من جهة قوى مسلحة متمردة على سلطة الدولة في أرياف جنوب كردفان والنيل والأزرق ودارفور انتظمت في هيئة الجبهة الثورية السودانية ومن جهة أخرى ائتلاف من القوى السياسية المعارضة من بينها الحزب الشيوعي السوداني وفصائل يسارية أخرى وأطراف ليبرالية، حضرية النفوذ، تحت اسم قوى الإجماع الوطني.

اليسار السوداني: مفاهيم وقوى اجتماعية

وسيطر الحزب الشيوعي السوداني على ساحة اليسار السوداني بغير منازع يعتد به حتى أواخر عهد المعسكر الاشتراكي في ثمانينات القرن الماضي. وبذلك مثلت أطروحاته بوصلة اليسار وفرض أجندته بدرجة أو بأخرى على قوى بعثية وناصرية وقومية عربية منافسة له. وقد نشأ الحزب الشيوعي في أربعينات القرن الماضي كفصيل جذري من فصائل الحركة الوطنية المعادية للاستعمار البريطاني لكنه تميز عنها وزاحمها من موقع نقدي باعتبارها لا تملك نظرية سياسية لمحاربة الاستعمار تضاهي الماركسية[13].

ولئن وجدت الماركسية مدخلها إلى السودان عبر مجهودات حلقات المتعلمين، خريجي المدارس والجامعات المصرية بالدرجة الأولى[14]، فقد تحولت على يد طلائع العمال المهرة في هيئة سكك حديد السودان إلى قوة جماهيرية وتنظيمية فرضت نفسها على المسرح الاجتماعي والسياسي في البلاد[15]. وبالإضافة إلى ذلك قام الحزب الشيوعي بمدٍّ جسور إلى العمال الزراعيين وصغار المزارعين في مشاريع السودان المروية، وبخاصة أكبرها مشروع

12 يقوم حزب الأمة على قاعدة طائفة الأنصار والاتحادي الديمقراطي على قاعدة طائفة الختمية. وقد نشأ الحزبان في أربعينات القرن الماضي، الأول برعاية إمام الأنصار وقتها السيد عبد الرحمن المهدي والثاني برعاية زعيم الختمية السيد علي الميرغني. وتحالفت فئتان متنافستان من صفوة المتعلمين تعليما حديثا (من الخريجين) مع كل من الزعيمين لإنشاء الحزبين اللذين غلبا على الحركة الوطنية من أجل الاستقلال.

13 عبد الخالق محجوب. كيف أصبحت شيوعيا؟ الأيام. 10 مايو 1954.

14 El-Amin, Mohamed Nuri. The Sudanese Communist Movement, the First Five Years - I. Middle Eastern Studies. 1996, Vol. 32, 3

15 Niblock, Tim. Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898 - 1985. Albany : State University of New York, 1987

الجزيرة، وفي جبال النوبة، جنوبي كردفان[16]، كما امتد نفوذه إلى تكوينات العمال في إقليم الاستوائية، جنوبي السوداني[17]. توسل الحزب الشيوعي، في ذلك، بطريق العمل النقابي، وتقدم بالنقابة كوعاء ديمقراطي يجمع غمار الناس على سوية العمل، بغير شرط ديني طائفي أو عرقي، ونجح في هذا المسعى أيما نجاح.

واعتمد الحزب الشيوعي في هذه الفترة من تطوره نقدا جذريا للبنية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد قدَّم فيه تشخيصا لقوتيْ النادي السياسي الرئيسيتين، حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي، وهما الممثلان السياسيان للبرجوازية السودانية، الأول عن كبار الملاك في القطاع الزراعي ذى العلاقات شبه الإقطاعية والثاني عن البرجوازية التجارية المسيطرة على قطاع الأعمال. وزكَّى الحزب نفسه للطبقة العاملة السودانية التي ابتكر الوسائل لتنظيمها النقابي وحاز ثقتها في معاركه الباكرة في مناهضة الاستعمار وفي مشروعه لمدِّ الاستقلال السياسي إلى الاستقلال الاقتصادي من النفوذ الاستعماري والتحرر الاجتماعي من الهيمنة الأبوية لزعماء الطوائف والقبائل وتحرر المرأة من اضطهادها المركب، كنوع وطبقة[18]. وإلى ذلك، انتبه الحزب باكرا إلى قضايا القوميات في أطراف البلاد وصدع منذ الخمسينات بدعوى الحكم الذاتي لأقاليم السودان الجنوبية[19]. وبشر الحزب وقتها بالملكية العامة لوسائل الإنتاج على أساس تأميم رأس المال الأجنبي والتحول عن الارتباط الاقتصادي والتجاري بالمتروبول الكولونيالي، بريطانيا، إلى تعدد يشمل دول المعسكر الاشتراكي، وعارض الدخول في حلف المعسكر الرأسمالي أو الاعتماد على معوناته التنموية ضمن خطة سياسية تهدف إلى تحطيم جهاز الدولة القديم الموروث عن الاستعمار على يد سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية، رائدة الثورة الوطنية الديمقراطية المرجوة، التي تقودها الطبقة العاملة وتضم في حلفها المزارعين وطلائع المثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية[20].

وبلغ توسُّع الحزب الشيوعي الجماهيري أوجه في ستينات القرن الماضي، واستوى كقوة سياسية ذات شوكة بفضل الدور الرائد الذي لعبته القوى النقابية وتنظيمات

16 عطا البطحاني. جبال النوبة: الإثنية السياسية والحركة الفلاحية 1924 - 1969. الخرطوم: دار عزة، 2009.

17 مصطفى السيد. مشاوير في دروب الحياة. الخرطوم : دار عزة، 2007.

18 فاطمة أحمد إبراهيم. حصادنا خلال عشرين عاما. الخرطوم: الاتحاد النسائي السوداني، 1978.

19 جعفر كرار. الحزب الشيوعي السوداني والمسألة الجنوبية 1946 - 1985. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2005.

20 الماركسية وقضايا الثورة السودانية، نص التقرير العام المجاز في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني، أكتوبر 1967. الحزب الشيوعي السوداني. الخرطوم : دار الوسيلة، 1967.

الحـزب الجماهيريـة فـي ثـورة أكتوبـر 1964 الـتي أطاحـت بنظـام الرئيـس إبراهيـم عبـود العسـكري، فحصـد فـي أول انتخابـات بعدهـا، فـي 1965، اثـني عـشر مقعـدا برلمانيـا، بالمقارنـة مـع مقعـد واحـد فـي انتخابـات الجمعيـة التشريعيـة فـي 1953 (الـتى خاضهـا فـي عبـاءة الجبهـة المعاديـة للاسـتعمار)، كمـا حقـق سـطوة ثقافـية وفكريـة عـلى الحيـاة العامـة فـي البـلاد أثـارت عليـه غـيرة خصومـه السياسـيين. وشـاركت الحـزب الشـيوعي فـي هـذه المبـادئ العامـة قـوى يسـارية انحـصر أثرهـا فـي أوسـاط مثقفـي الحـضر، وهـي تيـارات القوميـين العـرب والبعثيـين والناصريـين، وشـاعت وقتهـا الدعـوة إلى وحـدة قـوى اليسـار، أو قـوى ثـورة أكتوبـر فـي صياغـة أخـرى، فـي مقابـل القـوى الطائفـية متمثلـة فـي حـزبي الأمـة والاتحـادي الديمقراطي. وقابـل الحـزب الشـيوعي هـذه الدعـوة بمـشروع الحـزب الاشـتراكي قصـير العمـر الـذي مثـل لبرهـة مخـرج الشـيوعيين مـن قـرار حظـر الحـزب وطـرد نوابـه مـن البرلمـان فـي ديسـمبر 1965، وهـو القـرار الـذي فارقـت فـيه الأغلبيـة البرلمانيـة دسـتور البـلاد ثـم تمسـكت بـه الحكومـة رغـم إعـلان أعـلى سـلطة قضائيـة عـدم دسـتوريته[21].

وكانـت تهمـة الإلحـاد تُمثـل ذريعـة قـوى الإسـلام السـياسي، جبهـة الميثـاق الإسـلامي وقتهـا بقيـادة حسـن الـترابي، لحظـر الحـزب الشـيوعي ومـن ثـم تحجيـم نفـوذه، وشـاركها فـي هـذا المسـعي كل مـن حـزب الأمـة والاتحـادي الديمقراطي مدفوعـين جميعـا بالخوف مـن تحـول الحـزب إلى "قـوى اجتماعيـة كـبرى" كمـا كان شـعاره وقتهـا، وذلـك فـي خضـم دعـوة هـذه الأحـزاب إلى "الدسـتور الإسـلامي". وفـسر المرحـوم عبـد الخالـق محجـوب، سـكرتير الحـزب الشـيوعي منـذ 1950 حـتى إعدامـه فـي السـاعات الأولى مـن صبـاح 28 يوليـو 1971، تشـديد قـوى النـادي السـياسي عـلى "إسـلامية" الدسـتور فـي أعقـاب ثـورة أكتوبـر وقـد اكتفـت قبلهـا بدسـاتير ليبراليـة غـير دينيـة مـن طينـة الاسـتعمار مثـل دسـتور الحكـم الـذاتي فـي 1954 ومسـودة دسـتور السـودان 1958 بقولـه إن الـذي أزعـج النـادي الحاكـم هـو مـا كشـفت عنـه ثـورة أكتوبـر 1964 مـن إمكانيـة نشـوء حركة سياسـية مسـتقلة مـن نقابـات العمـال والمهنيـين واتحـادات المزارعـين والحـزب الشـيوعي، أيْ القـوى الـتي تمـت لهـا السـيطرة عـلى جهـاز الدولـة فـي أعقـاب ثـورة أكتوبـر مباشرة، قـادرة عـلى أن تُديـر ظهرهـا نهائيـا لهـذا النـادي وتتجـه إلى نهـج جديـد. وفـي ذات السـياق، ترافقـت المطالبـة بإسـلامية الدسـتور مـع تبـنِّي الجمهوريـة الرئاسـية. وأراد النـادي الحاكم، بحسـب عبـد الخالـق، مـن تبديـل الجمهوريـة البرلمانيـة برئاسـية أن يضـع السـلطة فـي يـد رجـل واحـد منـه سـلطات مانعـة جامعـة تحفـظ لـه السـيطرة عـلى جهـاز الدولـة[22].

21 محمد سعيد القدال. معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني. بيروت: دار الفارابي، 1999.

22 عبد الخالق محجوب. آراء وأفكار حول فلسفة الأخوان المسلمين. الخرطوم: دار عزة، 2001.

وأصبحت هذه الخصومة حول موقع الإسلام من الدستور ودوره في الحياة العامة، عنوانها الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية، عقدة ثابته في مسرح السياسية السودانية منذ ذلك الحين، ومسطرة يقاس بها انحراف اليسار عن شورى اليمين. وواقع الأمر هو أن جهود الحزب الشيوعي لم تفلح، رغم تواترها، في تشتيت كرة الشريعة إن لم تحصر الحزب في موقع الدفاع عن "شرعيته" أمام الاتهام المتكرر بالإلحاد والأممية المجافية للطينة الوطنية. وبالإضافة إلى اجتهاد المرحوم عبد الخالق محجوب في شرح حماسة النادي السياسي للدستور الإسلامي في أعقاب ثورة أكتوبر 1964، تصدى الحزب لهذه القضية بطرح تصور الدولة المدنية الديمقراطية في مقابل الدولة الدينية. وقام المرحوم محمد ابراهيم نقد، سكرتير الحزب الشيوعي السوداني منذ 1971 حتى وفاته في مارس 2012، بإحلال مفهوم "المدنية" محل مفهوم "العلمانية" في مقابل "الدينية" و"الإسلامية" نظرا إلى ظلال المركزية الأوروبية التي تلازم عبارة "العلمانية" وتعثُّر توطينها في البيئة السياسية والاجتماعية السودانية ثم ما تراكم من تجربة قانونية سودانية في الفرز بين القضاء المدني والقضاء الشرعي الإسلامي[23].

وارتبطت قضية الشريعة منذ ثمانينات القرن الماضي بقضية الحرب الأهلية في جنوبي السودان حيث أعلن الرئيس جعفر نميري في 1983 تحكيم صيغ جنائية للشريعة الإسلامية أصبحت تعرف فيما بعد بقوانين سبتمبر نسبة لشهر إصدارها. وقابلت الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها الشعبي بقيادة العقيد جون قرنق، التي أُعلنت في مايو من ذات العام تمردها على السلطة في جنوبي السودان، قوانين الشريعة بمعارضة شديدة واندرجت بذلك ضمن مظالم القوميات غير المسلمة وغير العربية في أقاليم السودان الطرفية من السلطة المركزية في الخرطوم إلى جانب قلة حظها من السلطة السياسية والثروة الاقتصادية في مقابل السودان الشمالي النيلي. وشكلت هاتان القضيتان، الموقف من الشريعة الإسلامية وإنصاف القوميات السودانية من حيث توزيع السلطة والثروة، منذ ذلك الحين معايير لتعريف اليسار في السودان بفرض الواقع السياسي والاقتصادي-الاجتماعي في البلاد والصراع الحربي الناجم عنه. وأجمعت القوى اليسارية والليبرالية على مناهضة قوانين الشريعة والدعوة إلى التنمية المتوازنة والتقسيم العادل للسلطة والثروة بين أقاليم البلاد كبنود للحل السلمي للحرب الأهلية التي امتدت خارج حدود الجنوب

23 محمد إبراهيم نقد. حوار حول الدولة المدنية. الخرطوم: دار عزة، 2003.

لتشمل الأقاليم الشمالية المتاخمة له في جنوبي النيل الأزرق وجبال النوبة وكشروط لضمان الوحدة الوطنية[24].

الحزب الشيوعي السوداني

كغيره من الأحزاب الشيوعية على خطة الماركسية اللينينية شهد الحزب الشيوعي السوداني، في بداية نشأته، عدة انقسامات بين فصيل قاده المرحوم عوض عبد الرازق قال بعدم نضج الشروط الموضوعية لقيام حزب شيوعي للطبقة العاملة في السودان وانتهى إلى مغادرة الحزب الذي تولى قيادته المرحوم عبد الخالق محجوب؛ وفي ذروة نفوذه عندما انشق إلى نصفين تقريبا بين أنصار انقلاب جعفر نميري في 1969 بغير قيد أو شرط وأولئك الذين اعتصموا بتشخيص السكرتير العام عبد الخالق محجوب الذى كان فحواه أن الانقلاب العسكري وإنْ كان يساري الشعار لا يغني عن "العمل الجماهيري ونشاط الجماهير وتنظيمها وإنهاضها لاستكمال مهام الثورة الديمقراطية. و"اعتبر عبد الخالق محجوب ما جرى صباح 25 مايو 1969 انقلابا عسكريا انتقلت بموجبه السلطة إلى فئة البرجوازية الصغيرة وليس عملا شعبيا مسلحا لقوي الثورة الوطنية الديمقراطية. وميز عبد الخالق محجوب موقف الشيوعيين من صفه أكثر بتشديده:

> "إن الحزب الشيوعي يرفض العمل الانقلابي بديلا للنضال الجماهيري الصبور والدؤوب واليومي. بالنضال الجماهيري يمكن حسم قضية قيادة الثورة ووضعها بين قوى الطبقة العاملة والشيوعيين. وهذا هو الأمر الحاسم لمستقبل الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا. إن التخلي عن هذا الطريق واتخاذنا تكتيك الانقلاب هو إجهاض للثورة ونقل لموقع قيادة الثورة في مستقبلها وفي حاضرها إلى فئات أخرى من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة.

24 تكررت هذه المطالب بصيغ مختلفة في العهود السياسية التي عقدتها قوى يسارية وليبرالية، سياسية مثل الحزب الشيوعي وفئوية مثل النقابات المهنية، مع جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ ثمانينات القرن الماضي بما في ذلك إعلان كوكادام (1986) ومقررات مؤتمر أسمره للقضايا المصيرية (1995) الذي عقده التجمع الوطني الديمقراطي المعارض لنظام الرئيس البشير في العاصمة الإرترية. وضم التجمع في أوج نشاطه في منتصف التسعينات حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتجمُّع الأحزاب الأفريقية السودانية، والحزب الشيوعي السوداني، مؤتمر البجا، وقوات التحالف السودانية إلى جانب قيادات نقابية وعسكرية. ولم تنقطع حيوية القضيتين، الشريعة الإسلامية والتوزيع العادل للسلطة والثروة، بانفصال جنوبي السودان في 2011 وما تزالان تشكلان إلى اليوم موضوع الدعوى السياسية لقوى الإجماع الوطني والجبهة الثورية السودانية المعارضة لنظام الرئيس البشير كما في وثيقة البديل الديمقراطي الصادرة عن الأولى في يوليو 2012 ووثيقة الفجر الجديد الصادرة عن الثانية في يناير 2013.

وهذه الفئات يتخذ جزء منها موقفا معاديا لنمو حركة الثورة كما أن جزءا آخرا منها (البرجوازية الصغيرة) مهتز وليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية متصلة، بل سيعرضها للآلام ولأضرار واسعة. وهذا الجزء اختبر في ثورة أكتوبر فأسهم في انتكاسة العمل الثوري في بلادنا"[25].

وبهذا الموقف وجد الحزب الشيوعي نفسه في مواجهة دموية مع سلطة مايو، وكما توقع عبد الخالق انتهت فتنة البرجوازية الصغيرة بتكتيك الانقلاب العسكري إلى آلام وأضرار واسعة، إذ قام ضباط شيوعيون في 19 يوليو 1971 بانقلاب مضاد تحت مسمى الحركة التصحيحية انهزم في ثلاثة أيام عاد بعدها جعفر نميري إلى الحكم. ودفع الحزب الشيوعي ثمن مغامرته الانقلابية غاليا إذ شن نميري حملة شعواء لتصفية الحزب بتوظيف قضاء عسكري خاضع تماما لإرادته الانتقامية. وقضى في هذه الحملة صفوة الضباط الشيوعيين وصف الحزب الأول بما في ذلك السكرتير العام عبد الخالق محجوب وأعضاء اللجنة المركزية الشفيع أحمد الشيخ وجوزيف قرنق، بينما استقبلت السجون كوادر الحزب وأنصاره بالجملة سوى ثلة أفلحت في الاختفاء من آلة الدولة القسرية. أما عضوية الحزب التي آثرت الاندماج في حزب نميري الواحد، الاتحاد الاشتراكي، فقد وجدت نفسها بلا حول ولا قوة أمام تحول نميري عن يسارية "البرجوازية الصغيرة" المهتزة إلى وكالة الولايات المتحدة الأميركية وإلى التحالف مع مصر الساداتية، كسدنة للقائد لا غير.

لم يفلح نميري في محو الحزب الشيوعي من الوجود، كما هدد وتوعَّد، ولكنْ أصاب العمل الثوري بانتكاسة طويلة إذ ظل الحزب ممنوعا مطاردا وكذلك منظماته الجماهيرية حتى سقوط نظام نميري في انتفاضة مارس - أبريل 1985 فخرج إلى العلن ليجد الصراع السياسي في البلاد قد استوى على أجندة الجبهة القومية الإسلامية، الشريعة الإسلامية أولًا، وحلت محله إذا جازت العبارة وسط فئات البرجوازية الصغيرة من المهنيين والطلاب وقد جرفت سنين الديكاتاتورية الطويلة مواقع نفوذ الحزب الشيوعي الجماهيرية، بالدرجة الأولى نقابات العمال والمزارعين. ولم تدم فسحة العمل العلني للحزب طويلا إذ سرعان ما استولت الجبهة الإسلامية على السلطة عبر الانقلاب العسكري في 30 يونيو 1989 لتدفع بكودار الحزب إلى المعتقلات والسجون ثم إلى المهاجر وبجهازه العامل خلف حجاب العمل السري.

25 بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، 25 مايو 1969.

وتلقَّى الشيوعيون السودانيون أنباء تهاوي المعسكر الاشتراكي في المعتقلات ومخابئ العمل السري، وتأخرت بهذا ساعة جرد الحساب مع ماركسية القرن العشرين في نسختها السوفييتية، الماركسية التي سعى الحزب بدرجات متفاوتة من النجاح إلى تطبيقها الخلاق في الواقع السوداني بعبارة المرحوم عبد الخالق محجوب. وربما بعلة هذا التأخير، خرج على رباط الحزب في أكتوبر 1994 نفر من كادره المثقف معلنين طلاقهم مع الماركسية في مؤتمر صحفي بالعاصمة البريطانية لندن، الأمر الذي نجم عنه انشقاق في تنظيمات الحزب، الطلابية والمهنية بالدرجة الأولى، بين معتصمين بالحزب على علاته وموالين لحركة القوى الجديدة الديمقراطية التي نشأت من صلبه بغير ماركسية تنادي بصيغة من الديمقراطية الاجتماعية مأخوذة مباشرة من تجربة أوروبا الغربية ما بعد الحرب العالمية الثانية. وطرح المرحوم الخاتم عدلان حجته لطلاق الحزب في مقالة طويلة عنوانها "آن أوان التغيير" فرغ من كتابتها في 1991 وصدرت في المجلة النظرية للحزب، "الشيوعي"، في فبراير 1994[26]، ثم أصبحت عمليا مانفستو تنظيمه الناشئ، حركة القوى الجديدة الديمقراطية.

وتعرض الخاتم في "آن أوان التغيير" لانحطاط نظم الاشتراكية السوفييتية التي تحولت أحزابها القابضة على السلطة إلى بديل للطبقة العاملة التي جاءت باسمها إلى الحكم حتى تهاوت ثم أعلن بطلان كل وجاهة للماركسية في مواجهة قضايا العصر معتمدا في ذلك على آراء آلفين توفلر الواردة في كتابه "تحول القوة: المعرفة والثروة والعنف على عتبة القرن الواحد والعشرين"[27]. وأبطل الخاتم نقلا عن توفلر الصراع الطبقي في عصر رأسمالية الثورة التكنولوجية. فيما يتعلق بالحزب الشيوعي السوداني، قدر الخاتم أن الحزب لم ينج من الجمود والانحطاط الذي أصاب أحزابا مثيلة في الكتلة الاشتراكية، وبدت عليه علامات الشيخوخة وعفى الزمن على نظمه الداخلية فأصبح لزاما أن تدخله الديمقراطية من جميع النوافذ والأبواب، ثم تساءل إن كانت مشاريع الحزب قابلة للتحقيق أصلا في ظل الظروف العالمية المستجدة. وبالإضافة إلى هذا، جزم الخاتم بأن أعداء الحزب شيَّدوا بتهمة الإلحاد جدارا صلبا بين الحزب وأغلبية الشعب، لا نفاذ منه.

وأشار الخاتم في نقده إلى علل بارزة لعمل الحزب أولها التمسك بالمركزية الديمقراطية كمبدأ تنظيمي وقال إن حياة الحزب الداخلية عقمت وقضت على استقلال عضويته لصالح انصياع مطلق للقيادة؛ وثانيها عزوف الحزب عن بناء

26 الخاتم عدلان. آن أوان التغيير. الشيوعي. فبراير 1994، 175.

27 Toffler, Alvin. Powershift: Knowledge, Wealth and Violence at the Edge of the 21st Century. New York : Bantam Books, 1991.

مركز قومي للجبهة الوطنية الديمقراطية، الحلف المناط به قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية، وقال إن الحزب فوض نفسه ليكون هو هذا المركز. وبهذا فإن الحزب حال بين المثقفين الذين يشاركون الحزب أهدافه الديمقراطية لكن يفارقونه في المراحل التي تليها من برنامجه، الاشتراكية ثم الشيوعية ... حال بينهم وبين الترقي في قيادة العمل الجماهيري؛ وثالثها قلة حظ الحزب من النفوذ وسط العمال والمزارعين، فقال إن الحزب فشل في "إيقاظ الطبقة العاملة من سباتها" وانعزل تماما عن القطاع التقليدي، يقصد مواقع الإنتاج المعيشي في الريف؛ ورابعها أن الحزب بخس المثقفين حقهم باعتبارهم برجوازية صغيرة متذبذبة وقال إنهم لم يجدوا المكان اللائق بقدراتهم ولا المناخ المفجر لطاقاتهم الفكرية، واستبعدتهم اللجنة المركزية من مواقع القرار حتى فر أكثرهم من صفوف الحزب.

ومن هذه المقدمات خلص الخاتم عدلان في "آن أوان التغيير" إلى ضرورة أن يحل الحزب نفسه وينخرط أعضاؤه مع غيرهم من المثقفين الديمقراطيين، مع مراعاة تمثيل الأقليات القومية والعرقية، في حزب جديد، "لن يكون حزبا شيوعيا لأنه لا يتبنى موقفا أيديولوجيا متكاملا تجاه الكون، ولا يبشر بمرحلة معينة يتوقف عندها المجتمع البشري، ولا يرمي إلى إعادة صياغة المجتمع وفق مخطط نظري شمولي، وهو ليس حزبا اشتراكيا، إذا كانت الاشتراكية هي الملكية العامة لوسائل الإنتاج، مفهومة بأنها ملكية الدولة، هو حزب للعدالة". وبشر الخاتم بحزب يقوم على "قوى المثقفين وكل المنتجين والعلماء بمختلف فئاتهم، وقوى العمال والزراع المرتبطة بقطاع الإنتاج، بالإضافة إلى الملايين من سكان القطاع التقليدي، بتنظيماتهم الاجتماعية، وانتماءاتهم الإقليمية والقومية، أيْ أنها قوى الشعب كله".

وجدت انتقادات الخاتم لحالة الجمود في الحزب الشيوعي صدى مقدرا، وبخاصة ما اعتبره تعسفا بالمركزية الديمقراطية، إلا أن دعوته لحل الحزب طاشت بسهمه، وخاصة وأنه لم يطرح خطة للعمل السياسي يتميز بها نداؤه عن عموم أهداف الحزب الشيوعي المباشرة وتكتيكاته، أي الحل السلمي للصراع في جنوب السودان واستعادة الديمقراطية بالنضال ضد سلطة الحركة الإسلامية. وأما سعيه لبناء حزب جديد لقوى الشعب كله من طينة ليبرالية علمانية فلم يتعد عتبة الطموح. وأنشأ الخاتم حركة القوى الجديدة الديمقراطية من مهجره في لندن، غير أنه أصابها شلل عظيم نتيجة توافد المثقفين إليها بغير قاعدة اجتماعية، في المقام الأول من الحزب الشيوعي ومن حركة الإخوان الجمهوريين. وانشقت الحركة في عام 2000 إلى جناحين، جناح خارج البلاد بقيادة المرحوم الخاتم عدلان تبنَّى نظريا خطة العمل المسلح لإسقاط نظام الرئيس البشير مثل الحركة الشعبية لتحرير

السودان ولكنْ بدون قوة مقاتلة، وجناح آخر انشق عن الأصل في الداخل تحت اسم حركة القوى الحديثة الديمقراطية بقيادة الحاج وراق، اعتصم بالمقاومة المدنية كونها أقرب إلى المنطلقات الفكرية للحركة ومزاج عضويتها. وانحل الصراع بين الجناحين بوفاة المرحوم الخاتم عدلان في 2005 ثم استقالة الحاج وراق عن قيادة جناحه، ورغم ذلك لم يتيسر توحيد الفئتين، واستمر جناح الخاتم تحت قيادة هالة عبد الحليم حتى انقسم هو الآخر في 2010 نتيجة خلافات داخلية إلى مجموعتين تحملان نفس الاسم، مجموعة بارزة برئاسة هالة عبد الحليم وثانية أقل حظا يقودها عبد العزيز بلة.

وعاد الحزب الشيوعي إلى العمل العلني على أساس اتفاقية القاهرة التي عقدتها فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض مع الحكومة السودانية في يوليو 2005 فيما يشبه الملحق لاتفاقية السلام الشامل بين الحكومة وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في يناير 2005. ونشأت بموجب اتفاقية السلام الشامل حكومة انتقالية تجمع المؤتمر الوطني والحركة الشعبية بمهمتين رئيستين، إنفاذ حق تقرير المصير لأقاليم السودان الجنوبية عن طريق استفتاء لتقرير المصير يختار بموجبه الجنوبيون الوحدة أو الانفصال بدولة مستقلة في نهاية الفترة الانتقالية في 2011 وتحقيق التحول الديمقراطي ضمن إصلاحات في هيكل الحكم وتقسيم السلطة والثروة تصبح بموجبها الوحدة "خيارا جاذبا" للناخب الجنوبي وفقا لعبارة الاتفاقية. وطرحت اتفاقية السلام الشامل أنصبة صغرى للقوى الشمالية المعارضة، بما فيها الحزب الشيوعي، في السلطة التنفيذية والتشريعية فاختار الحزب رفض المشاركة التنفيذية وقبل التمثيل البرلماني بثلاثة نواب انتهى أجلهم بنهاية الفترة الانتقالية.

وأقبل الحزب الشيوعي السوداني في الفسحة السياسية التي أتاحتها الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، 2005 إلى 2011، على إعادة رص صفوفه بعد سنوات السرية الطويلة ليواجه جملة من القضايا المتأخرة منها تجمير فكره وخطه السياسي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي وكان أبرز تلك القضايا على الإطلاق تلمُّس قاعدته الاجتماعية وتقصي مواقع كوادره. وعقد الحزب في يناير 2009 مؤتمرا عاما، الخامس بعد أكثر من أربعين سنة من المؤتمر العام الرابع في 1967، أملا في أن يفصل المؤتمر في جملة قضايا "المناقشة العامة" التي أشارت بها لجنته المركزية في أغسطس 1991 وعناوينها دروس انهيار التجربة الاشتراكية، الماركسية ومستقبل الفكر الاشتراكي، وتجديد الحزب، برنامجه ونظامه الداخلي واسمه، والتقويم الناقد لعمله ومسيرته.

وإلى جانب الجدال المستمر حول الماركسية برز داخل الحزب خلال هذه الفترة خلاف حول مناهج العمل والقيادة تجلى فيه التناقض بين كادره المتفرغ للعمل السياسي وبين عضوية الحزب الجديدة من المهنيين والطلاب الذين راكموا تجارب مغايرة في العمل العلني في الجامعات ومواقع العمل.

وجمع المؤتمر كادر الحزب لكنه لم يفلح في تجديد معرفة الحزب بالواقع المتغير من حوله أو فض التناقض بين كادره القيادي المحترف الذي جرفت سنين العمل السري مهاراته الجماهيرية وبين قاعدته النشطة في القطاعات المهنية. وبالإضافة إلى هذا، تعذرت على الحزب العودة إلى منصاته الأولى في النقابات العمالية واتحادات المزارعين نظرا للتحولات التي طرأت على جملة بنية الاقتصاد من هيمنة الإنتاج الزراعي وقطاع النقل عبر السكك الحديدية بالاعتماد على البترول كسلعة ريعية تسيطر الدولة على إنتاجها ودخلها بغير وساطة اجتماعية. وبهذا وجد الحزب الشيوعي نفسه، ضمن قوى يسارية أخرى، محاصرا بدرجة أو بأخرى في حضر العاصمة الخرطوم ومواقع التعليم الجامعي في مدن السودان الأخرى حيث لم يعُد له منفذ إلى الجماهير الشعبية خارج هذه الأطر إلا بوكالة القوى المسلحة الصاعدة في أطراف البلاد وفي مقدمتها الحركة الشعبية لتحرير السودان، شريكة المؤتمر الوطني في السلطة حتى انفصال جنوب السودان في 2011.

وغابت مبادرة الحزب ولم يُفْضِ الصراع داخله إلى تقدم ملموس في أدائه بل تدهور في بعض صوره إلى صراع حول الأشخاص ومواقع القيادة بين المتفرغين السياسيين من كادر الحزب المخضرم وعضويته النشطة دون أن يستطع أي من الطرفين تقديم خطة مغايرة لعمل الحزب تخرج به من حبس المناقشات الداخلية إلى ارتياد آفاق جديدة للعمل الثوري في البلاد. وضاعف من هذه المصاعب فقدان الحزب لنسبة مقدرة من كوادره الوسيطة في نزف مستمر منذ انقلاب 1989 بالنفي والهجرة ضمن موجات متتالية من هجرة العمالة السودانية المدربة طلبا لفرص العمل وابتعاد غيرهم عن النشاط الحزبي بدعوى القنوط أو في أعقاب الصراعات بداخله. وبهذا، انشغل الحزب بمصاعبه الداخلية، التنظيمية والمالية، أكثر مما انشغل بتقويم خطته الدعائية والسياسية، وصار ينادي بإسقاط نظام المؤتمر الوطني واستعادة الديمقراطية كهدف إستراتيجي لكنْ تعوزه التدابير التكتيكية لتحقيق هذا الهدف. وواجه الحزب بهذا الاستعداد الضعيف مهمة المحافظة على وحدة السودان التي ألزم بها نفسه في صدر برنامجه الجديد في 2009، مع تشديده على دعم حق تقرير المصير لجنوب السودان، وأفلتت منه دون أن يستطع شأنه شأن غيره من القوى الحزبية "الشمالية" التأثير بأي قدر كان

على اتجاهات تصويت الناخبين الجنوبيين الذين أقبلوا جماعة على الانفصال تحت قيادة جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان.

الحركة الشعبية لتحرير السودان (شمال)

لم ينافس الحزب الشيوعي على مفاهيم اليسار وشعاراته بصورة جدية سوى الحركة الشعبية لتحرير السودان التي طرحت في عام نشأتها في 1983 مانفستو يدعو إلى سودان "جديد اشتراكي ديمقراطي موحد" وتمثلت وسيلتها إلى ذلك في الصراع المسلح ضد الحكومة المركزية في الخرطوم. وتقدمت الحركة الشعبية في المانفستو الأول بتحليل للصراع السياسي والاجتماعي في البلاد يقول بسيطرة نخبة سياسية محدودة، شمالية وجنوبية، وصفتها بعبارة "الصفوة البرجوازية البيروقراطية"، على جهاز الدولة في السودان على حساب عامة أهل البلد، وفي المقام الأول المجموعات القومية غير العربية وغير المسلمة، وخلصت بهذا المنظور إلى أن قضية جنوب السودان لا حل لها سوى إعادة تركيب الدولة السودانية ككل وليس عن طريق حكم إقليمي أو بالانفصال في دولة مستقلة. وبذات المنظور استطاعت الحركة، على خلاف القوى الجنوبية التي سبقتها، مدّ عملها المسلح وسط المجموعات القومية في الأقاليم الشمالية المتاخمة للجنوب، وبالدرجة الأولى جبال النوبة والنيل الأزرق، وتحالفت في مرحلة لاحقة مع قوى مسلحة في إقليم دارفور.

وبسقوط نظام الدرج الأثيوبي، الحليف الأكبر للاتحاد السوفييتي في القرن الأفريقي في مقابل انقياد السودان تحت حكم جعفر نميري إلى حلف الولايات المتحدة الأميركية، تبدلت حسابات الحركة الشعبية السياسية إذ فقدت بتغير الخارطة الجيوسياسية للقرن الدعم الذى كانت تتلقاه من أديس أبابا الاشتراكية. واضطر الجيش الشعبي إلى انسحاب سريع ومكلف من معسكراته الآمنة داخل الأراضي الإثيوبية إلى جنوب السودان حيث استقبله الجيش الحكومي السوداني بحملة قتالية واسعة نجم عنها انقسام الحركة الشعبية إلى فصيلين، الفصيل الرئيسى بقيادة جون قرنق الذي تحالف مع قوى المعارضة السودانية (الشمالية) المجتمعة في أسمرا الإرترية، وفصيل منشق بقيادة رياك مشار وقع اتفاق سلام مع الحكومة السودانية في 1997 أتاحت للحكومة بالدرجة الأولى السيطرة على المناطق الغنية بالنفط في الجزء الشمالي من جنوب السودان.

وفرض فقدان الملجأ الإثيوبي على الحركة الشعبية لتحرير السودان تحولا في خارطة عملها العسكري، كما فرض تحولا أيديولوجيًّا، صامتا أول الأمر ثم مجاهرا، من مواقع الدعوة "الاشتراكية" بحكم الحلف مع نظام الدرج الإثيوبي إلى البحث عن سند الولايات المتحدة الأميركية، القطب الأوحد بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وقد كان، حيث استطاعت الحركة بعون من قوى كنسية ومدنية أميركية كسب أذن صاغية في دوائر اتخاذ القرار في واشنطن. ووفقا لفقه الضرورة هذا نفضت الحركة عن نفسها اشتراكيتها الأولى لصالح تحليل يقول بالتناقض بين شمال السودان النيلي، العربي والمسلم، مع جنوب السودان، الأفريقي والمسيحي، خاصة وقد أعلنت حكومة الحركة الإسلامية حربها ضد الجيش الشعبي جهادا إسلاميا. وكما سقطت عن دعوة الحركة الشعبية الخطة الاشتراكية تشققت، دعوتها إلى سودان جديد موحد لتصبح الوحدة خيارا يقابله خيار الانفصال عن السودان بدولة مستقلة في أقاليمه الجنوبية.

وانتهت دورة الحرب في جنوب السودان باتفاق السلام الشامل عام 2005، الذي تحقق بموجبه لجنوب السودان حق تقرير المصير ومن ثم الاستقلال بدولة ذات سيادة بعد ست سنوات انتقالية تقاسم فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان السلطة مع المؤتمر الوطني الحاكم، حزب الحركة الإسلامية. وأتاحت الفترة الانتقالية للحركة الشعبية لتحرير السودان العمل العلني في أقاليم السودان كافة، وأقبلت على ذلك بمقولة "التهميش"، تهميش مركز البلاد لأطرافها، والاستغلال الواقع على الأغلبية المهمشة من أقلية مركزية، وتمثلت الأغلبية في دارج تعريفها في القوميات غير العربية، لغة وثقافة، فيما تمثلت الأقلية في نخبة الحكم العربية الإسلامية. وبهذا التقدير، تسيدت قضية الهوية الخطاب السياسي للحركة الشعبية كما تسيدت خطاب المؤتمر الوطني الحاكم كقطبين متقابلين، وإنْ تشاركا في السلطة، بل حتم ذلك على القوى السياسية الأخرى، بما في ذلك الحزب الشيوعي، تفضيل قضية الهوية، الأفريقية في مقابل العربية الإسلامية، على غيرها. واستطاعت الحركة الشعبية خلال هذه الفترة جذب أطياف من جمهور الحزب الشيوعي الحضري في شمال السودان النيلي، من طلاب ومهنيين ومثقفين، إلى صفها مزاوجة مع قاعدتها الريفية بين القوميات غير العربية في جبال النوبة والنيل الأزرق.

واختبرت الحركة الشعبية لتحرير السودان قوتها الجماهيرية في حملة مرشحها الرئاسي ياسر عرمان في نهاية الفترة الانتقالية، وهي الحملة التي أجهضتها في الساعة الأخيرة بدافع الحرص على حق تقرير المصير لجنوب السودان بحيث

لا يُضحِّي بالفوز المضمون بدولة منفصلة في معركة عسيرة لكسب السلطة في جغرافية السودان الموحد. وعندما قامت دولة لجذع الحركة الشعبية الجنوبية في جنوب السودان انقطعت السبل بفرعها الشمالي، الذي توزع جمهوره حديث التشكُّل على حد الريف والمدينة: فصيل مسلح في جبال النوبة والنيل الأزرق عاد إلى القتال غداة انفصال جنوب السودان وأقسام حضرية راهنت على سطوة الحركة لتغيير ميزان القوى في الخرطوم ثم حصدت العزلة السياسية. وفي خضم هذا الصراع، قدم حزب المؤتمر الوطني الحاكم الفصيل الأكثر شوفينية لمواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبخاصة الفرع الشمالي منها، في هيئة منبر السلام العادل. وقادت صحيفة المنبر، الانتباهة، حملة شعواء للتبشير بانفصال جنوب السودان كحل شاف للعقدة السودانية، يضمن سلامة الهوية العربية الإسلامية بطرد أهل الهوية الأفريقية إلى بلد يخصهم بحيث لا تبقى حجة ديموغرافية لمناصري الحركة الشماليين في مطالبتهم بالفصل بين دين الأغلبية المسلمة وديوان الدولة.

ويخوض جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان (شمال) اليوم حربا ضد الحكومة المركزية من مواقع نفوذه وانتشاره في جنوب كردفان والنيل الأزرق بدوافع مماثلة لتلك التي خاض بها جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان الأم الحرب التي أفضت إلى انفصال جنوب السودان في 2011، وبالدرجة الأولى مطلب التوزيع المنصف للثروة والسلطة في البلاد. وفي هذا السبيل تحالف جيش الحركة الشعبية الشمالي مع القوى المسلحة في دارفور التي ما تزال تقاتل الحكومة، كما تحالف جناحا جيش حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، فقاما بإنشاء الجبهة الثورية السودانية في نوفمبر 2011.

وانعقدت عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة وجيش الحركة الشعبية لحل النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق، المسرح الرئيسي لعمليات الحركة، بوساطة من الاتحاد الأفريقي دون تحقيق تقدم يذكر. وترى الحركة النزاع في المنطقتين جانبا من الأزمة الوطنية الشاملة في السودان لا حل له سوى إعادة تركيب هيكل السلطة في الخرطوم لطموحها إلى تحقيق مكاسب مثل تلك التي فاز بها جيش الحركة الأم في اتفاقية السلام الشامل في 2005 بينما تصر الحكومة على حصر التفاوض في قضايا المنطقتين المحلية. كما يرفض فصيلا حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، وهما القوتان المسلحتان المناوئتان للحكم في

دارفور، وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (2011)[28] التي تتمسك بها الحكومة كأساس للتفاوض حول الصراع في الإقليم. وتطالب الجبهة الثورية بتوحيد مساريْ التفاوض، مع الحركة الشعبية في أديس أبابا بوساطة الاتحاد الأفريقي ومع حركات دارفور المسلحة في الدوحة بوساطة دولة قطر، في مسار واحد، وبعقد مؤتمر قومي للحوار الدستوري يجمع كل القوى السياسية في البلاد، مسلحة ومدنية، تحت إشراف حكومة انتقالية تحل محل حكومة الرئيس البشير وتقوم في نهاية مدتها بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

حركات الاحتجاج والمقاومة الحضرية

تشكلت في بواكير 2010 حركة "قرفنا"، واسمها مشتق من "القَرَف"، على يد طلاب جامعيين بهدف إسقاط مرشحي المؤتمر الوطني في الانتخابات العامة التي انعقدت في أبريل من ذات العام ضمن الترتيبات الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل (2005) بين الحكومة السودانية وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان. وعرَّفت قرفنا نفسها بأنها "حركة مقاومة شعبية لا مركزية" وتحدد ديباجتها أنها بغير أيديولوجية سوى رفض الأوضاع المعيشية والإنسانية المتردية في ظل نظام المؤتمر الوطني وتسعي إلى المبادرة بالفعل السياسي مع أخذ تنوع المشارب الفكرية والنظرية والسياسية لعضويتها في الاعتبار. وعلى منوال مماثل، نشأت في أواخر ذات العام حركة "التغيير الآن" بتعريف قريب: "حركة تغيير سياسية اجتماعية تهدف إلى إسقاط نظام المؤتمر الوطني الحاكم في السودان عبر وسائل النضال السلمي وبالتنسيق مع كل الجهات التي تعمل لأجل تحقيق هذا الهدف.ومثل قرينتها "قرفنا" تريد "التغيير الآن" إسقاط النظام الحاكم واستبدال نظام ديمقراطي به ولكنها تجفل من طلب السلطة السياسية مكتفية في إعلانها بأنها جهة "مراقبة" أو "مجموعة ضغط" حتى "استتباب هياكل ديمقراطية كافية وفعالة في مكانها الصحيح".

ولئن باعدت "قرفنا" بينها وبين الأيديولوجيات بل طلبت تجاوزها بالمرة ونفت "التغيير الآن" عن نفسها صفة الحزب السياسي مشددة على أنها حركة اجتماعية تضم أفرادا غير منتمين سياسيا وأعضاء سابقين في أحزاب سياسية إلى جانب أعضاء

28 وقعت الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة، وهي اجتماع فصائل منشقة عن الحركات المسلحة الرئيسة في الاقليم - جناحا جيش/حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة - في يوليو 2011 على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بعد مفاوضات استضافتها ورعتها قطر ثم لحق بها في أبريل 2013 فصيل جديد منشق عن حركة العدل والمساواة. تكونت بموجب هذه الاتفاقية هياكل لسلطة اقليمية في دارفور وأنشئ صندوق لإعادة البناء والتعمير بتمويل قطري.

فاعلين في أحزابهم فإن الحركتين تُعدّان بحسب القاموس السياسي السوداني يسارا لكون الاثنتين تعارضان نظام حكم الحزب الواحد في نسخته السودانية "الإسلامية" وتهدفان إلى استبداله بنظام حكم ديمقراطي يستبطن علمانية الدولة. وكمثيلاتهما من حركات الاحتجاج السياسي التي نشأت ضمن انتفاضات العالم العربي منذ أواخر 2010، تعتمد الحركتان إلى حد كبير على الوسائط الاجتماعية على شبكة الإنترنت للترويج والحشد بدلا من التنظيم الهرمي وهياكل القيادة الساكنة مما أتاح لهما فعالية مقدَّرة في العمل بين الجمهور الحضري من الشباب وطلاب الجامعات، ورواجا بين السودانيين خارج البلاد إلا أنه حال بينهما وبين تطوير أدواتهما السياسية والتنظيمية لبلوغ مقاصد ملموسة تتدرجان بها من حال الاحتجاج إلى صياغة مطالب القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الثورة على الأوضاع القائمة والتبشير بها ومن ثم مراكمة التجارب المرشدة إلى تحقيقها ولو بتؤدة عمل النمل.

ويشي بروز الحركتين، قرفنا والتغيير الآن، بعجز أحزاب المعارضة القائمة، بما فيها الحزب الشيوعي، عن استيعاب الطاقة السياسية لفئة عريضة من ذوي التعليم العالي الذين تتناقض مصالحهم وتطلعاتهم مع نظام الحكم الأوتوقراطي ويجمعهم الاحتجاج على تطاول الحروب في ريف البلاد وتفشي الفساد في أجهزة الدولة وتراكم الثروات في أيدي أصحاب السلطة ومن يواليهم وضيق فرص العمل والحجر على الحريات العامة ثم انغلاق الأفق السياسي لتقادم العهد بالحكام وتضاؤل فرص التداول السلمي للسلطة. ووفقا لهذا التقدير فإن احتجاج الحركتين لا يتصل حصرا بالنظام الحاكم بل يشير إلى تململ مطرد من مماحكات النادي السياسي وتكتيكاته، مما يعود بالمناقشة إن استقامت إلى تمرد أبكار الشيوعيين السودانيين وهم يكتشفون موارد الماركسية في مقاومة الاستعمار على ما اعتبروه فقرا في الماعون النظري وسقما في العمل السياسي لقادة أحزاب النادي السياسي لا طائل تحته.

ولم تستطع حركة "قرفنا" إسقاط أيٍّ من مرشحي المؤتمر الوطني في انتخابات 2010، إذ استعد الحزب الحاكم لها بكامل ترسانته الأمنية، كما لم توفق حركة التغيير الآن بعد في جذب جماهير المدن إلى معاركها الاحتجاجية ضد النظام الحاكم وظل نشاطها محصورا في أغلبه ضمن المواعين التي نشأت منها، أيْ ضمن دوائر الناشطين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب العمل السياسي في الجامعات. وبهذا تجد الحركتان نفسيهما في مواجهة ذات العقدة التي تكبل نشاط الحزب الشيوعي: ضيق منافذ اليسار إلى الجماهير الشعبية، وبالأخص في

أريـاف السـودان، تحـت وطـأة النزاعـات المسـلحة المسـتمرة بـين الحكومـة المركزيـة والقـوى المتمـردة عليهـا مـن جهـة، وبـين المجموعـات السـكانية المتنافسـة عـلى المـوارد بعصبيـة الإثنيـات والقبائـل مـن الجهـة الأخـرى.

تحديات ومستقبل اليسار السوداني

مـيز المرحـوم التجـاني الطيـب بابكـر[29] جيـل الـرواد مـن الشيوعييـن السودانييـن فـي كلمـة لـه فـي 1996 بمناسـبة الذكـرى الخمسـين لتأسـيس الحـزب الشـيوعي بأنهـم "اقتحمـوا مجهـولا بالنسـبة لهـم وبالنسـبة للمجتمـع السـوداني" إذ "أسسـوا حزبـا مـن نـوع جديـد دون تجربـة سـابقة". وربمـا تمثَّـل منـاط هـذه الجـدة فـي أن الرابطـة بـين أعضـاء الحـزب لـم تقـم عـلى ديـن أو طائفـة أو إثنيـة أو قبيلـة أو لغـة أو جهـة بـل عـلى الاختيـار والنضـال المشـترك، وهـي رابطـة جهـد الحـزب لعهـود فـي تعضيدهـا وسـط الطبقـة العاملـة وحلفائهـا فأصـاب نجاحـا مقـدرا حـتى هـدد أركان البنـاء السـياسي كمـا اسـتقر بعـد الاسـتقلال دولـة بـين الصفـوة دون غمـار النـاس فـي ثـورة أكتوبـر 1964.

وراكـم اليسـاريون السـودانيون، مـن الـتزم منهـم صـف الحـزب الشـيوعي ومـن فارقـه، تجربـة طويلـة منـذ ذلـك الحـين اختـبروا فـيها أداة الانقـلاب العسـكري والعمـل المسـلح ضـد قـوى الحكـم ضمـن جيـش الحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان أو فـي التحالـف معهـا والتعايـش المرحـلي مـع النـادي السـياسي لا مناهضتـه المبـاشرة فـي تحالـف عريض لاسـتعادة الديمقراطيـة منـذ أن صعـدت الحركـة الإسـلامية إلى الحكـم فـي يونيـو 1989. وفـي كل هـذا كان شـاغل السـيطرة عـلى جهـاز الدولـة، أو عـلى الأقـل كبـح جماحـه، مقدَّمـا عـلى سـواه، وهـو تصـور لأولويـات العمـل السـياسي انتقـده المرحـوم عبـد الخالق محجـوب، سـكرتير الحـزب الشـيوعي الأسـبق، بتشـديده عـلى أن الحـزب الشـيوعي رغـم مـا حقـق فـي أكتوبـر 1964 نهـض إلى معارضـة نظـام عبـود باعتبـاره ديكتاتوريـة سياسـية وكفـى دون النظـر فـي القـوى الاجتماعيـة التي تسـندها والتركيـب الطبقي للنخبـة الحاكمة. ودفـع مثـل هـذا التجمـير الطبقـي عبـد الخالـق إلى اعـتزال انقـلاب جعفـر نميـري فـي 25 مايـو 1969 باعتبـاره خبطـة للبرجوازيـة الصغـيرة لا غـير، وكان قبـل ذلـك يدفـع الشـيوعيين إلى حفـز نضـالات العمـال والمزارعـين برابطـة النقابـة وتنظيمهـا باعتبارهـم القـوى ذات المصلحـة الراكـزة فـي تغيـير جـذري لمـيزان القـوة السياسـية، لـم تحُـل بينهـم وبـين هذا الجمهـور تهـم الإلحـاد أو سـواها مـن الدعايـة المضـادة.

29 عضـو اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي السودانـي ورئيـس تحريـر جريـدة الميـدان الناطقـة بلسـان الحـزب، ولـد فـي 1926 وتوفـي فـي 2011، مـن مؤسـسي الحـزب وأحـد أبـرز قادته.

كما صدرت عن اليسار قراءة للواقع السوداني، بلغة الحزب الشيوعي السوداني، تقول بأولوية تنظيم قوى الإنتاج كما قادت التحولات السياسية التي شهدتها البلاد فصيلا من اليسار إلى التعويل على شوكة الجيش في السيطرة على جهاز الدولة وبشر فصيل آخر بالعمل المسلح وسط القوميات المضطهدة في الريف للإطاحة بالحكومات الرجعية في الخرطوم لأعوام طويلة قبل نشأة جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في 1983. وقال بهذه الدعوة المرحومان يوسف عبد المجيد وأحمد شامي اللذان انشقا عن الحزب في أغسطس 1964 ليؤسسا الحزب الشيوعي القيادة الثورية بهدف قيادة ثورة مسلحة من الريف قوامها الفلاحون والرعاة مثل نظرائهم في الثورة الصينية.

حصد الحزب من خطة الانقلاب كربلاء يوليو 1971 أما المعارضة المسلحة للحكومات في الخرطوم فقد اضطلعت بها أصالة جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان حتى استقلال جنوب السودان في 2011، وبعد ذلك قطاعه الشمالي في جبال النوبة والنيل الأزرق إلى جانب الحركات المسلحة في دارفور متحالفة في الجبهة الثورية السودانية. واستقر منهج الحزب الشيوعي السياسي منذ السبعينات، وتبعته في ذلك القوى اليسارية الأخرى، على تقديم التناقض بين الديكتاتورية والديمقراطية على ما عداه ومن ثم الاصطفاف مع القوى السياسية كافة دونما تمييز في أوسع جبهة لاستعادة الديمقراطية. وتأجلت بهذا المنظور موجبات الاقتصاد السياسي وعزائم الصراع الطبقي إلا ما يصبّ منها مباشرة في باب مناهضة الديكتاتورية. وتحقق للحزب الشيوعي التحالف الذي يرغب فيه مرتين في مواجهة الحركة الإسلامية الحاكمة، وكانت المرة الأولى في التجمع الوطني الديمقراطي، وتحالف المعارضة حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005، ثم قوى الإجماع الوطني، وتحالف شبيه مضاف إليه شق من الحركة الإسلامية بقيادة شيخها المخضرم حسن الترابي لكن ينقصه الحزب الاتحادي الديمقراطي، ما بعد انفصال جنوب السودان في 2011.

وانسلت الأحزاب واحدا تلو الآخر من التجمع الوطني الديمقراطي تاركة الحزب الشيوعي حارسا على أطلاله. وعقد الصادق المهدي صاحب حزب الأمة اتفاقا مع الحكومة في أعقاب الشقاق بين الرئيس البشير وحسن الترابي في 1999 أنهى به الصادق المهدي هجرته للمعارضة، ثم وقّع محمد عثمان الميرغني صاحب الحزب الاتحادي الديمقراطي هدنة في 2003 مع نائب الرئيس وقتها علي عثمان محمد طه أثناء سير المفاوضات بين الحكومة وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان وفي آخر الأمر أنهى جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان حربه مع الحكومة باتفاق سلام بمعزل عن حلفائه في المعارضة "الشمالية" ضمن به استقلال جنوب السودان. أما قوى الإجماع الوطني فقد غاب عنها من أول عهدها الحزب الاتحادي

الديمقراطي الذي فضّل الائتلاف مع الحزب الحاكم بغير مواراة، وانسل منها الصادق المهدي بحزبه برجاء حظ أفضل على مسؤوليته، وذهب جيش الحركة الشعبية في شمال السودان إلى حال سبيله الحربي ليشكل حلفا عسكريا وسياسيا مستقلا مع الحركات المسلحة في دارفور. وفي نهاية الأمر، غادر حتى حسن الترابي بحزبه المؤتمر الشعبي خيمة قوى الإجماع الوطني بعد أن رممت مساومة مضنية علاقته بالرئيس البشير وحزب المؤتمر الوطني الحاكم ضمن دعوة رئاسية إلى "الحوار الوطني" أفلح بموجبها الرئيس وحزبه في فرض استقطاب جديد قديم في الساحة السياسية على شفرة الشريعة الإسلامية.

واستجابت لنداء الرئيس أحزاب النادي السياسي ذات المرجعية الدينية، الأمة والاتحادي الديمقراطي والمؤتمر الشعبي إلى جانب آخر المنشقين عن المؤتمر الوطني، حركة الإصلاح الآن لصاحبها غازي صلاح الدين العتباني، ورفضه الحزب الشيوعي ووافقته الرأي الأحزاب اليسارية التي ظلت في حلف ضمن قوى الإجماع الوطني والقوى المسلحة المؤتلفة في الجبهة الثورية وحركات الاحتجاج الشبابية . وكان لكل معسكر حيثياته، الأول لا يريد هز العرش بأكثر مما يجب خوفا من طامة تطيح بالنادي السياسي كله، والثاني يرى في الديمقراطية المتفق على نتائجها التي يرجو الحزب الحاكم ومحاوروه إعادة تدوير للنظام لا حياة للديمقراطية معها ولا سبيل لفض الصراعات المسلحة في البلاد بالسلم المستدام.

وبذلك يعود اليساريون، ولو مواراة، إلى قضية الديمقراطية، شكلية إجرائية أم جذرية جماهيرية، وهي قضية خاض فيها اليسار ردحا ورجّح حلها في القرن الماضي بشعار "الديمقراطية الشعبية" ذات الحزب الواحد الطليعي، إلا أن الحزب الشيوعي السوداني ارتدّ عن هذه العقيدة كفاحا بتجربته المحلية في الصراع مع سلطة جعفر نميري الاشتراكية كما اصطدم مرات بنتائج اعتصامه بالتناقض بين الديمقراطية والديكتاتورية كمعضلة أولى تَجُبُّ ما عداها. وإنْ كان من صدى لكل ذلك، فإنه يتمثل في أن مستقبل اليسار السوداني مطروح أمامه من كتاب التجربة فقد تحقق له أكبر فتح في تاريخه، أكتوبر 1964، لا بأداة التحالف مع النادي السياسي في السراء والضراء بل على أساس عزم خلاق على تنظيم قوى الإنتاج الريفية والحضرية والتبشير بقضاياها أجندة للعمل السياسي. وبرزت رابطة العمل كمنافس وترياق لروابط الثقافة، دينية وعرقية وقبلية، وكضرورة ملحة تحت ظروف السودان الحالية، إذ لا سبيل بغيرها لفض الاستقطاب المزمن حول الشريعة الإسلامية، ولا يمكن بسواها إعادة تشكيل إحداثيات المسرح السياسي لصالح القوى الشعبية في مقابل الطبقة الحاكمة، ولا مناص منها لنسج نضالات غمار الناس في

الأريـاف المهمشـة بعضهـا ببعـض وبنضـالات الطبقـة العاملـة الحضريـة.

يضـع مثـل هـذا التصـور للمسـتقبل أمـام اليسـار عـدة مهـامّ غابـت عـن أجندتـه اليوميـة منـذ السـتينات، فـي مقدمتهـا تجديـد معرفتـه المبـاشرة بالاقتصـاد السـياسي لأريـاف السـودان فـي خضـم موجـات متتاليـة مـن التراكـم البـدائي أثمـرت حروبـا لا تنقطـع، وذلـك بغـير وسـاطة القيـادة البرجوازيـة الصغـيرة للحـركات المسـلحة الناشـطة فـيه؛ وتجديـد معرفتـه بأحـوال الطبقـة العاملـة السـودانية وتكويناتهـا بعـد أن انفـض مركزهـا التاريخـي فـي سـكك حديـد السـودان ونشـأت مراكـز جديـدة للصناعـة ذات الملكيـة الخاصـة عـلى غـير مـا عهـد اليسـار السـوداني مـن غلبـة القطـاع العـام تحـت الإدارة الاسـتعمارية ومـا بعـد الاسـتقلال، إلى جانـب القطـاع العريـض مـن قـوى العمـل المشـتتة فـي وحـدات الإنتـاج والخدمـات الصغـيرة ذات التشـغيل المحـدود. وفـوق ذلـك، اهتـدى المرحـوم محمـد ابراهيـم نقـد، السـكرتير السـابق للحـزب الشـيوعي السـوداني، إلى ثلاثـة مباحـث رئيسـية قـال بأولويتهـا لفهـم حركـة الاجتمـاع السـوداني، صـارت المعرفـة بهـا اليـوم ضرورة، علاقـات واقتصـاد الـرق فـي السـودان، ونشـوء الدولـة السـودانية وتطورهـا، وتاريـخ الطـرق الصوفـية واتصالهـا بسـواها مـن الهيـاكل الاجتماعيـة والسياسـية. وتتوافـق هـذه المسـتويات الثـلاث عنـد رجـع البـصر مـع ترتيـب ماركـس للبـنى الاجتماعيـة، القاعـدة الاقتصاديـة، وجهـاز الدولـة العلـوي، ومـا يصـل بينهمـا مـن مؤسسـات المجتمـع المـدني. وكان الـرق يمثـل نظامـا للإنتـاج ووسـيلة للتجنيـد القـسري للقـوى العاملـة ممـا سـمح بدرجـة مـن التراكـم البـدائي خلـف أثـرا حاسـما فـي علاقـة الاضطهـاد بـين وسـط السـودان النيـلي ومسـارح الاسـترقاق فـي جنـوب البـلاد وجبـال النوبـة والانقسـنا[30] [31].أما جهـاز الدولـة السـودانية فقـد نهـل خـلال تطـوره التاريخـي مـن ريـع الـرق وقـام عـلى حمايـة نظامـه الاقتصـادي ومـا ترتـب عليـه مـن تبعـات فـي العلاقـة بـين الطبقـات الحاكمـة والمجموعـات السـكانية الخاضعة للاسـترقاق، وقـد كشـف نقـد جانبـا مـن ذلـك إبـان حكـم المهديـة والاسـتعمار البريطاني الـذي تـلاه فـي كتابـه "علاقـات الـرق فـي المجتمـع السـوداني"[32]. كمـا أثبتـت الطـرق الصوفـية كمؤسسـات اجتماعيـة، عنـد نقـد، قـدرة عـلى البقـاء والتكيـف مـع محيـط الدولـة جبـت بهـا سـواها، ولهـذا خصهـا بالاهتمـام، بـل مثلـت، فـوق ذلـك، مواعـين

30 Spaulding, Jay. The Business of Slavery in the Central Anglo-Egyptian Sudan, 1910-1930. African Economic History. 1988, 17

31 Sharkey, Heather J. Arab Identity and Ideology in Sudan: The Politics of Language, Ethnicity, and Race. African Affairs. 2008, Vol. 107, 426

32 محمـد ابراهيـم نقـد. علاقـات الـرق فـي المجتمـع السودانـي: النشـأة، السـمات، الاضمحـلال. القاهـرة : مكتبـة بسـتان المعرفـة للطباعـة والنـشر والتوزيـع، 1995.

فعالة للتراكم الاقتصادي والتعبئة السياسية كما يتجلى في النفوذ المستمر لطائفتي الأنصار والختمية وحزبيهما السياسيين، حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي.

ووفقا لما تقدم، يجد اليسار السوداني نفسه مواجها لأول الأمر بإعادة اختراع نظريته الثورية، وينطبق هذا على الحزب الشيوعي كما ينطبق على القوى التي تروم تغيير هيكل السلطة وتقسيم الثروة بالنضال المسلح وكذلك الفصائل اليسارية التي ترى نفسها خلوًا من الأيديولوجيا عمادها الدعوة إلى الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بغير شقاء في كيفية تحقيق هذه الأهداف الملموسة بين يدي الناس. وفي هذا الخصوص، يصح تشخيص علي مزروعي الآنف الذكر بأن السودان هامش مركب في محيطه الإقليمي من عدة أوجه حيث مرت عليه موجة الثورات العربية التي أطاحت بالأنظمة الحاكمة في جارتيه مصر وليبيا، وتهدد الجغرافية السياسية الناجمة عن الحقبة الاستعمارية في المنطقة بأسرها بما في ذلك خارطة الأقطار وعلاقات القوة وتراتب السلطة بين التكوينات القومية والدينية والطائفية كأنها صدى أعظم لتاريخه المعاصر. وإذا كانت علاقات السلطة الساكنة لعهود في المنطقة قد تفجرت بثورات الجماهير وبالحروب الأهلية على أساس الهويات الدينية والطائفية فقد اختبر السودان منذ أول استقلاله الصراع المسلح بين شماله وجنوبه حول صناعة الوطن حتى أدرك حق تقرير المصير كمخرج من حرب لا منتصر فيها، وما يزال الصراع المسلح يدور في أطرافه حول المواطنة المتساوية. وفي هذا الأتون الحربي، أطاحت الجماهير الشعبية في السودان مرة وأخرى بسلطة ديكتاتورية، في 1964 وفي 1985، لتفتح الطريق نحو الديمقراطية وانتصرت بها واختبرت انتكاساتها. كما امتحنت وعد الإسلام السياسي في المعارضة وفي الحكم وروضت تنظيماته، وأولها المؤتمر الوطني الحاكم، بالمقاومة اليومية حتى ارتدت عن تشدقها بالدين المملوك للدولة إلى براغماتية "علمانية" الشريعة الإسلامية التي تنطوي على بلاغة سياسية وتقنيات مفضوحة لكبت فقراء المدن انجلت عنها القدسية المدعاة.

السودان إذن، بهامشيته المركبة، حلقة ضعيفة في النظام الجيوسياسي الذي يحيط به، لم تقو فيه الدولة على فرض سلطانها بغير قيد أو شرط على الناس وحيواتهم، وما يزالون يصارعون سيطرتها بقواهم الحية سلما وحربا، وهو بذلك مؤهل لأن يشهد تجارب مستجدة في صناعة الأوطان على أساس ديمقراطي تقدمي في مصلحة غمار الناس. والدعوة إذن موصولة إلى أن يتبع اليسار السوداني نصيحة لينين ويبدأ من البداية، ويقوى على المجهول الذي شقه رواده، وينتزع المبادرة السياسية في ساعة الفوضى هذه، أو كما قال ماو: "السماوات تسودها الفوضى، ولهذا فإن الوضع ممتاز!"

اليسار المغربي ... واقع الأزمة ومخاض التغيير

عماد استيتو

صحفي وكاتب مغربي اشتغل في عدد من الصحف والمجلات المغربية المعروفة كيومية "المساء" وأسبوعيتي "هسبريس" و "الآن"، كما عمل مراسلا لعدد من الصحف العربية كصحيفتي "الأخبار اللبنانية" و "القدس العربي"، بالإضافة إلى مساهماته ومقالاته المنشورة في القسم العربي لموقع إذاعة هولندا العالمية وعدد من المقالات المنشورة في عدد من المجلات الثقافية والفكرية والبحثية. سياسيا عاش تجربة نضال اليسار الطلابي داخل الجامعة قبل انتسابه بعدها للحزب الاشتراكي الموحد.

تقديم

يحكم المغرب نظام ملكي منذ جلاء الحماية الفرنسية عن المغرب[1]، مباشرة بعد توقيع معاهدة إلغاء الحماية بين الحكومة الائتلافية بقيادة مبارك البكاي والسلطات الفرنسية بتاريخ 2 مارس 1956. وحظيت الملكية المغربية بمكانة مركزية خلال جُلّ الوثائق الدستورية التي عرفها المغرب منذ صدور الدستور التأسيسي بتاريخ 14 دجنبر 1962 وصولا إلى آخر تعديل دستوري في يوليوز2011، وظل المطلب الدستوري قضية مفصلية في جدلية التقارب والتباعد بين مكونات الحقل السياسي المغربي، وشكل أحد أبرز مصادر الاختلاف لحظة وضع أسس بناء الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال، كما ظل مكمن التوتر بين المؤسسة الملكية والأحزاب سليلة الحركة الوطنية طوال فترة تجاوزت ثلاثة عقود من الزمن[2].

1 استخدم لفظ "ملك" لأول مرة سنة 1956 كبديل عن لفظة "السلطان" التي كانت مستخدمة خلال عهد الحماية، كمؤشر على الانتقال إلى تصور حديث للدولة.

2 ذ. محمد مالكي: "الدستور وتنظيم السلط"، عن منشورات الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعلى المستوى السياسي، زكَّى دستور 2011 الملكية في المغرب كمؤسسة حاكمة رغم بعض الإيجابيات التي حملها على مستوى تعزيز دور الحكومة ورئيسها، حيث حافظ الملك على عصب الاختصاصات التي درجت الدساتير السابقة على إسنادها إليه، وهو ما يعني استمرار الملكية التنفيذية وتجاهل مطلب الانتقال إلى ملكية برلمانية وهو المطلب الذي رفعته قوى سياسية عديدة خلال حراك الشارع الذي تمثل في حركة 20 فبراير. ذلك أن الدستور المغربي الحالي كرس المكانة الدينية للملك رغم الانتقادات والاعتراضات التي طالت الأحكام الدستورية ذات الصلة بـ"المشروعية الدينية"، كما استمر الملك رغم تفويضه بعض الصلاحيات لرئيس الحكومة في ممارسة عدد من الصلاحيات المهمة: كرئاسة المجلس الوزاري، المكلف بالتداول في النصوص والقضايا الإستراتيجية، من قبيل: مشاريع القوانين التنظيمية، مشاريع مراجعة الدستور، التوجهات الإستراتيجية للدولة، التوجهات العامة لمشروع قانون المالية، مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري، مشروع قانون العفو العام.

غير أن هذه الوثيقة الدستورية الجديدة (على علاتها) لم يجر احترام مضمونها، إذ تمت العودة بسرعة البرق إلى إعمال الدستور العرفي. ذلك أن السلطة لم تعد ترى أن دستور 2011 يشكل بكامل بنوده مرجعا ملزما بل رأت فيه مجرد وثيقة معلقة التنفيذ في انتظار ظهور ميزان قوى جديد، في حين أن ميزان القوى الحالي لا يرقى إلى مستوى الدستور الجديد الذي جاء كجواب استثنائي على ظرفية استثنائية[3].

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، يعيش المغرب أوضاعا صعبة باعتراف المؤسسات الرسمية للبلاد نفسها، حيث رسم تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2012 صورة قاتمة عن الاقتصاد المغربي الذي اعتبره هشا، ومتميزا ببطء ملحوظ في معدّل النمو الاقتصادي وانخفاض عدد مناصب الشغل المستحدثة وتراجع في احتياطي المغرب من العملة الصعبة. يأتي هذا في الوقت الذي يساهم فيه تراجع المحصول الزراعي الناتج عن عدم انتظام تساقط المطر في تأزيم الأوضاع المعيشية لفئات عريضة من المغاربة يرتبط دخلهم في شكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع الزراعي[4].

وتنهج الحكومة المغربية سياسة تقشفية منذ أكتوبر 2012 تنفيذا لتوصيات صندوق

3 ذ. محمد الساسي أستاذ علوم سياسية وسياسي يساري : مقال "تصفية الحساب" المنشور في يومية المساء بتاريخ 31 غشت 2012.

4 ذ. الحسن عاشي مركز كارنيكي لدراسات الشرق الأوسط : مقال "المغرب: ظروف حرجة وموازنة غير مقنعة" بتاريخ 29 ماي 2012.

النقد الدولي، أي بعد حصولها على خط الوقاية والسيولة الذي تم تجديده في فبراير من السنة الحالية، وهو ما يجعل السياسات الاقتصادية المغربية خاضعة لمراكز القرار الخارجية. وهي سياسات دفع المواطنون المغاربة ثمنها غاليا منذ أوائل الثمانينات مع تطبيق برنامج التقويم الهيكلي. وتقوم هذه الإصلاحات الاقتصادية التي تتم بتوجيه من صندوق النقد الدولي على تفكيك نظام دعم المنتوجات الغذائية والبترولية (صندوق المقاصة) واستبدالها مساعدات مباشرة بها، ورفع سن التقاعد إلى 65 سنة وغيرها من الإجراءات التي شرعت الحكومة التي يقودها الإسلاميون في تنفيذ بعضها من خلال: تفعيل نظام المقايسة على أسعار الديزل والبنزين والوقود الصناعي حسب تقلبات أسعار السلع في الأسواق العالمية وهو ما يعني تحميل المستهلك أي زيادة في الأسعار، حذف 15 مليار درهم من ميزانية الاستثمار، ووضع قانون تقشفي للمالية في 2014[5].

وجاء التعديل الدستوري الأخير كمحاولة لاحتواء شرارة الربيع الديمقراطي الذي عرفته المنطقة مع بداية 2011، والتي مثلت حركة 20 فبراير نسختها المغربية برفعها شعارات تطالب بإسقاط الفساد والاستبداد وبالعيش بكرامة وفي ظل العدالة الاجتماعية. غير أن الحركة الشبابية لم تحظ بالجماهيرية الكافية وانفرط عقدها بشكل سريع، لعدة عوامل من بينها: اختلاف الرؤى السياسية لدى عدد من مكوناتها، غموض بعض شعاراتها، غياب المساندة الإعلامية والنقابية، ضعف التغلغل الشعبي لبعض القوى المكونة للحركة، مناورات النظام السياسي. كما أسهمت المآلات الدرامية والسيئة التي انتهت إليها عدة دول شهدت شرارات الانتفاضات فيها انحسار التعاطف الشعبي مع الحراك المغربي في مقابل الانتصار لخطاب الحفاظ على الأمن والاستقرار.

وبعد مرور ثلاث سنوات على الحراك الشعبي المغربي الذي شاركت فيه مكونات متعددة من يسار وإسلاميين، يبدو الوضع المغربي متسما بالضبابية بعد انتصاف مدة الولاية الحكومية الجديدة التي وصل فيها إسلاميو حزب العدالة والتنمية لأول مرة إلى رئاسة الحكومة وشكلوا ائتلافا حكوميا يعجُّ بالمتناقضات ويغيب عنه الوضوح، وكان حزب العدالة والتنمية قد اضطر إلى ترميم أغلبيته الحكومية حينما قرر حزب الاستقلال المحسوب على اليمين الانسحاب من الحكومة بتاريخ 9 يوليوز 2013، وحلّ محله حزب التجمع الوطني للأحرار (حزب إداري)، وحملت النسخة الثانية من الحكومة ضم وزراء غير منتمين حزبيا، وهو مؤشر على التراجع عن فكرة الحكومة السياسية المنبثقة من الصناديق.

5 مداخلة صلاح الدين لمعيزي خلال الجامعة الإفريقية الأولى للشبكة الدولية من أجل إلغاء ديون العالم الثالث التي نظمت بتونس من 21 الى 23 مارس 2014.

كما أن الممارسة الحكومية كشفت تراجعا عن الهامش الذي يتيحه دستور 2011 من خلال تفادي الاحتكاك أو الاقتراب من مراكز النفوذ الاقتصادي المهيمنة على المشاريع الكبرى في البلاد، ويبدو أن الموقف يتجه إلى الحسم نحو عودة الوضع إلى النقطة التي كان عليها قبل الحراك الشعبي وترسيخ تحكم الدولة في العملية السياسية، وهو ما أكده رئيس الحكومة بنفسه في تصريح له حينما قال بشكل واضح: "الصلاحيات الأساسية للحكم توجد بيد المؤسسة الملكية. نحن نترأس الحكومة ولدينا صلاحيات محددة في الدولة"[6].

ويتسم المشهد السياسي المغربي على العموم بشيوع مظاهر من البلقنة والتشتت والميوعة في العمل السياسي، وقد أدى هذا بدوره إلى نفور متكرر من الانتماء الحزبي، وحالة من الانكسار وفقدان الأمل في إنجاز الانتقال إلى الديمقراطية. فإذا كانت أحزاب اليسار التي شاركت في التجربة التي أطلق عليها "التناوب التوافقي" قد عجزت عن القيام بمراجعة نقدية لتجربة المشاركة الحكومية واستخلاص العبر والدروس منها، فإن أحزاب اليمين ما زالت وفية لارتهانها إلى دعم الإدارة، بينما لا تزال أحزاب اليسار الديمقراطي تعيش في أفلاطونية مفرطة ولا تزال عاجزة عن التحول إلى قوة سياسية جماهيرية ومنظمة تستطيع أن تُحدث خلخلة في المشهد السياسي المغربي، وأن تُحدث بالتالي تغييرا في موازين القوى المائل لصالح الأحزاب المحافظة وتلك التي تحظى بدعم الدولة.

التحولات في مفهوم اليسار المغربي

لا يمكن أن يختلف اثنان على أن انهيار الاتحاد السوفياتي أحدث أثرا عميقا في مفهوم اليسار اليوم، غير أن بوسعنا أن نعود إلى المفهوم الأساسي لليسار والذي اقترحته الثورة الفرنسية باعتبار اليسار معبرا عن القوى التي تدافع عن الفقراء وتطلعاتهم وتسعى إلى إقامة مجتمع العدالة الاجتماعية. وخضع اليسار المغربي بدوره لهذه التحولات التي بدأت حتى قبل انفراط عقد المعسكر الاشتراكي الشيوعي، أي مع فشل المشروع التحرري العربي فتم إنتاج يسار متعدد هو في النهاية محصلة للصراع السياسي الممتد منذ مرحلة ما بعد الحماية وصولا إلى سنوات الرصاص.

وتجد الأحزاب والتنظيمات التي تعبر عن انتمائها لليسار في المغرب جذورها في مرحلة الحماية، ذلك أن جميع التنظيمات اليسارية الموجودة في الساحة المغربية هي

6 حوار رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران مع موقع "الحرة" المنشور بتاريخ 8 غشت 2014.

وليدة "الحزب الشيوعي المغربي" و"حزب الاستقلال". حيث يعتبر الحزب الشيوعي المغربي أقدم تنظيم يساري في المغرب بظهوره في 1936 كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي في المغرب[7]، فيما أدى الصراع بين التيار اليميني المحافظ الذي كان يتزعمه علال الفاسي السلفي النزعة والتيار التقدمي اليساري داخل حزب الاستقلال، إلى ميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في 1959 بقيادة الزعيم اليساري المغربي الشهير المهدي بن بركة.

ومع انشقاق الجناح اليساري لحزب الاستقلال وتأسيسه حزبا، ستبدأ ملامح تشكُّل قوى سياسية معارضة للسلطة تحمل سقفا أعلى من المطالب في مغرب ما بعد الحماية، حيث التقى موقفا الحزب الشيوعي المغربي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية من الدستور التأسيسي للبلاد في 1962. وتوافق الحزبان اليساريان على رفض هذا الدستور مطالبين بمجلس تأسيسي رغم الاختلافات العميقة بينهما في الأفكار والمرجعيات[8]، فالحزب الشيوعي المغربي كان يتبنى المرجعية الماركسية اللينينية منذ مؤتمره الثالث المنعقد في 1966 كما كان يعتمد مبدأ الديمقراطية المركزية وعدم السماح بظهور تيارات ونزعات متعارضة داخل التنظيم متأثرا بنموذج الاتحاد السوفياتي، أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فقد جمع في صفوفه خليطا من الآراء والمواقف المختلفة من قومية وناصرية واشتراكية وماركسية[9].

ويمكن تسمية هذه المرحلة من التاريخ المغربي مرحلة الصراع بين "اليسار" و"الحكم"، لأن مواقف ومطالب الحزبين جرَّتْ على أعضائهما عددا من المحاكمات السياسية التي خضع لها على الخصوص الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي كان يراهن على إقامة نظام حكم برلماني يحتفظ فيه الملك بسلطات رمزية، فيما دفع الشيوعيون المغاربة ثمن التبعية لسياسات موسكو باعتقال عدد من قياداتهم البارزة.

وسيفرز لنا هذا الصراع السياسي المحتدم بين السلطة واليسار نشوء تيارات أكثر راديكالية من داخل التنظيمين اليساريين نفسهما، إذ ستظهر منظمتا "23 مارس" و "إلى الأمام" كتعبير عن نزعة تمردية لعدد من أعضاء الحزبين على توجهات القيادة التي بدأت تُظهر نوعا من التخاذل والانحراف عن الخط الأساسي للحزبين بحسب هذه العناصر. وتبنت الحركتان معا مطالب ثورية راديكالية وانتهجت العمل السري متأثرة بأفكار تشي غيفارا وماوتسي تونغ وسعت إلى قلب النظام القائم عبر تحريض الجماهير ضده.

7 خالد الناصري، "اليسار المغربي: الواقع والآفاق"، مجلة نوافذ العدد 4 سنة 1999.

8 خالد الناصري، "اليسار المغربي: الواقع والآفاق"، مجلة نوافذ العدد 4 سنة 1999.

9 عبد القادر الشاوي، "اليسار في المغرب: تجربة الحلم والغبار"، سنة 1992.

وفـي هـذه الأثنـاء بـدأ اليسـار التقليـدي المغـربي، فـي زمـن مـا بعـد دسـتوريْ 1970 و 1972 اللذيـن رفضهمـا الحزبـان، عمليـة شـبه تهدئـة مـع النظـام القائـم بعـد سـنوات طويلـة مـن الـصراع بـين الطرفـين. وجـاء هـذا التغـير الملحـوظ فـي مواقـف اليسـار التقليـدي فـي منـاخ المخـاوف مـن اسـتقلال "الصحـراء الغربيـة" بعـد تلويـح إسـباني بمنحهـا وضـع دولـة ذات سـيادة، حيـث أذعنـت المؤسسـة الملكيـة بدورهـا لحتميـة توحيـد جهـود جميـع القـوى السياسـية حـول مـا عـرف بـ"قضيـة الوحـدة الترابية" واسـتدعى الملـك زعيميْ حـزب التقـدم والاشـتراكية (الحـزب الشـيوعي المغـربي سـابقا) والاتحـاد الاشـتراكي (الاتحـاد الوطـني للقـوات الشـعبية سـابقا) وكلفهمـا كمـا هـو الشـأن بالنسـبة لبقيـة قـادة الأحـزاب الأخـرى بالترافـع عـن الطـرح المغـربي أمـام العالـم.

وفـي ظـل هـذه الظـروف الـتي تخللهـا انقلابـان عسـكريان فاشـلان عـلى نظـام الحسـن الثـاني، توصلـت أحـزاب اليسـار التقليـدي إلى اسـتنتاج يفـضي إلى ضرورة مراجعـة قناعاتهـا، خصوصـا مـع تصاعـد المـد الماركـسي لـدى القـوى اليساريـة الأخـرى الـتي كانـت تطمـح إلى تغيـير شـامل يشـمل البنيـة الطبقيـة عـن طريـق القيـام بالثـورة.

إذ سـيتبنى حزبـا الاتحـاد الاشـتراكي والتقـدم والاشـتراكية شـعار "المسلسـل الديمقراطـي" وهـو خيـار يحسـم بشـكل نهـائي مـع الغمـوض والتذبـذب الحاصلـين فـي اختيـارات الحزبـين اللذيـن سـيقطعان بشـكل نهـائي مـع الخيـار الثـوري رغـم اسـتمرار ميـول لـدى بعـض عنـاصره المؤيـدة للعمـل الثـوري، وسـيتبنيان شـعار "المسلسـل الديمقراطـي" إذ سيسـطر عـلى حـزب الاتحـاد الاشـتراكي مـا عـرف بــ "إسـتراتيجية النضـال الديمقراطـي" فـي 1975 فـيما سـيتبني حـزب التقـدم والاشـتراكية برنامجا مماثـلا يحمل عنـوان "برنامج الديمقراطيـة الوطنيـة"[10].

غـير أنـه سـتبدأ بالظهـور تناقضـات داخـل حـزب الاتحـاد الاشـتراكي بـين جنـاح يميـل إلى التفـاوض مـع السـلطة وقبـول اللعبـة السياسـية (المكتـب السـياسي) وجنـاح راديـكالي متشـبث بالخـط الرئيـسي للحـزب منـذ 1979 وسـتؤدي هـذه التناقضـات إلى حـدوث صدامـات قويـة داخـل الحـزب انتهـت بالـزج بعـدد مـن مناضـلي الحـزب فـي السـجن بتاريـخ 8 مـاي 1983، وقبِـل الجنـاح المسـيطر والمتشـكل مـن عنـاصر المكتـب السـياسي المشـاركة فـي الانتخابـات الـتي أجريـت خـلال نفـس السـنة واتُّهِـم هـذا الجنـاح الـذي سيسـتمر فـيما بعـد كحامـل لاسـم "الاتحـاد الاشـتراكي" بالسـطو عـلى الحـزب وعقـد صفقـة مـع السـلطة[11].

10 ذ. محمـد ضـريف، "الأحـزاب المغربيـة: مـن سـياق المواجهـة إلى سـياق التوافـق 1934-1999"، المجلـة المغربيـة لعلـم الاجتمـاع سـنة 2001.

11 أحمد بن جلون، وثيقة من "الاتحاد إلى حزب الطليعة: الاستمرار".

ولـم يكـن الـصراع بـين الجنـاح النقـدي داخـل الاتحـاد الاشـتراكي والخـط الآخـر ينحـصر فحسـب حـول "المسلسـل الديمقراطـي" والانتخابـات، بـل كان صراعـا عـلى الخـط الإيديولوجـي والهويـة والمبـادىء الأساسـية للحـزب فـي تلـك الفـترة، وسيسـتمر الجنـاح النقـدي باعتبـار نفسـه الممثـل الحقيقـي لفكـرة الاتحـاد الاشـتراكي معتـبرا الجنـاح الآخـر غـير شرعـي واسـتمر الحـال عـلى مـا هـو عليـه إلى أن اتخـذ اسـم "حـزب الطليعـة الديمقراطـي الاشـتراكي" فـي 6 أكتوبـر 1991.

وفـي صلـب النقـاش السـياسي والإيديولوجـي الـذي كانـت تعيشـه الحركـة الماركسـية اللينينيـة المغربيـة فـي المعتقـلات، سـتنبثق مجموعـة تنتمـي إلى حركـة "23 مـارس" وسـتتبنى خيـار العمـل الشرعـي لتؤسـس فـي مطلـع الثمانينـات حزبـا يسـاريا سـيحمل اسـم منظمـة العمـل الديمقراطـي الشـعبي (سـتندمج فـي 2002 مـع مكونـات يسـارية أخـرى)، ورفـض الحـزب المشـاركة فـي أي مـن الحكومـات أو التصويـت بـ"نعـم" عـلى الدسـاتير الـتي عرضـت عليـه، غـير أن جناحـا داخـل المنظمـة عـبَّر عـن موقف إيجـابي من التعديـلات الدسـتورية فـي 1996 وتناغـم موقفـه مـع موقـف حـزب الاتحـاد الاشـتراكي فتعرضـت المنظمـة للانشـقاق. ومـن جهـة ثانيـة ستتشـكل مجموعـة مـن الأطـر اليسـارية المنحـدرة مـن تجربـة منظمـة "إلى الأمـام" والـتي ظـل حـزب النهـج الديمقراطـي فـي 1995 يحتفـظ بروحهـا الثوريـة.

وأمـام دخـول اليسـار الإصلاحـي المغـربي فـي تجربـة مـا عـرف فـي المغـرب بـ"التنـاوب التوافقـي" سـتبرز تشـظيات داخـل هـذه الأحـزاب فـإذا كانـت منظمـة العمـل الديمقراطـي الشـعبي قـد شـهدت انشـقاق مجموعة أسسـت فـيما بعـد "الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي" الـذي انصهـر لاحقـا فـي الاتحـاد الاشـتراكي، فـإن الاتحـاد الاشـتراكي قد شـهد بدوره سلسـلة مـن الانشـقاقات أفـرزت حـزبي "المؤتمر الوطـني الاتحـادي" ومجموعة "الوفـاء للديمقراطية".

وفـي ضـوء مـا سـبق، عـرف اليسـار المغـربي عـدة حـوارات كانـت تهـدف إلى إعـادة النظـر فـي غايـات وأدوار اليسـار وكـذا إعـادة صياغـة لهويتـه حيـث شـكل الموقـف مـن تجربـة "التنـاوب التوافقـي" وإفرازاتهـا أهـم معيـار، وهكـذا انتهت عمليـة تجميع اليسـار الماركسي اللينيـني إلى اندمـاج عـدد مـن المجموعـات اليسـارية المسـتقلة مثـل: "الديمقراطيـين المسـتقلين" و "الحركـة مـن أجـل الديمقراطيـة" و "فعاليـات يسـارية" مـع منظمـة العمـل الديمقراطـي الشـعبي فـي حـزب اليسـار الاشـتراكي الموحـد فـي 2002[12]، وجـاء هـذا الاندمـاج كـرد فعـل عـلى نـزوع الأحـزاب اليسـارية التقليديـة إلى تبـنِّي شـعارات [13] ليبـرالية،

12 يرجى مراجعة الوثيقة المرجعية لحزب "اليسار الاشتراكي الموحد"، سنة 2002.

13 ذ. حسـن طـارق، أسـتاذ العلـوم السياسـية وسياسـي يسـاري، مداخلـة فـي نـدوة "اليسـار المغـربي ... مخـاض التغييـر" التـي نظمتهـا مجلـة الآداب سـنة 2010.

وفـي 2005 سـتندمج "مجموعـة الوفـاء للديمقراطيـة" الخارجـة من حـزب الاتحاد الاشـتراكي مـع "اليسـار الاشـتراكي الموحـد" لتأسـيس "الحـزب الاشـتراكي الموحـد" فـي محاولـة لتحقيـق فكـرة الحـزب الاشـتراكي الكبـير مـن أجـل تسريـع وتـيرة خلـق الـشروط الضروريـة لفـرض الخيـار الديمقراطـي وتجسـيده تاريخيـا وبمداخلـه الكـبرى السياسـية والدسـتورية والاجتماعية والثقافـيـة[14].

ويمكـن أن نخلـص إلى وجـوب التميـيز بـين ثلاثـة اتجاهـات يسـارية عرفهـا التاريـخ المغـربي وهـي: المدرسـة الشـيوعية، المدرسـة الاتحاديـة، واليسـار السـبعيني.

يسار مغربي متنوع

يمكـن القـول إذن إن اليسـار المغـربي تتجاذبـه اليـوم ثلاثـة اتجاهـات، يسـار تاريخـي لم يحتفـظ مـن اليسـار إلا بالاسـم والجـذور ذلـك أن معظـم اختياراتـه تصـب فـي ميـاه النيوليبراليـة فكانـت مشـاركة هـذا اليسـار خـلال الحـراك المغـربي متحفظـة ولا تتعـدى مشـاركة شـخصية لعـدد مـن أعضائـه، ويسـار راديـكالي كان فاعـلا خـلال تظاهـرات حركـة 20 فبرايـر ينقسـم بـدوره إلى قسـمين: يسـار يحمـل سـقفا سياسـيا واضحـا للإصـلاح الجـذري للنظـام مـن خـلال إقامـة نظـام ملكيـة برلمانيـة يكـون فـيها للملـك دور رمـزي وتمثـل هـذا التوجـه أحـزاب شـكلت مؤخـرا تحالفـا أطلقـت عليـه "فـيدرالية اليسـار الديمقراطـي": الطليعـة الديمقراطـي الاشـتراكي، الحـزب الاشـتراكي الموحـد، حـزب المؤتمـر الوطـني الاتحـادي. وكان هنـاك توجُّـه أكـثر راديكاليـة يمثلـه حـزب النهـج الديمقراطـي الـذي يرفـض تحديـد سـقف نضالـه بمطلـب الملكيـة البرلمانيـة.

الحزب الاشتراكي الموحد

يمثـل تأسـيس الحـزب الاشـتراكي الموحـد 2005 تلاقيـا تنظيميـا بـين فكرتـين سياسـيتين متقاربتـين، ذلـك أن تصـورات أحـد أبـرز الأقطـاب المكوِّنـة لليسـار الاشـتراكي الموحـد، أيْ منظمـة العمـل الديمقراطـي الشـعبي كانـت تتطابـق إلى حـد كبـير مـع الاسـتنتاجات الـتي توصلـت إليهـا مجموعة"الوفـاء للديمقراطيـة" الـتي أغلقـت وراءهـا قـوس الاتحـاد الاشـتراكي واعتـبر حينهـا التحالـف بـين اليسـار الاشـتراكي الموحـد بمكوناتـه الأربعـة

14 نص مشـروع الميثاق السياسـي للحزب الاشـتراكي الموحد، سنة 2005.

بالوفاء للديمقراطية بأنه تحالف ضد أعداء الديمقراطية[15]. ويقدم الحزب الاشتراكي الموحد نفسه على أنه حزب يساري مستقل يتبنى الخيار الاشتراكي بكل اجتهاداته وأبعاده التحررية والديمقراطية والإنسانية ويتبنى إستراتيجية النضال الديمقراطي، ويعتمد التعبئة والنضال الجماهيريين للدفاع عن مشروعه المجتمعي الديمقراطي وبرنامجه السياسي، وينحاز إلى مصالح الوطن العليا وإلى حقوق الكادحات والكادحين وكافة المتضررين من أوضاع الظلم المستمرة.

جسد الحزب الاشتراكي الموحد مثل سلفه (اليسار الاشتراكي الموحد) فكرة الوحدة، غير أن العقبات أمام هذه الوحدة كانت عسيرة جدا ولا يزال الحزب يعيش مخاضاتها حتى اللحظة، وبدا أن الحزب قد استغرقته عملية تدبير الوحدة أكثر من تطبيق وتنزيل برنامجه، ذلك أن نقاطا عديدة كانت دائما ما تعمق الفجوة بين أولئك الذين يقومون بمراجعة قناعاتهم إزاء بعض القضايا وفق التغيرات والتحولات التي عرفها العالم وأولئك الذين ظلت هذه القناعات تراوح مكانها لديهم[16]، إذ ظلت المشاركة في الانتخابات نقطة خلافية دائمة بين المكونات المختلفة للحزب (آخرها انتخابات 25 نونبر 2011 البرلمانية). على أنه يُحسب للحزب أنه استطاع الحفاظ على وحدته، ومختلف التصورات والأفكار داخله عن طريق تنظيم التيارات ومنحها إطارا تنظيميا ممثلا داخل الحزب للتعبير عن آرائها ومواقفها رغم ما يعتري التجربة من انتكاسات في بعض الأحيان، ولا تزال هذه التجربة مستمرة إذ أسفر المؤتمر الوطني الثالث للحزب عن تيارين هما: "الديمقراطية هنا والآن" و"تيار اليسار المواطن".

ورغم مشاركة الحزب الاشتراكي الموحد في عدد من الاستحقاقات الانتخابية (الانتخابات البرلمانية في 2007، والانتخابات الجماعية في 2009)، ظلت المكاسب التي تحققت ضعيفة، وقد اعترف الحزب في مؤتمره الثالث بوجود أزمة حينما تصور أن تحقيق تقدم انتخابي ملموس سيفتح أمامهم مجال تحصيل تقدم سياسي وسيطلق بالتالي شرارة دينامية جديدة. واتخذ الحزب قرار مقاطعة الانتخابات المبكرة في نونبر 2011 لأسباب عديدة من بينها أنه جرى الإعداد لها بنفس التصور السابق وبنفس الأساليب السابقة وفي ظل الشروط الماضية، فضلا عن اعتبار الحزب أن العملية الانتخابية قد صارت على هامش المجتمع لأن أربعة أخماس الناخبين المفترضين لا يشاركون عمليا في التصويت كما أن الكتلة الناخبة لليسار تتخذ هي الأخرى موقفا سلبيا

15 تصريح ابراهيم ياسين في أسبوعية "لوجورنال" الناطقة بالفرنسية العدد 109 سنة 2003.

16 تصريح محمد بولعيش في جريدة المستقل، عدد مارس 2001.

مـن المشـاركة، وقـد رأى الحـزب بالتـالي أن مشـاركته لـن تكـون منتجـة ديمقراطيـا وضروريـة لأنـه لـم يكـن بوسـعها أن تحقـق الأهـداف الـتي كان اليسـار يحققهـا عـبر الانتخابـات أي أن تسـمح لـه بتحويلهـا إلى معركـة سياسـية حقيقيـة[17].

غـير أن إفـرازات المؤتمـر الأخـير للحـزب رسـخت الهـوة والخلافـات بـين التيـارات داخلـه، وإذا كانـت التيـارات السـابقة الـتي عرفتهـا المؤتمـرات السـابقة قـد تـوارت لصالـح الانصهـار فـي البرنامـج العـام لأرضيـة "الديمقراطيـة هنـا والآن"، فـإن تيـار "اليسـار المواطـن" قـد عـبر منـذ اليـوم الأول عـن اختلافـه مـع التوجهـات العامـة للحـزب، واعتـبر التيـار فـي أكـثر مـن مناسـبة، كمـا عـبَّر عـن ذلـك عـدد مـن بياناتـه، أن الحـزب يعيـش حالـة مـن الفـراغ فـي الخـط والخطـة السياسـية.

ويـرى التيـار أن الحـزب يتخـذ مواقـف جيـدة ومـن قضايـا متفرقـة ولكنهـا تبقـى مـن دون خيـط ناظـم وفـي الغالـب لا تـنزل إلى الواقـع، وذلـك بسـبب غيـاب خطـة سياسـية واضحـة وكـذا الآليـات التنظيميـة لتنفـيذها. ويسـجل التيـار وجـود نـوع مـن العـودة إلى التخنـدق والتمـترس فـي مرحلـة مـا قبـل اندمـاج الحـزب وعـلى حسـاب وحدتـه وعـلى حسـاب المسـؤولية السياسـية والتاريخيـة الملقـاة عـلى حـزب فـي مهمـة بنـاء اليسـار وإعـادة تأسـيس المـشروع الديمقراطـي المجتمعـي الشـامل[18]، وتفجـرت هـذه الخلافـات بشـكل كبـير غـداة قـرار اتخـذه الحـزب بالدخـول فـي تحالـف كبـير حمـل شـكل الفـيدرالية مـع أحـزاب الطليعـة والمؤتمـر الوطـني الاتحـادي، ورغـم أن مكونـات عديـدة داخـل الحـزب انتقـدت اتخـاذ قـرار متـسرع لـم تنضـج الـشروط الموضوعيـة لـه غـير أنهـا قبلـت عـلى مضـض بالقـرار فـي حـين عـبر "اليسـار المواطـن" بشـكل علـني عـن رفضـه للمـشروع الـذي رأت أوسـاط عديـدة داخـل هـذه الأحـزاب أنـه رفْـعٌ لمسـتوى التنسـيق تحسُّـبا لإمكانيـة المشـاركة فـي الاسـتحقاقات الانتخابيـة المقبلـة.

ويشـمل برنامـج الحـزب المسـطر خـلال محطـة المؤتمـر الوطـني الثالـث خارطـة طريـق تتضمـن عـدة مهـام يمكـن أن نذكـر منهـا: إعـادة الاعتبـار لفكـرة التعاقـد فـي السياسـة، مواصلـة النضـال مـن أجـل دسـتور الملكيـة البرلمانيـة، إعـداد أرضيـة للانتقـال إلى الملكيـة البرلمانيـة، تعزيـز عمـل الفضـاء اليسـاري، النضـال مـن أجـل تحقيـق الـشروط العامـة للانتخابـات الديمقراطيـة والحـرة، تكثيـف النضـال الفكـري والثقافـي، إنجـاز تغيـير حـزبي داخـلي عميـق، فتـح فضـاءات جديـدة للفعـل الشبابـي[19].

17 أرضية "الديمقراطية هنا والآن" التي تبناها الحزب الاشتراكي الموحد في مؤتمره الثالث، دجنبر 2011.

18 بيان لجنة التنسيق الوطني لتيار "اليسار المواطن" بتاريخ 21-9-2013.

19 النقاط البرنامجية للحزب المضمنة في الوثيقة السياسية التي تبناها مؤتمره الثالث، دجنبر 2011.

ويعاني الحزب، بحسب ما يراه كثير من المراقبين، من تناقض حاد بين جناح ثوري وآخر إصلاحي، ويرى أن هذا التناقض في حالة عدم معالجته قد يعرِّض الحزب لانشقاق مستقبلي، كما يعاني الحزب من ضعف انضباط عدد من مناضليه فبينما يوجد أعضاء يناضلون ويضحون بشكل مستمر لأنهم مؤمنون بالحزب يستمر آخرون في التغيب باستمرار. فضلا عن إشكالية المنظمات الجماهيرية والنقابية التي يمارس من خلالها أعضاء الحزب نضالاتهم، حيث يتوزع نقابيو الحزب على حوالي أربع مركزيات نقابية، وهو وضع موروث عن مرحلة ما قبل الاندماج.

حزب النهج الديمقراطي

يعتبر حزب النهج الديمقراطي أكثر الأحزاب اليسارية المغربية راديكالية، فالحزب الذي أسسه في 1995 عدد من الأطر السابقة في منظمة "إلى الأمام" ذات التوجهات الماركسية-اللينينية لا يزال يرفض تحديد أي سقف لنضاله ضد النظام القائم، وهو ما يشكل نقطة خلافية بينه وبين مكونات "فيدرالية اليسار" التي تدعو إلى تغيير جذري يحتفظ للملكية بصلاحيات رمزية. ورغم ذلك يواجه حزب النهج الديمقراطي انتقادات من تيارات يسارية محدودة أكثر تشددا خاصة داخل الجامعات تتهمه بالتخلي عن خطه الماركسي وتبني تصورات تحريفية لأفكار منظمة إلى الأمام.

وجاء الحسم في تأسيس حزب النهج الديمقراطي بعد فشل المحاولات الأولى في تجميع اليسار الجديد إثر الإفراج على النسخة الأخيرة من معتقلي منظمة إلى الأمام في 1994، وظل الحزب خلال سنواته الأولى يستثمر في تراث المنظمة، رغم انفراط عقد عدد من الشعارات التي كانت ترفعها المنظمة من قبيل "حرب التحرير الشعبية" و"العنف الثوري"، وظل الحزب يرفض الانخراط في العملية السياسية ولو بشكل تكتيكي من أجل كسب مكانته وسط الجماهير والدعوة إلى برنامجه السياسي ومشروعه الاشتراكي معتبرا أن ذلك لن تكون له أهمية كبيرة في غياب حزب جماهيري قوي له تواجد قوي في مختلف المناطق ويتوفر على لوجستيك وإعلام قادرين على التعبئة الجماهيرية[20]. ولا يرى حزب النهج الديمقراطي أنه لا يمكن استعمال أداة الانتخابات للانعتاق من القهر والاستبداد إلا بعد بناء قوة ديمقراطية جذرية تعبر عن جبهة الطبقات الشعبية[21].

20 حسن الصعيب، "مميزات الوضع السياسي"، جريدة النهج الديمقراطي عدد 71-72 سبتمبر 2002.

21 وثائق المؤتمر الأول للحزب، القسم الخاص بالانتخابات.

رفع الحزب خلال مؤتمره الأخير قبل سنتين شعار "جبهة موحدة للنضال الشعبي ضد المخزن من أجل بناء نظام ديمقراطي"، يحمل هذا الشعار رغبة في الالتقاء ببقية المكونات اليسارية من أجل بناء قطب يساري سياسي واجتماعي، لأن الحزب يعتقد أن الحراك الذي شهده المغرب متمثلا في حركة 20 فبراير أظهر أن الجماهير التي كانت منخرطة فيه بحاجة إلى تأطير سياسي، وأن الطريق إلى ذلك يمر عبر تأسيس جبهة تقود النضال الديمقراطي في المغرب، وتلعب دور المعارضة الحقيقية.

وقد ظل رفْض الحزب تحديد طبيعة النظام السياسي الذي يريده يمثل النقطة الخلافية الدائمة له مع الأحزاب التي شكلت "فيدرالية اليسار"، ورغم أن الاعتقاد كان قد ساد مع وصول مصطفى البراهمة إلى قيادة الحزب خلفا لعبد الله الحريف بأن مواقف الحزب قد تتغير إلا أن الغموض وعدم الوضوح في موقف النهج الديمقراطي استمر. إذ يرفض التنظيم طرح أي شكل معين من الأنظمة سواء النظام الملكي أو الجمهوري، ويرى الحزب أن الشعب هو المخول للحسم في اختيار شكل النظام الذي سيحكمه وأن نضاله سيظل مُنصبا على تحقيق نظام ديمقراطي يحتكم إلى الإرادة الشعبية، والقواعد الدستورية المتوافق عليها والمصوت عليها من طرف الشعب المغربي بكل حرية، ويبرر الحزب ممارسته السياسية من خارج المؤسسات القائمة بكونه يؤدي مهمة تأطير جزء من المجتمع يرفض الانخراط في اللعبة السياسية بقواعدها الحالية، وأن انخراطه في المؤسسات القائمة يعاكس توجهه نحو إصلاحها وتغييرها لتصبح مفتوحة في وجه الجماهير[22].

ولا يعتقد النهج الديمقراطي أن إعادة بناء اليسار يمكن أن تحدُث دون بناء جبهة ميدانية نضالية من أجل الحرية والديمقراطية والعيش الكريم، لذلك رأى في مشروع "فيدرالية اليسار الديمقراطي" انزياحا نحو اليمين سيزيد من ضعف وعزلة اليسار جماهيريا، بل واتهمت قيادات في الحزب في كتاباتها قيادات أحزاب الفيدرالية بالخوف من التغيير الحقيقي والعمل على تكريس شرعية السلطة القائمة والتنفيس عنها. كما أن الحزب يرفض المنطلقات التي تقول بأن ضعف اليسار المغربي يجب أن يدفعه إلى جعل الانصراف لبناء الذات مع الجماهير أولوية الأولويات ويرى أن الاكتفاء ببناء الذات والعمل وسط الجماهير الكادحة بدون انخراط قوي وفاعل في الصراع العام في المجتمع من أجل بناء نظام ديمقراطي يعتبر خطأ إما أن يقوِّي النظام أو أن يجعل قوى الإسلام السياسي تخوض وحدها

22 حوار مصطفى البراهمة الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي مع يومية المساء بتاريخ 19-10-2012.

معركـة النضـال مـن أجـل التغيـير[23].

وشـكلت محطـة المؤتمـر الوطـني الثالـث للحـزب (يوليـوز 2012) اسـتمرار تشـبث الحـزب بهويتـه الماركسـية فـي أوراقـه، واسـتمرار رهانـه عـلى الـدور الطليعـي الـذي يجـب أن تلعبـه الطبقـة العاملـة فـي سـبيل الوصـول إلى التغيـير المنشـود، لذلـك فقـد حملـت توصيـات المؤتمـر دعـوة لمناضـلي الحـزب ومناضـلي بـاقي الأحـزاب اليسـارية إلى الارتبـاط العضـوي مـع العمـال فكريـا وسياسـيا وتنظيميـا. كمـا يشـدد عـلى ضرورة عـزل "النظـام المخـزني" كـشرط ضروري لإقامـة نظـام ديمقراطـي، كمـا احتفـظ النهـج الديمقراطـي بمطمـح بنـاء التنظيـم السـياسي للطبقـة العاملـة الـذي سـيتبوأ النضـال مـن أجـل الديمقراطيـة وفـي أفـق التغيـير الاشـتراكي[24].

ويمكـن القـول إن شروط تشـكُّل النهـج الديمقراطـي قـد طبعـت بطابعهـا البنـاء التنظيمي الـذي اعتمـده، ذلـك أن عمليـة المـرور مـن تنظيـم سري يتطلـب اسـتمراره مسـتويا عاليـا مـن الصرامـة والانضبـاط والالـتزام والمركزيـة إلى تنظيـم علـني عـلى قاعـدة انتقـاد لهـذه المركزيـة الـتي بصمـت مرحلـة السريـة، أفـرزت تنظيمـا يتميـز بغيـاب الصرامـة وبتحديـد فضفـاض بـ"ماهيـة العضـو"، كمـا أن التحـاق العديـد مـن المناضلـين الجماهيريـين الذيـن كانـت تربطهـم بالحركـة الماركسـية-اللينينية المغربيـة علاقـة تعاطـف فكـري وسـياسي فـي غيـاب علاقـة تنظيميـة، سـيؤدي إلى عـدم إعطـاء التنظيـم الأهميـة الـتي يسـتحق، بحيـث يغـدو التنظيـم مجـرد إطـار لتنسـيق العمـل الجماهـيري وليـس موجهـا لـه. وهـذا مـا جعـل قلـة مـن المنتسـبين إلى الحـزب هـي الـتي تمـارس العمـل السـياسي بينمـا الأغلبيـة السـاحقة مسـتنزفة فـي العمـل الجماهـيري[25].

ويعـاني حـزب النهـج الديمقراطـي كمـا هـو الحـال بالنسـبة لعـدد مـن الأحـزاب اليسـارية عجـزا عـلى إنتـاج نخـب سياسـية جديـدة بنفـس المسـتوى الفكـري للنخـب الحاليـة والمنحـدرة مـن التجربـة الماركسـية اللينينيـة، ذلـك أن شـيوع بعـض مظاهـر الـولاء والإخـلاص التـام للقيـادة داخـل التنظيـم لا يشـجع عـلى ظهـور روح الاسـتقلالية والنزعـة النقديـة لـدى شـباب الحـزب الذيـن يعوزهـم التكويـن السـياسي المعمـق فـي مقابـل سـيادة الارتبـاط الحمـاسي والعاطفـي والشـعاراتي.

23 مقـال القيـادي فـي الحـزب عبـد اللـه الحريـف "فـي نقـد بعـض الأفـكار الخاطئـة" المنشـور فـي جريـدة النهـج الديمقراطي عدد يوليـوز 2014.

24 مقررات ووثائق المؤتمر الوطني الثالث لحزب النهج الديمقراطي (يوليوز 2012).

25 "الوضع السياسي الراهن" من وثائق حزب النهج الديمقراطي سنة 2007.

حزب المؤتمر الوطني الاتحادي

يمثل حزب المؤتمر الوطني الاتحادي امتدادا للحركة الاتحادية المغربية، واستمرارا لحركة الانشقاقات التي عرفتها. حيث انبثق الحزب عن تفاعلات المؤتمر الوطني السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (مارس 2001) والصراع على المواقع بين مختلف الأجنحة داخل الحزب، إذ قرر الاتحاديون الملتفون حول الجناح النقابي للحزب (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) الانسحاب احتجاجا على نتائج المؤتمر السادس على المستوى التنظيمي، بعد أن حملت هذه النتائج تحجيما لدور النقابة داخل الحزب وبدا أن التوجه العام يسير نحو فك هذا الارتباط باعتبار أن التوازي الشديد بين التحرك النقابي والدينامية السياسية قد أصبح يشكل عبئا ثقيلا على انتظامية الصراع السياسي وتوافقاته المرحلية والإستراتيجية[26].

وستدفع نتائج المؤتمر الوطني السادس الجناح النقابي للحزب بقيادة نوبير الأموي وعدد من برلماني الحزب إلى تشكيل "حركة تصحيحية" تطالب بعقد مؤتمر استثنائي كما تنص على ذلك اللوائح الداخلية للمؤتمر والقانون الداخلي للحزب في حالة وقوع أشياء خطيرة تمس سلامة المؤتمر، وقام المحتجون بتنظيم تظاهرات في مدينة الدار البيضاء وبعث الأموي برسالة إلى عبد الرحمن اليوسفي يطالبه فيه بمؤتمر جديد مبني على الشفافية والنزاهة، معبرا عن استعداد المنسحبين للعودة إلى بيتهم الأم غير أن الرسالة لم تلق تجاوبا من القيادة، فأعلن المنسحبون ولادة حزب جديد في أكتوبر من نفس السنة يضم النقابيين الغاضبين فيما عاد عدد من البرلمانيين الذين كانوا داخل الحركة التصحيحية إلى الحزب الأم، بينما تحفظت "مجموعة الوفاء للديمقراطية" (التي ستنضم للحزب الاشتراكي الموحد لاحقا) على الانخراط في الحزب الجديد بسبب عدم ضمان حقهم في الانتظام كتيار داخل الحزب.

وحملت الوثيقة السياسية للحزب نقدا للتجديد الفكري الذي جاء به المؤتمر الوطني السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي نقلا عن الأممية الاشتراكية، باعتبار أن الجهاز المفاهيمي للأممية الاشتراكية غير قابل للاستيراد لاختلاف السياقات في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتبنى الحزب نفس الخط الاشتراكي الوارد في التقرير الإيديولوجي لمؤتمر سنة 1975 لحزب الاتحاد الاشتراكي، ويعتمد إستراتيجية "النضال الديمقراطي" كطريق للوصول إلى هذه الاشتراكية وجاء في الوثيقة ذاتها أن إستراتيجية النضال الديمقراطي تعتبر ملاذ كل الاتحاديين بينما الخلاف مرده

26 الوثيقة السياسية للمؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مارس 2001.

هـو الانزيـاح الأدائي الاخـتزالي فـي ترجمـة هـذه الإسـتراتيجية. وحـددت وثيقـة مؤتمـر التأسـيس الطبيعـة الاجتماعيـة للحـزب كمـا يـلي: الطبقـة العاملـة والفلاحـون الصغـار والمتوسـطون والتجـار والحرفـيون الصغـار والمتوسـطون والتلاميـذ والطـلاب والنسـاء والعاطلـون والمتقاعـدون وأصحـاب المهـن الحـرة[27].

ويتبـنى الحـزب كبـاقي الأحـزاب المشـكلة لفـيدرالية اليسـار الديمقراطـي مطلـب إقامـة نظـام الملكيـة البرلمانيـة فـي المغـرب، إذ ينظـر الحـزب إلى هـذا النظـام عـلى أنـه أكـثر تقدمـا مـن النظـام الرئـاسي الجمهـوري، لأنـه يسـمح بانتقـال سـلمي بـدون عنـف، ويعـزز الحـزب وجهـة نظـره بكـون الانتفاضـات والثـورات الـتي شـهدتها عـدد مـن بلـدان المنطقـة خلفـت ضحايـا كـثر وكان ثمنهـا الاقتصـادي باهظـا، بـدون ضمانـة نحـو التحـول الديمقراطي. ومـن شروط هـذا التحـول الديمقراطي كمـا يتصـوره المؤتمـر الوطـني الاتحـادي: حمايـة الحقـوق الخاصـة والعامـة، وإجـراء انتخابـات حـرة ومفتوحـة، وفتـح المجـال أمـام تنافـس سـياسي حقيقـي[28].

وعـبر الحـزب فـي مؤتمـره الثامـن (دجنـبر 2012) بوضـوح عـن سـقفه السـياسي وتصـوره لشـكل النظـام الديمقراطـي المرجـو الوصـول إليـه، إذ اعتـبر الحـزب أن المدخـل الحقيقـي للتغيـير الديمقراطـي يبـدأ بدسـتور يقـر نظامـا ديمقراطيـا يؤسـس لملكيـة برلمانيـة يتـم فـيها الانتقـال مـن مجتمـع الدولـة إلى دولـة المجتمـع، يسـود فـيها الملك ولا يحكـم، ويضـع حـدا لـكل أشـكال رعايـة الفسـاد ونهـب المـال العـام وخـيرات البـلاد والريـع بشـتى أشـكاله، كمـا لـم يسـتبعد الحـزب خيـار العـودة إلى الشـارع للدفـاع عـن حقـوق الشـعب ومكتسـباته والنضـال مـن أجـل إقـرار دسـتور ديمقراطـي قوامـه الملكيـة البرلمانيـة يضمـن فصـلا حقيقيـا بـين السـلطات، ويعطـي الشـعب الحـق فـي حكـم نفسـه عـبر صناديـق الاقـتراع فـي إطـار انتخابـات شـفافة ونزيهـة تنبثـق عنهـا حكومـة مسـؤولة أمـام الشـعب وتمتلـك كافـة الصلاحيـات فـي اتخـاذ القـرارات وتطبيـق برنامجهـا، وتضمـن للشـعب حقـه فـي محاسـبتها[29].

وعـلى عكـس حليفـيه فـي الفـيدرالية، قـرر الحـزب المشـاركة فـي محطـة الانتخابات البرلمانيـة فـي 2011، ودعـا المواطنـين إلى التسـجيل المكثـف فـي اللوائـح الانتخابيـة وبـرر الحـزب خيـاره الـذي كان مفاجئـا لحلفائـه فـي ذلـك الوقـت بـضرورة: التعبـير العمـلي عـن حاجـة المغـرب إلى التغيـير الديمقراطـي الحقيقـي، المحاسـبة الحقيقيـة

27 الوثيقة السياسية للمؤتمر التأسيسي لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي، أكتوبر 2001.

28 مداخلة الامين العام لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي عبد السلام العزيز خلال ندوة " أزمة الانتقال الديمقراطي و وحدة اليسار المغربي في بنجرير، فبراير 2013.

29 البيان الختامي للمؤتمر الثامن لحزب "المؤتمر الوطني الاتحادي" ،دجنبر 2012.

للمسؤولين الذين دبروا الشأن العام وتلاعبوا بمصالح الشعب ودمروا القطاعات الاجتماعية من شغل وتعليم وصحة وكرسوا الفساد والرشوة والفقر، ومواجهة الذين يتاجرون بأصوات المغاربة للحفاظ على مناصبهم المزورة ولحماية مصالحهم وثرواتهم اللامشروعة والمواجهة القوية لكل أشكال إذلال وإهانة المغاربة بشراء الذمم والأصوات ومقاومة اللوبيات السياسية والانتخابية والمالية. واعتبر الحزب المشاركة في الانتخابات واجبا وطنيا لإيقاف كل أنواع التزوير والإفساد الانتخابي وفبركة مؤسسات مغشوشة لا مصداقية لها[30].

غير أن الحزب سرعان ما عاد ليقدم نقدا ذاتيا في مؤتمره الثامن، ويقر بشكل غير مباشر بأن اختياره المشاركة الانتخابية في هذا السياق لم تكن صائبة، ووصف الحزب هذه الانتخابات بأنها فاسدة وموجهة بغاية احتواء اللحظة السياسية المرتبطة بالحراك الاجتماعي والسياسي، وضمان استمرار واقع التحكم والفساد والردة والبؤس الفكريين، والحفاظ على نفس الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي أدخلت المغرب في الأفق المسدود. معتبرا أن الحكومة الحالية حكومة ضعيفة، مرتبكة، تائهة وغير قادرة على الاستجابة لانتظارات المغاربة في محاربة الفساد والاستبداد الذي رفعته كشعار لحملتها الانتخابية.

ويعيش حزب المؤتمر الوطني الاتحادي وضعا خاصا يكاد ينعدم في بقية التنظيمات اليسارية الأخرى، ذلك أن العلاقة بين الحزب والنقابة تصل إلى درجة التماهي المطلق، بل إن النقابة تؤثر في الحزب وتكاد تهيمن عليه. ذلك أن الحزب يراهن في قوته الجماهيرية على الجماهير التابعة لنقابته وتبقى معظم قراراته مرتهنة على خيارات وحسابات المركزية النقابية المرتبطة موضوعيا به، وهو ما شكل محل جدل كبير في القواعد الحزبية لحليفيه في "الفيدرالية" حينما عبرت أصوات عديدة داخل حزبي الطليعة والاشتراكي الموحد عن رفضهما التحالف مع حزب يقع تحت رحمة النقابة وخياراتها المتذبذبة.

حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

سيتشكل حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي كامتداد للجناح اليساري النقدي داخل حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي ظهرت في وسطه التناقضات الداخلية بين تيار راديكالي وآخر يميل إلى نهج مسار سقفه منخفض جدا يتجه يمينا منذ 1979 حينما

30 بيان المكتب السياسي للحزب للدعوة للمشاركة في الانتخابات، 5 أكتوبر 2011.

رفضت قيادة الحزب تطبيق قرار اللجنة المركزية للحزب بالانسحاب من البرلمان والمجالس المحلية، وشهدت الفترة الممتدة بين المؤتمر الوطني الثالث للحزب وماي 1983 اشتداد الصراع بين قيادة الحزب والتيار النقدي، إذ وجه الأخير انتقادات كبيرة للاندماج المتزايد للحزب في جهاز الدولة وممارسات عدد من مسؤوليه الفاسدة فضلا عن الموقف من استفتاء 23 ماي 1980 (لتحديد سن رشد الملك بـ 16 سنة)، إلى أن تم حسم هذا الصراع في ماي 1983 حينما تم الزج بعدد من مناضلي هذا الجناح في السجن، واستمر الجناح النقدي في التواجد خارج الاتحاد الاشتراكي باعتبار نفسه الممثل الحقيقي لفكرة الاتحاد الاشتراكي معتبرا الجناح الآخر انقلابيا وغير شرعي، إلى أن استقل هذا الجناح عنه في الاسم وشكل "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي" في 6 أكتوبر 1991. ويعتبر الحزب نفسه امتدادا لتراث الحركة الاتحادية الأصيلة.

وتبنى الحزب شعار "الملكية البرلمانية" خلال مؤتمره الوطني السابع (أبريل 2012) وأكد انخراطه في فيدرالية اليسار ميله نحو هذا الخيار، وترجم المؤتمر الأخير استمرار تردد وجهتي نظر داخل الحزب بين الموالين لخط الاعتماد الصريح لمطلب "الملكية البرلمانية" والمعارضين لتحديد سقف المطالب وترك الأمور عند نقطة: نظام تكون فيه السلطة للشعب. ويطالب الحزب بإقامة نظام ملكية برلمانية شبيهة بما هو متعارف عليه في بريطانيا وإسبانيا يسود فيها الملك ولا يحكم وتضمن فصلا حقيقيا بين السلطات، ويعتبر الحزب أن النظام ينهج اختيارات ليبرالية بينما يطالب الحزب بالتوزيع العادل للثروة. كما قرر الحزب مقاطعة دستور 2011 بعد أن اعتبره غير ديمقراطي من حيث طريقة إعداده بعد أن تم تكليف لجنة عينها الملك بإعدادها، ومن حيث مضمونه إذ رأى الحزب أن هذا الدستور يضع كل السلطات في يد الملك[31].

وظل حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي يرفض المشاركة في العملية الانتخابية إلى حين تغيير موقفه ومشاركته في انتخابات 2007 إلى جانب اليسار الاشتراكي الموحد والمؤتمر الوطني الاتحادي، وبقي الحزب طيلة عقود يرفض الانخراط في أي مسلسل انتخابي ويبرر ذلك بعدم تحقق الشروط السياسية والقانونية لانطلاق ديمقراطية حقيقية بإصلاحات دستورية ديمقراطية وانتخابات حرة[32]. غير أنه انتقل الآن من مرحلة "المقاطعة المطلقة" إلى منطق اعتبار الانتخابات وسيلة لتحقيق الديمقراطية، يمكن مقاطعتها أو المشاركة فيها حسب المعطيات.

31 حوار مع عبد الرحمن بنعمرو الكاتب الوطني لحزب الطليعة في أسبوعية "الاسبوع"، مارس 2014.

32 مواقف الحزب المنشورة في جريدة "الطريق"، 20 أبريل 2002.

ويـرى الحـزب كمـا خلـص البيـان الصـادر عـن مؤتمـره السـابع غيـاب الإرادة للإصـلاح الشـامل لـدى الطبقـة الحاكمـة بتمريـر دسـتور لا يسـتجيب لتوقعـات الشـعب المغـربي وتطلعاتـه المشروعـة إلى إقامـة ديمقراطيـة حقيقيـة، وتحويـل النظـام السـياسي مـن ملكيـة تنفـيذية مخزنيـة إلى ملكيـة برلمانيـة يملـك فـيها الملـك ولا يحكـم، وبإجـراء انتخابـات نيابيـة متحكـم فـي نتائجهـا وفاقدة لـشروط المصداقيـة والمشروعية الشـعبية نظـرا لإقصـاء مـا لا يقـل عـن ثلـث الهيئـة الناخبـة مـن المشـاركة فـيها.

حزب التقدم والاشتراكية

يعتـبر حـزب التقـدم والاشـتراكية وريثـا شرعيـا للحـزب الشـيوعي المغـربي الـذي تأسـس فـي 1943، ولا يمكـن الحديـث عـن مسـار تطـور الحـزب المشـارك اليـوم فـي ائتـلاف حكومـي يقـوده الإسـلاميون دون العـودة إلى جـذور ظهـور المـد الشـيوعي فـي المغـرب، حيـث ظهـرت الأنويـة الأولى لخلايـا شـيوعية فـي المغـرب مـع بدايـة 1935 قبـل أن يؤسـس الحـزب الشـيوعي الفرنـسي فرعـا لـه فـي المغـرب متكونـا فـي البدايـة مـن الفرنسـيين المقيمـين فـي المغـرب والجزائـر ومـن عنـاصر إيطاليـة وإسـبانية. لكـن الشـيوعيين وجـدوا صعوبـة كبـيرة فـي إطـلاق عملهـم بسـبب محاربـة سـلطات الحمايـة لهـم وبسـبب الخلافـات حـول فـك الارتبـاط بالحـزب الأم فـي فرنسـا فكانـت عمليـة اسـتقطاب عنـاصر مغربيـة محـدودة جـدا، وفـي 1939 تـم اعتقـال قـادة الحـزب وحلـه بنـاء عـلى قـرار فرنـسي بحـل الحـزب الأم فـي فرنسـا، لكـن الحـزب عـاد مجـددا إلى الشرعيـة تحـت مسـمى "الحـزب الشـيوعي المغـربي" وازدادت عمليـة اسـتقطاب المغاربـة الذيـن بلـغ عددهـم فـي 1945 حـوالي 2000 عضـو ليتـولى عـلي يعتـة قيـادة الحـزب ابتـداء مـن 1945 لتبـدأ عمليـة مغربـة الحـزب وتـواري العنـاصر الأوروبيـة تدريجيـا[33].

بعـد جـلاء قـوات الحمايـة الفرنسـية، تـم حظـر الحـزب مجـددا فـي 1959 من طـرف حكومة عبـد اللـه إبراهيـم رغـم دعـم الحـزب لهـا وإبدائه نوايا حسـنة تجـاه النظـام وكانت المـبررات اتهامـات بمعـاداة الملكيـة والديـن الإسـلامي، ويـدأ الحزب فـي مرحلة الحظر فـي السـتينات يتراجع شـيئا فشـيئا عن نهجه الشـيوعي ويتخلى عن الاسـتعانة بالماركسـية اللينينية واسـتبدل بهـا الاشـتراكية العلميـة، وفـي 1966 عقـد الحـزب الشـيوعي المغـربي مؤتمـره الثالـث بشـكل سري وقـرر تغيـير اسـمه إلى حـزب "التحرر والاشـتراكية" ويـدأ الحزب الجديد عمله فـي 1968، وفـي 1974 انتقـل الحـزب إلى مرحلـة الشرعيـة تحـت اسـم جديـد هـو "التقـدم والاشـتراكية" وتبـنى الحـزب منـذ ذلـك الوقـت إسـتراتيجية النضـال الديمقراطـي وسـيتبنى بحسـب أوراقـه

33 ذ. جامع بيضا، "الشيوعية في المغرب خلال الفترة الكولونيالية"، أكتوبر 2010.

مفهوما اشتراكيا قائما على الوفاء والتجديد ويراعي الخصوصية المغربية[34].

وحاول الحزب في صياغة مفهومه الخاص للاشتراكية مقاربة جدلية الربط بين المرجعية الطبقية قصد انعتاق وتحرر الطبقات والفئات المستغلة والمضطهدة، من جهة، والمرجعية الوطنية في أفق تحرر الوطن من القمع الاستعماري ثم بناء الدولة الوطنية الديمقراطية في كنف الوحدة الترابية غير القابلة للتجزئة، كما كان للحزب تصوره الخاص لمفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية كمرحلة تاريخية تفتح آفاق الاشتراكية من خلال علاقته بالمؤسسة الملكية والعمل داخل المؤسسات. ويقول الحزب في خطاباته الرسمية إنه لا يزال ثابتا على مرتكزاته الإيديولوجية الاشتراكية والتقدمية وإنه استطاع الصمود في وجه الهزات الملاحقة لانهيار المنظومة الاشتراكية بفضل حسن تحكمه في جدلية الثابت والمتحول[35]، وأكدت الوثيقة السياسية للمؤتمر الوطني التاسع للحزب (ماي 2014) أن الهوية المذهبية غير قابلة لإعادة النظر ولا يزال الحزب يزعم ارتباطه بالطبقات الكادحة والمستضعفة .

ويرفض الحزب تصنيف الحكومة التي يشارك فيها ويقودها إسلاميون بأنها حكومة محافظة يتعين على اليسار محاربتها من منطق إيديولوجي صرف، ويقول الحزب إن هذه الحكومة ليست قائمة على تموقع إيديولوجي يميني وإنما على برنامج إصلاحي اتفقت عليه قوى الأغلبية ويجد حزب التقدم والاشتراكية نفسه فيه داعيا إلى التمييز بين التحالف الإيديولوجي والائتلاف الحكومي، مشيرا إلى أن التحالفات تخضع لتموقعات مبدئية وسياسية تتطلب بطبيعتها نفس القدر من الإرادة السياسية لدى كل فرقاء الصف الديمقراطي والتقدمي على أساس أرضية توافقية متفق عليه، وإلا سيصبح التحالف المنشود مجرد ورقة شكلية لا جدوى منها[36].

غير أن أصواتا كثيرة ارتفعت من داخل الحزب تتهم قيادة الحزب بالانحراف يمينا وانتهت بعدة استقالات لقياديين بارزين مثل يوسف بلال ومحمد سعيد السعدي، وتجلت أبرز هذه الانتقادات في المعارضة القوية التي أبدتها القيادة لحركة 20 فبراير ووصفها لها بالمشبوهة وغير المسؤولة والمتحركة خارج المؤسسات، بالإضافة إلى الموقف المتذبذب للحزب من الملكية البرلمانية والتصفيق للدستور الجديد دون إبراز النواقص التي تعتريه، ثم الدخول في تحالف وصف بالهجين مع كل من "اليمين الديني" و"اليمين التقليدي" ضد مقررات المؤتمر الوطني الثامن الذي حدد

34 عبد السلام بورقية وآخرون: "لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي".

35 نص كلمة الامين العام للحزب نبيل بن عبد الله خلال الذكرى 70 لتأسيس الحزب.

36 الوثيقة السياسية للمؤتمر الوطني التاسع للحزب، ماي 2014.

بوضوح دائرة التحالفات السياسية للحزب في الكتلة الديموقراطية واليسار والصف الديموقراطي الحداثي. وترى هذه الأصوات المعارضة لتوجهات الحزب أن مواقف واختيارات القيادة الحالية قد أثرت على سمعته داخل الأوساط الشعبية، كما أثرت سلبا على مصداقيته داخل صفوف القوى الديموقراطية والتقدمية والحداثية وكذا لدى المثقفين والنخب[37] فيما رأى آخرون أن الحزب يدافع من داخل الحكومة عن مصالح القصر والاستعمار الجديد واقتصاد الريع[38].

حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

يمثل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أهم الأحزاب اليسارية المغربية العتيدة، وتعود جذور الحزب إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي حينما انشق التيار اليساري عن حزب الاستقلال ليشكل فيما بعد ما عرف بـ"الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" بقيادة شخصيات مثل: المهدي بن بركة، عبد الله إبراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، وسيدخل الحزب بعد ذلك في صراع مرير مع القصر خاصة بعد إسقاط الحكومة التي قادها عبد الله إبراهيم، وستطبع تلك الفترة بطابعها حملة من الاعتقالات والمحاكمات لعدد من قادته فضلا عن اغتيال الزعيم اليساري الشهير المهدي بن بركة في فرنسا في ظروف غامضة، حمل فيها الحزب مسؤوليتها للنظام الملكي.

غير أن مسار الحزب سيعرف تغيرا جذريا انطلاقا من 1975، حينما عقد الحزب مؤتمرا استثنائيا قرر خلاله تغيير اسم الحزب إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وتبنِّي إستراتيجية "النضال الديمقراطي"، وشكل هذا المؤتمر نقطة تحول حاسمة في تحديد المعالم الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للحزب[39]، واستمر استهداف رموز الحزب رغم ذلك من خلال اغتيال منظر الحزب وراسم خطه الإيديولوجي عمر بن جلون واعتقال عدد من قادته خصوصا بعد انتفاضة 1981، وفي 1983 قبل الحزب المشاركة بوزيرين في حكومة انتقالية قادها محمد كريم العمراني بعد دعوة وجهها الحسن الثاني للحزب للمشاركة لتوحيد الموقف الوطني من قضية الصحراء قبل أن ينسحبوا بعد ذلك[40]. واستمر الحزب في ساحات المعارضة وأصبح قوة سياسية فاعلة في المشهد المغربي في 1997، وسيفتح

37 ذ. محمد سعيد السعدي، مقال "حزب التقدم والاشتراكية الذي نريد"، مارس 2014.

38 نص استقالة يوسف بلال من عضوية الديوان السياسي للحزب، أبريل 2012.

39 ذ. محمد ضريف، "الاحزاب السياسية المغربية".

40 فايز سارة، "الأحزاب والقوى السياسية في المغرب".

منـاخ تحسـن العلاقـة مـع القـصر بعـد التصويـت الإيجـابي عـلى دسـتور 1996 البـاب أمـام تأسـيس مـا عـرف فـي المغـرب بـ"تجربـة التنـاوب التوافقـي" فـي 1998 حينمـا قـاد الكاتـب الأول للحـزب فـي تلـك الفـترة عبـد الرحمـن اليوسفـي حكومـة تشـكّلت مـن أحـزاب الكتلـة والتجمـع الوطـني للأحـرار والحركـة الوطنيـة الشـعبية وجبهـة القـوى الديمقراطيـة والحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي، واعتـبرت هـذه الحكومـة نتاجـا لتوافـق بين القـصر والمعارضـة اليسـارية التقليديـة. وعـاد الحـزب ليشـارك لاحقـا فـي الحكومـة التي تشـكلت بعـد انتخابـات 2002 رغـم الانتقـادات الكبـيرة الـتي صاحبـت هـذه المشـاركة مـن داخـل القواعـد والمتعاطفـين مـع تجربـة التنـاوب، والـتي اعتـبرت تعيـين وزيـر أول غـير سـياسي انقلابـا عـلى المنهجيـة الديمقراطيـة كان يسـتدعي الانسـحاب مـن الحكومـة لكـن قيـادة الحـزب قبلـت الانخـراط فـي التجربـة معللـة ذلـك بأهميـة اسـتكمال الأوراش الـتي بـدأت فـي الحكومـة السـابقة، وفـي 2007 تقهقـر الحـزب إلى المرتبـة الرابعـة فـي الانتخابـات ورضي ببضعـة مقاعـد فـي حكومـة عبـاس الفـاسي، وهـي مرحلـة اعتبرهـا المراقبـون والمتعاطفـون مـع الحـزب اليسـاري بدايـة النهايـة خاصـة بعـد الفشـل فـي تحقيـق الوعـود الانتخابيـة والتأسـيس لتجربـة الانتقـال الديمقراطـي[41].

وظـل الحـزب منـذ حكومـة عبـد الرحمـن اليوسفـي مشـاركا فـي كل الحكومـات، إلى أن جـاءت محطـة انتخابـات 25 نونـبر 2011 الـتي تمخضـت عـن فـوز حـزب العدالـة والتنمية الإسـلامية، حيـث قـرر الاتحـاد الاشـتراكي العـودة إلى صفـوف المعارضـة واعتـبر المجلـس الوطـني للحـزب أن الانتخابـات التشريعيـة لـ 25 نونـبر 2011، رغـم مـا شـابها مـن خروقـات، حـددت بشـكل واضـح معالـم المشـهد السـياسي والحـزبي للمرحلـة الراهنـة، والموقـع الطبيعـي لـكل مكـون مـن مكوناتـه. وعليـه، وجـب احـترام إرادة الناخبـين والناخبـات الذيـن اختـاروا مـن يرونـه معـبرًا عنهـم مـن موقـع الحكومـة، ومـن يريدونـه مجسـدا لتوقعاتهـم وتطلعاتهـم مـن موقـع المعارضـة. كمـا أعلـن المجلـس الوطـني أن عـودة حـزب الاتحـاد الاشـتراكي للقـوات الشـعبية إلى المعارضـة مصلحـة وطنيـة، وضرورة سياسـية لتقـدم الديمقراطيـة المغربيـة عـلى قاعـدة الفـرز الواضح للتشـكيلات السياسـية المتنوعـة المرجعيـات، وفـي اتجـاه إرسـاء تنـاوب ديمقراطـي حقيقـي ومكتمـل[42].

وقـد كـرس المؤتمـر الوطـني التاسـع للحـزب فـي دجنـبر 2012 حجـم الأزمـة الداخليـة الخانقـة الـتي يعيشـها، بعـد أن فجـر الـصراع مـع قيـادة الحـزب انقسـاما حـادا واتهامـات متبادلـة بـين أنصـار الكاتـب الأول المنتخـب إدريـس لشـكر وأنصـار منافسـه أحمـد الزايـدي، حيـث قـرر هـذا الأخـير تأسـيس تيـار مـن داخـل الحـزب حمـل اسـم

41 محمد الطائع، "عبد الرحمن اليوسفي والتناوب الديمقراطي المجهض"، 2014.

42 من تاريخ الحزب المنشور على موقعه الرسمي.

"الديمقراطية والانفتاح" غير أن القيادة رفضت السماح بآلية تنظيم التيارات داخل الحزب لتدبير الاختلاف كما هو حاصل في الحزب الاشتراكي الموحد. وتفجرت هذه المحنة بشكل كبير خلال ما عرف إعلاميا بأزمة "الفريق البرلماني الاتحادي" حينما سعت القيادة الجديدة لاعتماد لائحة جديدة للفريق عوض اللائحة السابقة الموالية لتيار "الديمقراطية والانفتاح" وانعكس هذا الصراع سلبا كذلك على المركزية النقابية التابعة للحزب.

ويعتبر هذا التصدع الجديد امتدادا لما شهده الحزب منذ تأسيسه فمعظم المؤتمرات شهدت انشقاقات وانسحابات بدأت بانسحاب مجموعة "عبد الرحمن بنعمرو" و "أحمد بن جلون" التي أسست حزب الطليعة ثم القرارات التي اتخذت في حَق "عبد الرحيم بوعبيد" في المؤتمر الخامس في 1989، والأزمة التنظيمية التي عاشها الحزب خلال المؤتمر السَادس في 2001، والتي أفضت إلى انشقاق المركزية النقابية الكونفدرالية الديمقراطيٌة للشغل، وانسحاب مجموعة الوفاء الديمقراطية بقيادة "محمد الساسي" و "نجيب أقصبي" [43].

وفي 23 من ماي 2013، أعلن الحزب اندماج حزبين يساريين صغيرين انشقَّا عنه سابقا، ويتعلق الأمر بأحزاب: الحزب العمالي، الحزب الاشتراكي، وبرر الحزبان قرارهما بوجوب التصدي لسياسات النكوص التي تستهدف تقويض الأمل الديمقراطي الاشتراكي، ولأن بناء مشروع حداثي قادر على مواجهة القوى المحافظة يتطلب تجميع اليسار، إضافة إلى كون وحدة اليسار تعتبر ضرورة تمليها أيضا الحاجة إلى ترشيد المشهد السياسي وعقلنته عبر الخروج به من أوضاع البلقنة إلى أوضاع التقاطبات الكبرى[44].

جبهة القوى الديمقراطية

حزب يتموقع في اليسار، تأسس في 27 من دجنبر 1997، بعد انشقاقه عن حزب التقدم والاشتراكية بقيادة التهامي الخياري بعد صراع محتدم على قيادة الحزب بعد رحيل القائد التاريخي علي يعتة، وشارك الحزب في حكومة التناوب بوزيرين غير أنه أقصي من حكومة إدريس جطو رغم إبدائه الموافقة على المشاركة، لكن

43 ذ. محمد ضريف : الاتحاد الاشتراكي في أزمة، فبراير 2013.

44 مداخلتي عبد الكريم بن عتيق وعبد المجيد بوزوبع قائدي الحزبين المندمجين في الاتحاد الاشتراكي في ندوة الاندماج، 23 ماي 2013.

الـوزن الانتخـابي والسـياسي للحـزب قـد تراجـع بشـكل كبـير حيـث حصـل عـلى مقعـد نيـابي وحيـد خـلال الانتخابـات الأخـيرة، وشـهد الحـزب بـدوره عـدة احتجاجـات وحـركات تصحيحيـة إلى حـين وفـاة مؤسسـه التهامـي الخيـاري.

حزب اليسار الأخضر

حـزب تأسـس فـي 2010 مـن أعضـاء كانـوا ينشـطون سـابقا داخـل تيـارات سياسـية يسـارية أخـرى وتحديـدا داخـل اليسـار الاشـتراكي الموحـد، يقـدم نفسـه عـلى أنـه حـزب يسـاري محسـوب عـلى اليسـار الديمقراطـي، ويتبـنى الحـزب الاشـتراكية وينهـل مـن خطـاب الدفـاع عـن البيئـة، غـير أن هـذا الحـزب اتخـذ موقفـا غريبـا بدخولـه فـي تحالـف يضـم خليطـا مـن الأحـزاب الإداريـة واليمينيـة عـرف بـ"جـي 8" قبيـل انتخابـات 2011، وهـو مـا تسـبب فـي انشـقاقات كثـيرة داخـل الحـزب جعلتـه حزبـا مشـلولا.

اليسار التقليدي واليسار الجديد ... الالتقاء المستحيل

لا يمكـن أن يختلـف اثنـان، عـلى أن اليسـار المغـربي اليـوم بـات أشـبه برجـل عليـل وواهـن، تنخـره أزمـة خانقـة تتدحـرج بـين تشـتت مكوناتـه المحتفظـة بخطهـا اليسـاري الأصيـل، وبـين فقـدان المصداقيـة لمكونـات أخـرى حـادت عـن الخيـارات اليسـارية وانخرطـت تدريجيـا فـي تبـني برامـج غريبـة عنـه. وإذا سـلَّمنا بـأن تاريـخ اليسـار المغـربي هـو تاريـخ انشـقاقاته فإنـه سـيكون مـن الوهـم والسـذاجة والطوباويـة الاعتقـاد أن حـل هـذه الأزمـة سـيكون هـو الوحـدة التنظيميـة والتجميـع العـددي لأكـبر عـدد مـن مكوناتـه وهيئاتـه فـي كيانـات موحـدة، ذلـك أن أزمـة اليسـار ليسـت أزمـة تـشرذم فحسـب بـل هـي أزمـة مركبـة لا يمكـن حصرهـا فـي سـبب بعينـه وأسـبابها تاريخيـة بالأسـاس، ويزيـد مـن تعقيدهـا اسـتحالة التـلاقي بـين يسـار تقليـدي اسـتنفذته التجربـة الحكوميـة وفقـدت قاعدتـه الجماهيريـة والاجتماعيـة ثقتهـا فـيه، ويسـار غـير تقليـدي منهمـك فـي النقـد وغـارق فـي "الانشـغالات النظريـة" دون إيجـاد أي بديـل فعـلي يسـتطيع أن يعيـد لليسـار مكانتـه ودون أن يسـتطيع خلـق عمـق شعبـي.

لقـد تـضرر اليسـار المغـربي كثـيرا نتيجـة الفشـل الـذي منيـت بـه تجربـة "التنـاوب التوافقـي"، وشـعرت فئتـه الناخبـة بأنهـا تعرضـت للخـذلان بعـد أن انخـرط فـي سياسـات أبعدتـه عـن جوهـر مشروعـه وأخلـف وعـوده وقبِـل بأنصـاف حلـول، منتهجـا

خيار المشاركة الحكومية من أجل المشاركة وتماهى مع "اليمين" الغريب عن بيئته مستعيرا وسائله. وانعكست هذه التجربة أيضا بالسلب على اليسار الآخر الذي لم يقبل المشاركة ودفع ثمن أخطاء الآخرين، فالجمهور لم يعد يميز بين اليسار وبقية الفاعلين المنتشرين في الحقل السياسي واتضح ذلك بشكل جلي خلال الاستحقاقات الدستورية حينما كان سقف مطالب هذه الأحزاب منخفضا جدا ورفضت المطالبة بـ"ملكية برلمانية". وقد كشفت المؤتمرات الأخيرة لحزبي الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية رغم اختلاف موقعي الحزبين في الفترة الراهنة غياب أي نظرة تصحيحية للمسار أو نقدية للتجربة الحكومية ولعدد من الممارسات السابقة، يمكن من خلالها أن نتلمَّس بوادر أمل لإمكانية إعادة بناء اليسار المغربي تقودها جميع المكونات اليسارية.

ونستنتج، مما سلف، أن الخط السياسي المرحلي لأحزاب اليسار التقليدي بعيدة كل البعد عن الآمال المرجوة من يسار يتعين عليه الدفاع عن انتقال ديمقراطي شامل يضمن فصلا واضحا بين السلطات، وليس القبول بلعبة سياسية يؤثثها النظام تقوم على بقاء مركز القرار في يد المؤسسة الملكية، ليبقى "اليسار الجديد" الحامل الوحيد لفكرة التغيير الجذري الحقيقي الذي يقود إلى إقامة نظام ديمقراطي حقيقي يعيد الاعتبار لدور المؤسسات المنتخبة، لكن هذا اليسار بدوره يواجه مشاكل عديدة رغم احتفاظه برأسماله الرمزي.

التحديات الراهنة التي تواجه اليسار المناضل

أنعش ميلاد فيدرالية اليسار الديمقراطي كشكل تنظيمي متقدم وانتقالي للتحالف بين أحزاب "الاشتراكي الموحد" و "حزب الطليعة" والمؤتمر الوطني الاتحادي "آمالا كبيرا في أوساط العائلة اليسارية بتجاوز جزء من تمظهرات أزمة اليسار الجذري، غير أن هذه الخطوة لم تخلُ من تخوفات من أن تدور في نفس فلك تجارب التجميع السابقة والتي ما زالت ظلالها تخيم على الأوضاع الداخلية لهذه الأحزاب نفسها، فتجارب إعادة تجميع اليسار في المغرب كانت تفرز دائما نتائج ظرفية وانفعالية وكانت تُولي الأهمية القصوى للجانب التنظيمي على حساب أي اعتبارات أخرى ولا تخضع لنقاشات معمقة، وهو ما تكرر خلال التجربة الوليدة التي يخشى أن تعرف ذات مصير تجربتي "تحالف اليسار الديمقراطي" و "تجمع اليسار الديمقراطي".

هل ستكون الفيدرالية محض تنسيق أملته سياقات وظروف الحاجة إلى تحالف

واصطفافات واضحة قبيل المحطات الانتخابية القادمة؟ أم أنها مشروع انتقالي سيشكل نواة وحدة مستقبلية؟ ولا شك في أن هذه أسئلة ملحة مطروحة على طاولة النقاش الذي افتقد خلال مراحل تشكل هذا الإطار التنسيقي، خصوصا أن التبريرات التي كانت تقدم عادة لتأجيل النقاش حول أي مشروع جبهوي أو وحدوي لا تزال قائمة إلى الآن.

ويلاحظ أن الورقة السياسية للفيدرالية لا زالت عاجزة على تقديم نقد ذاتي للأحزاب المكونة لها وتستمر في اجترار خطاب يحمِّل المسؤولية كلها لليسار الحكومي الذي أساء لصورة اليسار في المجتمع وللمضايقات التي يتعرض لها من طرف الدولة. ذلك أن هذه الأحزاب لا تزال عاجزة عن تطوير نفسها أو الرفع من مستوى فعاليتها وتبقى ممارستها حتى الآن دون المستوى المطلوب.

ويظهر وكأن أحزاب اليسار الجذري أو المناضل كما يصف نفسه (مكونات الفيدرالية إضافة إلى حزب النهج الديمقراطي) غارقة في نوع من الرتابة الاعتيادية، تسيطر عليها نزعة دوغمائية، وتفتقد إلى عنصر المبادرة جعلت منها أحزابا هامشية على مستوى الحجم والجماهيرية والتأثير على المستوى السياسي وجعلت أحزاب اليمين الإداري والديني أكثر قدرة على الاستقطاب. ويشير الواقع إلى أن وسائل نضال اليسار الجذري لم تتطور قيد أنملة عن الأساليب التقليدية التي أثبت الزمن قصورها ومحدوديتها في تعبئة العمال والفلاحين والمضطهدين.

ويمكن إرجاع عوامل هذا الضعف لدى قوى اليسار المناضل إلى تراجع حاد يكاد يصل إلى شبه انعدام للروح النقدية لأعضائه تجاه أحزابهم، فالصراع مع الدولة والخشية المفرطة من الاختراق جعل أعضاء هذه الأحزاب يتعاملون بنوع من التقديس مع المواقف والقرارات التي تتخذها أحزابهم اعتقادا منهم بأن ذلك قد يزيد من إضعاف أحزابهم، دون إغفال تسرب بعض أوجه التناقض بين الخطاب والممارسة داخل هذه الأحزاب فإذا كان اليسار التقليدي قد وجد في "المعضلة الانتخابية" مبررا لهذا التناقض فإن ضرورة تحصين البيت الداخلي لا يمكن أن تكون مبررا مقنعا لتفسير هذه الحالة. ومن الدلالات السلبية التي يمكن الإشارة إليها كذلك أن المؤتمرات الأخيرة لهذه الأحزاب لم تحمل أي جديد يذكر على المستوى الكيفي، لا على مستوى البرامج ولا على مستوى الإستراتيجيات وحتى على مستوى الأجهزة القيادية التي عرفت استمرارية لحضور نفس القيادات التاريخية القديمة، لترسيخ مناخ الركود والجمود وغياب التجديد على مستوى الأفكار والنخب التي لا يزال السمة البارزة التي تطبع بطابعها هذه الأحزاب.

وفـي الختـام، يمكـن القـول إن اليسـار المغـربي الـذي لا يـزال يحمـل مـشروع التغيـير السـياسي الكامـل ولـم يتـورط فـي مسـتنقع القبـول بلعبـة سياسـية لا تضمـن شروط انتقـال ديمقراطـي حقيقـي، يحتـاج إلى التفاعـل السريـع مـع التطـورات العميقـة الحاصلـة فـي المجتمـع وإبـداع أفـكار سياسـية وأسـاليب نضاليـة متجـددة كي لا يفـوِّت عـلى نفسـه فرصـة تأطـير فئـات واسـعة مـن المجتمـع بـأن يؤسـس اليسـار لمـشروع مجتمعـي وسـياسي منافـس لمـشروع الدولـة ولمـشروع اليمـين بكافـة أشـكاله، فـيخلق بالتـالي دينامية بديلـة تكـون بحجـم التضحيـات الـتي قدمهـا اليسـار المغـربي مـن أجـل الوصـول إلى الديمقراطيـة.

وإذا سـلمنا بـأن الوحـدة ليسـت شرطـا ضروريـا للخـروج مـن مـأزق اليسـار المغـربي المناضـل، فـإن إشـاعة منـاخ مـن الثقـة وتجـاوز الحسـابات الضيقـة الموروثـة مـن المـاضي بـين هـذه المكونـات اليسـارية تبـدو أمـرا ضروريـا مـن أجـل اسـتنهاض العمـل اليسـاري وتجـاوز حالـة الإحبـاط الـتي سـببها فشـل المـشروع الإصلاحـي مـن داخـل المؤسسـات الـذي شـارك فـيه جـزء مـن اليسـار، والأمـر هنـا يـسري عـلى مـن انخرط فـي مـشروع "الفـيدرالية" أو مـن فضـل الاسـتمرار فـي العمـل مـن خارجـه.

الحركة اليسارية في الجزائر: أسطورة لتمجيد الأمل

د.مهدي العربي

أستاذ محاضر بجامعة وهران: الجزائر ورئيس فرقة بحث بمخبر الديناميكيات الحضرية والتطور الاجتماعي بالجزائر. جامعة وهران.

تمهيد

ظهرت الحركة اليسارية بطابعها الرسمي في الجزائر بعدما انهارت دولة جبهة التحرير الوطني وتأسس دستور جديد سنة 1989، يقر بحق التنظيم السياسي والتعددية الحزبية. مثل هذه الحركة أحزاب رسمية تمارس حقها السياسي في جميع الانتخابات المبرمجة لكي تقوي وجودها في المجالس المحلية والوطنية. وتغير خطاب الحركة اليسارية الإيديولوجي ليواكب التحولات الحديثة فأصبح يغرف من وعاء الحرية والديمقراطية، بعد تراجُع الفكر الإسلامي الراديكالي الذي تسبب في انتشار أحد أبشع ظواهر نهاية القرن العشرين، الإرهاب الذي أقحم البلد في خراب راح ضحيته أكثر من 200 ألف شخص ودمار عدد هائل من المنشآت العمومية.

وتغيَّر شكل الحركة اليسارية من جراء الأحداث الاجتماعية الجديدة وبدأت تعرف جميع الممارسات النضالية المختلفة مثل الإضرابات التي نظمتها النقابات الحرة غير الرسمية، والمسيرات الشعبية التي ترأستها منظمة الشباب العاطل عن العمل، والتكتلات السياسية والحقوقية التي بدأت تتظاهر بطريقة سلمية لمطالبة النظام التسلطي بالرحيل.

ونتيجة لهذا، تظهر الحركة اليسارية بأشكال مختلفة، تتبنى أحكاما قيمية نابعة من واقعها الحي وتعبر بأسلوب متنوع عن رفضها للوضع الاجتماعي، وممارسات يحاول من خلالها اليساريون لفت الانتباه حول الرؤى المتباينة والحلول المستقبلية المرتقبة.

وتدفعنا الصورة الجديدة التي اتخذتها الحركة اليسارية بمختلف أشكالها إلى التساؤل عن مدى توافق نشاطاتها النضالية لتتقوى حتى تصبح ظاهرة فعلية في الواقع المعاش: يبين تاريخها الاجتماعي بأن محتوى خطابها كان مشحونا بأفكار ماركسية-لينينية تُدافع عن مبادئ المشروع الاشتراكي الثوري، الذي تأسس منذ الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي الإمبريالي: هل يمكن إرجاع اتجاه الحركات اليسارية الجزائرية إلى تبنِّي مشروع الديمقراطية والمواطنة بالتحولات الهيكلية والإستراتيجية العالمية التي تعمل على إعادة تجديد وتحديد موازين قوى الدول الكبرى؟ وهل هناك عوامل داخلية لعبت دورا فعالا لتصنع شكلها اليساري الجديد؟

ويجدر بالذكر أن الحركة اليسارية المعاصرة لا تزال تظهر كحركة "أسطورية تحمل شعار الأمل". وهي تظهر بأفق مفتوح يطمح إلى الحرية والمساواة في فرص العمل لجميع الشرائح الاجتماعية. وتندد بالفصل بين السياسة والدين باعتبار أن السياسة تتعلق بتدبير شؤون الحياة الدنيوية بمنهج براغماتي، ولهذا تطالب بالمساواة في الحقوق بين الجنسين، لأنهما أفراد يطمحون إلى تجسيد مشاريع دنيوية محضة. أما الدين، فهو معتقد مقدس ثابت لا يتغير بتغير أحوال الأشخاص. ويبقى هذا "المشروع" مرهونا بمدى تطابق وجهات النظر والأهداف التي تتأسس عليها الجماعات التي تناضل بشتى الطرق للحصول على مبتغاها.

والفكرة الأساسية التي نود طرحها للإسهام في إثراء إشكالية الحركة اليسارية المعاصرة في دول العالم الثالث من زاوية تجربة الجزائر، مبنية على نتائج علمية مستقاة من أبحاث إثنوغرافية وتحقيقات ميدانية طورت "علم الإناسة" لدول شمال أفريقيا منذ الستينيات. ويجب التذكير في هذا السياق بأن تراجُع هذه الأبحاث يعود إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها دول هذه المنطقة لبناء اقتصاد وطني وإكمال مشروع الاشتراكية، الذي أثر على أغلبية ثورات وحروب القرن العشرين. وتزوَّد زعماء هذه الثورات بفكر"ماركسي- لينيني" كغطاء إيديولوجي للحماية من تطور الرأسمالية الإمبريالية، أدى بهم إلى تجاهل البنيات المحلية وطبيعة ديناميكياتها الاجتماعية، التي اعتبرها علم الإناسة الموضوع الأساسي لفهم حقيقة النظام السياسي الذي يتحكم في سيرورتها. ونحن نرى أن الاعتماد على هذه النتائج يشكل أداة علمية أساسية تساعدنا على معرفة مدى حقيقة وفاعلية الحركة اليسارية كمعارضة سياسية في الجزائر.

وإذا أقررنا بأن تدهور الحركة اليسارية في الجزائر بالأمس ارتبط أكثر بتلاشي وتراجع مكانة الاتحاد السوفييتي في العالم، فما مدى نجاح حركتها المعاصرة من أجل تحقيق مشروع الديمقراطية الذي يواجه في نفس الوقت ردود أفعال محلية لهدف الحفاظ على ما يمكن حمايته في ظل النظام العالمي الجديد؟

الحركات اليسارية في ظل الممارسات السياسية الجديدة في الجزائر

تتألف الحركة اليسارية الحديثة في الجزائر من تلك الجماعات والتكتلات التي ظهرت بأشكال ومنظمات متعددة، لتندد بمختلف الطرق بالأوضاع القائمة وتطالب بحقوق جديدة أفرزتها التحولات الجذرية التي يعيشها المجتمع. ويظهر الشكل الجديد للحركة اليسارية في الجزائر في تعدد المنظمات الحزبية، النقابية والحقوقية. تبحث كل واحدة منها على بناء مكانة حقيقية تمكنها من تجسيد اعتراف فعلي لدى كل من النظام الحاكم والمجتمع. وتسعى هذه المنظمات بوصفها مقاومة اجتماعية إلى بناء مشروع دولة القانون التي لا تزال تواجه عقبات معقدة نتيجة مخلفات الهيمنة الدكتاتورية التي فرضها النظام العسكري التسلطي منذ استقلال الجزائر[1].

وقد تفرعت هذه الحركات وتنوعت بأسماء تُظهر تباينها واختلافها حسب الميادين والقطاعات التي تنتمي إليها. ورغم تشابه وتقارب مطالبها إلا أنها لم تحظ باعتراف رسمي من قبل السلطة، بحيث أصبح جزءٌ منها رسميا والباقي غير شرعي بالرغم من نشاطاته الحيوية التي تواجه بالقمع والعنف لإخماد تظاهراته. وعلى هذا الأساس، تصنف الحركة اليسارية في الجزائر إلى فرقة رسمية يرمز إليها من قبل أحزاب سياسية تاريخية عايش رؤساؤها فترة الثورة التحررية، وجرى سجنهم وتهميشهم بعد الاستقلال، كونهم عارضوا النظام التسلطي الذي قاد البلاد بإدارة تسلطية جعلت من الحزب الرسمي الوحيد مؤسسة بدون سلطة سياسية. استعملت هذه الحركة رأسمالها التاريخي الحافل بالنضال من أجل كسب شرعية تمكنها من إسماع صوتها داخل مؤسسات السلطة إذ رأت أن مشاركتها في الانتخابات المبرمجة فرصة تُكسبها مكانةً تهيمن بها كليا على السلطة أو تشارك مع باقي الأحزاب الفائزة في التسيير المحلي (انتخابات بلدية وانتخابات ولائية). وإلى جانب هذه العملية، بادرت الحركة اليسارية الرسمية المعارضة للنظام الحاكم بقبول المنافسة في الانتخابات الوطنية والرئاسية من أجل كسب مقاعد برلمانية تمكنها من المراقبة والمشاركة في أخذ القرارات السياسية الكبرى للبلاد دون الفوز بالانتخابات الرئاسية مثلما حاولت

1 Larbi, Mehdi, Crise de l'Etat et de la nation en Algérie, Revue Dirassat, N°4, Janv 2014,P: 65-78

أكثر من مرة رئيسة حزب العمال لويزة حنون، المرأة الوحيدة في دول العالم العربي التي نالت هذه الفرصة إلى يومنا هذا.

وتتباين مواقف المعارضة السياسية لأحزاب الحركة اليسارية إزاء سياسة النظام، إذ نجد حزب جبهة القوى الاشتراكية، الذي تزعَّمه الشخصية التاريخية حسين آيت أحمد لفترة طويلة، يرى أن المقاطعة وعدم المشاركة في الانتخابات المبرمجة من قبل السلطة يشكلان ممارسة سياسية أساسية لإرغام النظام على الامتثال لاحترام الحريات واللعبة الديمقراطية.

ولم يُقدِّم الامتثال والمشاركة في النظام الانتخابي المتعدد والمفتوح على جميع الأحزاب الرسمية للحركة اليسارية أيَّ فرصة لكسب مقاليد الحكم في الجزائر. وتمثل عائق كبير أمام التغيير الحقيقي أيْ السيطرة على سلطة الإدارة التي تشرف على تسيير جميع الانتخابات في وجود أحزاب سياسية أخرى محسوبة على النظام الحاكم مثل الحزب التاريخي المتمثل في جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي أسسته جماعة من ضباط الجيش بمشاركة الطبقة التقنوقراطية في 1997، أثناء التمركز الإستراتيجي الجديد الذي فرضته المستجدات السياسية.

ويبقى حزب العمال كحركة يسارية ضعيفة الوزن والقوة في المناسبات الانتخابية لكونه فقد القوة التي كانت تنمو لدى الحركة العمالية بداخل المؤسسات العمومية أثناء حكم جبهة التحرير الوطني. وقد امتص غلق هذه المؤسسات العمومية بسبب الهيكلة الاقتصادية التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية على النظام الجزائري من حزب العمال المادة الأساسية لتقويته، لكون هؤلاء -العمال- طردوا جماعيا وتحولوا إلى عاطلين جدد. ويكتب أ. بويعقوب عن هذه الفترة قائلا: "لقد انهارت هذه الحركة من جراء الطرد التعسفي الجماعي، بسبب غلق الشركات الاقتصادية العمومية التي فرضتها السياسة الجديدة، المفروضة من قبل الهيئات العالمية مثل البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة. بحيث أشارت البيانات الإحصائية إلى طرد أكثر من 130 ألف عامل في فترة 1997-1998 لكي يصل فيما بعد إلى فصل 300 ألف ثم إلى 400 ألف أغلبهم من القطاع الصناعي والبناء العمومي"[2].

وأصبح شعار الدولة الاجتماعية الذي تقوده ممثلة الحزب لويزة حنون لا يؤثر في

2 Ahmed Bouyacoub, L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel, Confluence, 45 printemps 2003.

الفئات الاجتماعية المحرومة من العمل في المؤسسات الصناعية العمومية، بسبب تراجع الدولة عن هذا الدور الذي راود كل الجزائريين بعد الاستقلال وبسبب التراجع في الثقة في دولتهم الفتية التي تعهدت بتحسين الوضع الاجتماعي للفئات التي عانت من ويلات سياسة الاستعمار التعسفي الليبرالي.

وأدى غياب معارضة سياسية قوية ومواجهة فعالة لهذه المعضلة بحزب العمال إلى اختيار البقاء في اللعبة السياسية التي تنظمها السلطة من أجل البقاء في المجالس البلدية والولائية ومراقبة مجريات النشاط السياسي في المجلس البرلماني الوطني. ويرى ممثلو حزب لويزة حنون أن الهدف من البقاء في اللعبة السياسية التي يشرف عليها النظام الحاكم بأساليب متنوعة يتمثل في الدفاع عن ما تبقى من منشآت عمومية والعمل على معارضة أي محاولة خصخصة لممتلكات الدولة وثرواتها الطبيعية.

ويبقى حزب العمال من بين الأحزاب اليسارية الرسمية الذي يحسب على النظام الحاكم كونه لم ينشط في القاعدة من أجل تكوين قوة سياسية واجتماعية مضادة، تقف عثرة أمام السياسة الجديدة بعزم لكي تجسد البرنامج الذي يعارض سياسة الانفتاح باستيراد جميع المنتجات الصناعية والبضائع المتنوعة.

لقد أصبحت السياسة التجارية التي انتهجتها السلطة الحاكمة كتدبير وحل جديد للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة المشكلة الأساسية أمام المؤسسات الخاصة التي كانت تنشط من أجل الحفاظ على بقاء إنتاج وطني. وبعد قيام السلطة بتجريد أغلبية المؤسسات العمومية من مواردها المادية والبشرية، واجهت الشركات والمؤسسات الخاصة نفس المشاكل لتصبح مرغمة على غلق أبوابها وعلى تسريح جميع عمالها وفقدان خبراتها البشرية والمهنية، بسبب سياسة الانفتاح المفرطة على المنتجات الخارجية. وكان تشجيع التجار الجدد باستيراد جميع المستلزمات على حساب الإنتاج المحلي بمثابة إشكالية سياسية تبناها حزب العمال دون التعبئة الفعلية للتصدي لها، الأمر الذي أدى إلى تصنيفه كمعارضة يسارية شكلية، تخدم النظام الحاكم بتطوير واجهة للديمقراطية على حساب المعاناة التي أصبحت تعيشها الفئات الاجتماعية الهشة.

وقد واصلت جبهة القوى الاشتراكية من جهتها النضال السياسي لتطالب النظام الحاكم بالاعتراف بكل من الهوية القبائلية واللغة الأمازيغية[3]، التي تراجعت بسبب

3 Mohammed Harbi, Quelle démocratie en Algérie ? In, Mostefa Lacheraf : Une œuvre, un itinéraire, une référence. Alger, Casbah, 2006, p : 137-148

فرض أحادية الفكر واللغة والدين. لقد أشرف حكم الحزب الأحادي على استخدام العربية كلغة رسمية والإسلام كدين الرسمي للدولة وهذا وفقا لإيديولوجية الهوية الوحيدة، لتأسيس كيان اجتماعي يغذي الجنسية الجزائرية في ظرف تطور فيه العنف السياسي. وقد تشكَّل هذا الأخير ليأخذ طابع الممارسة التسلطية في المجتمع، ممارسة تطورت بداخل أجهزة الدولة منذ بداية الانقلابات العسكرية التي تكررت وشاعت في السنوات الأولى للاستقلال.

وتواصل مشروع جبهة القوى الاشتراكية كحركة يسارية رسمية أثناء الانفتاح السياسي بالعمل على إعادة ترميم وبناء الهوية البربرية المحلية. فبالرغم من اعتراف النظام الحاكم بجميع الهويات المحلية المكونة للجزائر إلا أن التدهور الاقتصادي وتلاشي الروابط الاجتماعية عمق الجرح الذي تسبب فيه النظام العسكري وبقيت الفجوة مفتوحة بسبب سياسة الجماعة التي حكمت الجزائر بسياسة الأيدي الحديدية.

وتحاول هذه الحركة اليسارية التأقلم مع الأوضاع الجديدة بتطوير صورة "الضحية التاريخية"، بحيث لا تزال تندد سياسيا بنظام الحكم غير المتحمس للانفتاح السياسي الحقيقي، لكونه نظاما غير قادر على فرض اللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية في المدارس والمؤسسات التعليمية بجانب اللغة العربية. وهكذا أصبحت مشكلة الهوية واللغة المطلب السياسي الأساسي الذي يبقي جبهة القوى الاشتراكية حية وقوية لا سيما في المناطق الجغرافية المتضررة وخاصة الشرقية الشمالية للجزائر (منطقة القبائل والأوراس). ويظهر هذا المطلب الاجتماعي الذي ينسبه النظام الحاكم إلى مفهوم "الجهوية" في جميع المناسبات الانتخابية. وهو مفهوم تتبناه جبهة القوى الاشتراكية، تحدد على أساسه معارضتها السياسية، إذ تُقاطع العمل الانتخابي بسبب المشاكل العرقية والدينية التي استعملها النظام كسلاح لفرض بقائه وعليه تطالب دائما من مؤيديها ومناصريها مقاطعة الانتخابات بسبب بقاء نظام الاستبداد.

الأحزاب اليسارية الرسمية في الجزائر: تنظيمها وعلاقتها بالانتخابات التعددية

تتظاهر أغلبية الحركات اليسارية المعاصرة الرسمية في الجزائر بخطاب سياسي منددة بعدم تحقيق مطالب اجتماعية وسياسية جديدة، تتماشى أكثر مع التحولات الجارية في العالم على ما هي عليه أغلبية الفئات الاجتماعية الوطنية. وتنشط الأحزاب اليسارية الرسمية بفضل عدد المقاعد البرلمانية التي حصلت عليها أثناء مشاركتها في الانتخابات الوطنية. وتصبح فاعلة وقوية بنسبة الأصوات التي

تشارك في الدورات التي يعقدها المجلس ويقتصر عملها السياسي على الخطاب الذي يلقيه برلمانيو الحزب في المواعيد المبرمجة من قبل رئيس المجلس الشعبي الوطني. وتحتوي أغلبية الخطابات السياسية التي تبثها الإذاعة الوطنية على قراءة نقدية لمحتوى القرارات والبرامج التى تضعها الحكومة. ويتمتع الحزب اليساري الرسمي بكامل الحريات في الإعلان عن رفضه أو قبوله لكل أو لجزء من القرارات المتخذة، وله الحق في الطعن عليها بهدف إلغائها لكونها تبتعد عن مطالب الشرائح الاجتماعية التي يمثلها سياسيا.

وظل ضعف التمثيل البرلماني للأحزاب اليسارية الرسمية، سواء تعلق الأمر بحزب العمال أو بجبهة القوى الاشتراكية، يمنعهما من إبطال مفعول القوانين والمشاريع التي تعرضها الحكومة للمصادقة عليها. وهكذا أصبحت السلطة تمرر قوانينها ومشاريعها في ظل نظام متعدد، مزود بمعارضة يسارية رسمية بكل سهولة، حيث لقب المجلس البرلماني "بالبريد السريع" الذي تأسس وبرمج لكي يخدم مصالح السلطة بكل حرية وشفافية.

وعليه يصبح العمل السياسي البرلماني الذي تأسس مع ظهور نظام التعددية الحزبية في الجزائر عملية فاشلة بالنسبة للحركة اليسارية الرسمية، لكونها لم تفلح إلى يومنا هذا على الحصول على أغلبية المقاعد التي تؤهلها لتصبح قوة سياسية، فاعلة للوقوف أمام سياسة الحكومات المتتالية.

والحقيقة أن بقاء الأحزاب اليسارية الرسمية في اللعبة السياسية التي أشرفت عليها السلطة منذ بداية الانتخابات الحرة جعل منها مؤسسة سياسية فارغة المحتوى، لأنها غضت بصرها على الفئات الاجتماعية التي كان بإمكانها مساندتها والتضامن معها لبناء قاعدة سياسية قوية.

وإلى جانب هذا، يعتبر الانقسام المؤسساتي الذي قامت عليه الحركة اليسارية أثناء الانفتاح السياسي ضربة قوية لكيانها بحيث أفقدها فرصة تاريخية لكي تصبح جبهة سياسية حقيقية، قادرة على مواجهة كيان نظام الحكم في الجزائر. وتشير البيانات الرقمية للانتخابات التشريعية المنظمة في 2007 بتواجد أربعة أحزاب سياسية يسارية رسمية. فبعد إعلان حزب جبهة القوى الاشتراكية عن مقاطعة الانتخابات بسبب اتهامه السلطة بظاهرة التزوير التي أصبحت متداولة منذ بدايتها 1989، تدخل الأحزاب الثلاثة الباقية المنافسة منفصلة عن بعضها البعض.

فقد خاض الحزب الاشتراكي للعمال حملة انتخابية لم تمكنه من الوصول إلى مكانة مشرفة حيث حصل على42735 صوت من مجموع قُدر بـ 572608 ليصل بهذا إلى

نسبة تُقارب 0.75 % من مجموع نسبة الناخبين المقدرة بـ 35.65 %. ويليه الحزب التقدمي الجزائري الذي حصل على 81046 صوت بنسبة تقارب 1.41 %. أما أصوات حزب العمال فقد وصلت إلى 291312 من مجموع الأصوات المذكورة لتقدر نسبته بـ 5.08 %.[4]

وأثرت هذه النتائج على الجبهة اليسارية الرسمية فلم يبق في السباق الانتخابي اللاحق إلا جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال. وغاب هذان الحزبان اليساريان عن الأنظار ولم يشهد لهما وجود لكي يعبِّرا بخطاب علني واضح عن مشروعهما السياسي المستقبلي.

ودخلت جبهة القوى الاشتراكية الانتخابات التشريعية المنظمة في 2012 لتحصل بهذا على نسبة 2.20 % من النسبة الإجمالية المقدرة بـ 42.90 %. وبهذا تقلصت مقاعده البرلمانية أما حزب العمال فقد حصل على نسبة 3.04 %، كما كان الحال في انتخابات 2007.

وتبين النتائج الانتخابية للمرحلة التي أجريت في 2007 أو تلك التي أبرمت في 2012 أن الحركة اليسارية التي راهنت على مكانتها السياسية بامتثالها مباشرة للتنظيم السياسي الرسمي لم يساعدها هذا الامتثال في الحصول على أغلبية المقاعد البرلمانية لكي تفرض وجودها.[5]

وعندما نجد النسبة المئوية التي حصلت عليها جماعة الأحرار المشاركة في كلا الانتخابين مرتفعة جدا على نسبة الحركة اليسارية للحزبين السابقين بحيث قدرت بنسبة 9.83 % في 2007 وبنسبة 7.19 % في 2012، فإننا نتساءل عن مدى حقيقة تواجد هذين الحزبين اليساريين في المجتمع؟

فرغم وجود احتمال كبير لعملية التزوير المفتعلة من جانب النظام الحاكم لأنه المشرف الوحيد على تنظيمها، يبقى السؤال المطروح هو: ما مدى فعالية الحركة اليسارية الرسمية وحقيقة قوتها في الجزائر؟

ولهذا فإن المشاركة الانتخابية التي قبِلت الحركة اليسارية الرسمية خوضها في ظل تبعية الإدارة للنظام الحاكم مغامرة تشكل خطرا على مكانتها وشرعيتها عند الفئات الاجتماعية والمنظمات النقابية غير الرسمية. ولا تزال هذه الفئات والمنظمات تتصارع ضد النظام الحاكم بشتى الطرق مثل التظاهرات العمومية التي تواجه

4 http://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89lections_en_Alg%C3%A9rie

5 نفس المرجع.

بالقمع والإضرابات التي تخمد بقرارات قضائية عقابية، رغم الحق الذي يخوله لهما الدستور الجزائري.

وكان من المعقول أن تتواجد الحركة اليسارية الرسمية إلى جانب هذه الفئات لأنها جزءٌ منها لأنها لا تزال تطالب بحريتها في التظاهر السلمي والتنديد بظاهرة الإضراب للحفاظ على الأوضاع وتحسينها لا سيما تلك المتعلقة بالجانب المهني الاجتماعي.

بقاء الحركة اليسارية الرسمية منقسمة الأطراف وبعيدة عن ضم عدد هائل من الفئات الاجتماعية المختلفة المصالح يبقيها على حالها المزري ويؤكد مشاركتها في المؤامرة التي ينظمها النظام الحاكم من خلال انتخابات شكلية يهدف بها إلى الحفاظ على مكانته وإلى خدمة مصالحه الخاصة التي قضت على المصلحة العامة. وبدلا من التطرق للمشاكل المادية والاجتماعية التي تسبب النظام الحاكم في تفشيها وتضاعفها لسوء التسيير، ذهبت الحركة اليسارية لتبرر وجودها كمعارضة سياسية رسمية بتبني خطاب سياسي جديد كالمطالبة باحترام الحريات والمساواة ما بين الجنسين لتحقيق الديمقراطية.

تغير خطاب الحركة اليسارية الرسمية ليسلك طريق الديمقراطية باعتباره الحل الأمثل في مجتمع لا تزال أغلبية فئاته الاجتماعية محرومة من تعليم جيد وتكوين مهني فعال يمكنها من بناء استقلالية مادية تحفظ لها مستقبلها وتؤمن حياتها. في الوقت الذي تشهد فيه الجزائر استيرادًا كبيرًا لليد العاملة الأجنبية نتيجة ارتفاع سعر المحروقات لبناء بطريقة بشعة وسريعة مشاريع سكنية طال انتظارها، بحيث تشير التقارير بأن: (اليد العاملة الصينية تحتل صدارة قائمة العمالة الأجنبية التي تملك تأشيرة العمل، بنسبة 45 %، وهي موزعة بشكل كبير في قطاع البناء، يليها المصريون بنسبة 11 %، وبنسب أقل الإيطاليون 5.3 % والسوريون 5.2 %، وفرنسا والفلبين بنسبة 3 %)[6].

وتذهب الحركة اليسارية متجاهلة الكارثة العمرانية والبيئية، المضافة إلى العدد الهائل من البطالين والمتسولين الجزائريين لتقود شعار الحرية والمواطنة. إلى جانب هذا، صرفها النظر عن سياسة التشغيل التي أسست الفقر كظاهرة اجتماعية جديدة أصبح يتخبط فيها خريجو المعاهد والجامعات.

وقد أدى دعم النظام الحاكم لسياسة الإدماج المهني بسبب خطر البطالة التي وصلت في 2000 إلى نسبة 30 % من مجموع السكان لتتراجع نسبة البطالة في

6 www.djazairess.com/elmassa/874

السنوات الأخيرة إلى 10 % بفضل الوكالة الوطنية لدمج الشباب ومع هذا لم تتمكن هذه السياسة من تحسين أوضاع الشباب الاجتماعية والاقتصادية. عندما نجد الفئة الشبابية الحاملة لشهادات جامعية تتقاضى مبلغ 15 ألف دينار جزائري كأجر مدعم من قبل ميزانية الدولة، بحيث لم يتجاوز لحد اليوم ثلث الأجر القاعدي المحدد بـ 18 ألف دينار جزائري، فما بالك بالذين تم دمجهم بشهادات متوسطة والذين هم بدون تأهيل؟[7]

وفي ظل النقص الفادح لمناصب الشغل تجد الشركات الأجنبية الخاصة فرصة مواتية للتعامل مع اليد العاملة الجزائرية خارج قانون العمل. فهي تستأجرها بمبلغ بسيط من دون تأمين ولا ضمان اجتماعي بحيث يؤكد التقرير المفصل لرابطة حقوق الإنسان الجزائرية أن: (الانتهاكات تتمثل في حرمان العمال الجزائريين البسطاء من أبسط حقوقهم المكفولة قانونا والمنصوص عليها في قانون العمل الجزائري، منها مصاريف الإطعام والنقل ومنحة الزوجية ومنحة المناوبة الليلية، علاوة عن منح الخبرة المهنية المكتسبة والتأمين، مع التماطل في تسديد أجور العمال واستعمال الأسلوب الإقطاعي وتحويل العمال إلى عبيد، وعدم الاعتراف بالحق في التمثيل النقابي والعمالي...)[8].

أسباب ضعف الأحزاب اليسارية الرسمية في الجزائرية

يعكس الانشقاق والضعف اللذان تعيشهما الحركة اليسارية في الجزائر طبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي لكل الأحزاب السياسية مع جميع مكونات حياة الفئات الاجتماعية. وتعتبر التجربة القصيرة التي عاشها المجتمع الجزائري مع ما يسمى بالتنظيمات السياسية مؤشرا أساسيا لتحليل الوضع الحالي. ولم تحظ البنى الاجتماعية والفئات المحلية طوال هذه المراحل التاريخية بفرصة كبيرة لكي تتكون وتنشأ حتى تصبح قادرة على التكتل في منظمات وأحزاب سياسية للدفاع على مصالحها والمطالبة بالمشاركة في السياسة العامة مع مختلف السلطات التي مرت بمنطقتها الجغرافية.

وزادت السلطة السياسية التي نشأت على أساسها الدولة الوطنية من شلل الروابط الاجتماعية إذ ظهر أسلوبها متشابها بذلك الذي مارسته السلطة الفرنسية الاستعمارية.

7 http://www.djazairess.com/elhayat/177

8 وحسب تقرير صادر عن رئيس المكتب الولائي للرابطة، هواري قدور - http://www.akhbarona.com/world/74809.html#ixzz31KqnhRP

وجاء تنظير هذه السلطة لبناء دولة اشتراكية وعادلة مجرد حبر على ورق لأن الصراعات السياسية التي نشأت ما بين منظريها أثناء الاستعمار أطاحت بالأب الروحي للحركة الوطنية وتسببت في انهيار أحد الأحزاب التاريخية اليسارية الأساسية، الذي بدأ يتكون كمؤسسة سياسية فعلية. وسمي هذا الحزب بـ "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، والوجه الآخر لحزب الشعب، أسسه "مصالي الحاج" سنة 1937 وقاوم وصارع من خلاله سياسيا ضد الحكومات الفرنسية المتتالية منذ نشأ نجم شمال أفريقيا، مطالبا إياها بحق استقلال الجزائريين، متبنيا في ذلك فكرة "الجزائر جزائرية"[9].

وقد ظهرت الحركة اليسارية كمعارضة سياسية محظورة في مجتمع بلغت نسبة الأمية داخل شرائحه بعد الاستقلال نسبة 85 %[10].

وحاولت مختلف الشخصيات السياسية والإطارات الجامعية المُقْصاة عن النشاط السياسي بسبب قانون نظام الحزب الحاكم، التكتل في جمعيات وحركات يسارية سرية لمعارضة ونقد طريقة تفعيل المشروع الاشتراكي لاستكمال الثورة الاجتماعية. وكان هدفهم الأساسي يرمي إلى كيفية بناء دولة اشتراكية قوية لمساندة حركات دول العالم الثالث في تكوين قطب اشتراكي اجتماعي، متضامن مع الاتحاد السوفييتي بهدف الوقوف أمام توسع النظام الرأسمالي الأمريكي. وأصبح الاهتمام منصبا أساسا على الفكر النظري الاشتراكي لبناء مفهوم الدولة، وغابت فيه فكرة المجتمع وغاب معها الاهتمام بطبيعة البنيات الاجتماعية وحقيقة التحولات التي تتفاعل معها بعد الاستقلال. وخلفت هذه العملية تجاهل الحقائق المحلية الميدانية وطبيعة التصورات والممارسات المتضامنة والمتنافرة في نفس الوقت لبناء العلاقات الاجتماعية بداخل المجتمع[11].

وقد لاحظ أحد أعمدة علم الاجتماع المعاصر بيار بورديو منذ مرحلة الحرب التحريرية التدمير التحتي للمجتمع المحلي بافتعال سياسة استعمارية بشعة، مزقت الرابط الاجتماعي الذي كان يتواصل من خلاله الجزائريون. بعد قيامه بأبحاث ميدانية ومقابلات معمقة مع جميع الفئات الاجتماعية المتضررة من الاستعمار الرأسمالي، وأصدر كتابه الشهير "العمل والعمال في الجزائر"، الذي منع نشره في سنوات الحرب بسبب الحقائق الأليمة التي لم تَرْضَ السلطة الفرنسية نشرها.

9 Mohammed Harbi, L'Algérie et son destin, Croyants ou citoyens, Ed, Arcantère, Paris, 1992

10 Mohammed Hachemaoui, Clientélisme et patronage dans l'Algérie contemporaine, Paris, Karthala, IRMAM, 2014

11 Larbi Mehdi, Réalité sociologique et quête du sens chez Pierre Bourdieu : le cas de l'Algérie, Revue At-Tadwin,N°05, Dec 2013, P : 22-30

وصدر كتاب "العمل والعمال في الجزائر"[12] بعد سنوات قليلة من نشر كتاب "علم الاجتماع في الجزائر" الذي صدر للمرة الأولى عام 1958، وسبق ذلك صدور كتاب "الاقتلاع" مع الباحث والمفكر المرحوم عبد المالك صياد عام 1964. وتعتبر هذه الكتب بمثابة جدارية علمية مكملة بعضها لبعض في المعنى، والأولى من نوعها لأنها دفعت بصاحبها إلى إنشاء أحد أبرز المدارس الاجتماعية الفرنسية للقرن العشرين.

وأكد بيار بورديو من خلال أبحاثه الميدانية أن الجزائر ليست فرنسية وفسر ذلك بالطابع القبلي للسكان الأصليين ليعمق من ثم تحليله العلمي من أجل تفكيك وتعرية سياسة الاستلاب الاستعماري[13].

ويطور بورديو مفهومه السوسيولوجي المتمثل في إشكالية "الاقتلاع" ليظهر عواقب ونتائج الاستعمار من حيث إفساده للمجتمعات الريفية الجزائرية وتهجير سكان القرى إلى المخيمات الجماعية.

وعمل الباحث جاهدا على شرح الطريقة الاستعمارية لعملية اغتصاب وانتهاك الأراضي وتفكيك النظام القبلي الذي نتجت عنه ظاهرة الهجرة. فرقت هذه الهجرة التاريخية ما بين الأفراد والجماعات وقطعت نهائيا عملية التواصل مع عالمهم الرمزي والثقافي العريق، إذ ظهر الجزائري الجديد في فضاء حضري (المدينة الأوربية) غريب صعب عليه الاندماج فيه ، جراء اختلاف كل واحد منهما (من حيث تصوره الثقافي الخاص) ونظرته الفردية لظاهرة الاقتصاد.

أصبح الفرد الجزائري منتميا رغما عنه إلى طبقة "شبه بروليتارية" مستغلة ومستلبة بسبب السيرورة التاريخية التي فرضتها الظاهرة الاستعمارية. وتستوقفنا هنا مقولة بيار بورديو الشهيرة معبرة عن وضع استثنائي، حيث كتب قائلا إن في الجزائر: "فلاحون بدون أراضٍ، عمال بدون عمل ولا مهنة ولا حرفة، مدنيون بدون مدينة"[14].

وبعد الاستقلال، كتبت الباحثة جوان فافرات سعادة، المختصة في علم الإناسة عن العلاقة التي خاضها الجزائريون مع مسئوليهم وإدارتهم المحلية أثناء التجربة التنموية بعد الاستقلال لإنجاح نموذج الثورة الزراعية، الذي تبناه النظام الجزائري كمنهج اشتراكي. وقد بنت تحليلها على بحث ميداني ومقابلات مكملة للمنهج الذي

12 Pierre Bourdieu, Travail et travailleurs en Algérie, Paris, Mouton (avec A. Darbel, J-P. Rivet, C. Seibel),1963

13 لوران بازان، سسيولوجية العمال الجزائريين لبيار بورديو من وجهة نظر إثنولوجية الحاضر، ص: 41-51، مجلة التدوين، رقم 5 ديسمبر 2013.

14 Pierre Bourdieu, Abdelmalek Sayad, Le déracinement, crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Paris, Minuit, 1964

استعمله بيار بورديو قبلها. وتقول الكاتبة: (عند مجيئنا قابلنا المسؤولين الجزائريين وأثناء الحديث معهم لاحظنا أن العمال ظلوا صامتين ومتمسكين بالنظر إلينا من دون انقطاع. في اليوم التالي، انطلقنا في إجراء مقابلاتنا المبرمجة من دون تفضيل المسئولين. وفي المساء، أخذنا أشخاص يائسون بمفردنا ليتحدثون معنا عن وضعية العمل في التجمعات القروية والفلاحية. وحينئذ أدركنا أن تاريخ قضية القطاع الفلاحي بعد رحيل الأوروبيين في 1962 لا تزال مطروحة بشدة. تيقنا بعد محاولات عدة، لعدم الخوض في هذا المشكل بأن الفلاحين اعتبرونا من رجال العدالة)[15].

ويساعدنا الاعتماد على هذه التحاليل المستقاة من الواقع المعاش على معرفة حقيقة تواجد قوى سياسية بالمعنى العلمي المتفق عليه. وحينئذ نلاحظ بوضوح الإشكالية الأساسية التي طرحت منذ الاستقلال فيما يخص طبيعة المنظمات السياسية عامة والحركة اليسارية على وجه الخصوص.

وتكمن المشكلة في طبيعة الأفكار والإيديولوجيات التي غذت الدوائر السياسية بعد الاستقلال، حيث يظهر انفصال وانشقاق كبيرين بينها وبين الحقيقة الاجتماعية لأغلبية الفلاحين الجزائريين. فعدم تطلع أغلبيتهم إلى محتوى الأفكار الاشتراكية وأهدافها، وعدم وضع طرق ومناهج سليمة لقضية التسيير في القطاعات الزراعية لكي تتعارض مباشرة مع أسلوب النظام الكولونيالي الاستعماري، جعل الوضع على حاله، حيث أعاد المسؤولون الجزائريون المشرفون على هذا القطاع الفلاحي إنتاج نفس العملية التي باشرها المعمر الأوربي بالأمس. كل هذا عبارة عن عوامل جعلت من الفلاحين الجزائريين أفرادا شبه مستقلين كونهم اصطدموا بسلطة إدارية جديدة لا تختلف كثيرا عن سابقتها (السلطة الكولونيالية).

لقد رأينا من خلال الأعمال التي نشرها الباحث والمتخصص في جزائر الستينات بيار بورديو أن رأس المال الرمزي والثقافي للجزائري البسيط كان يبتعد كل البعد عن الثقافة والتصور اللذين تتطلبهما الإيديولوجيات التي استطاعت بناء قاعدة اجتماعية يسارية لصالحها، سميت بالطبقة البلوريتارية.

فظاهرة "التضامن العضوي" (إ. دوركايم، 1984) التي سمحت للعمال ببناء رابطة اجتماعية قوية على أساس المصلحة المادية، نتجت على أساس الوعي الجماعي الذي نبع من تجربتهم الخاصة والمتعلقة بالأحداث الكبرى كالثورة الفرنسية والثورة الصناعية الإنجليزية.

15 Jeanne Favret-Saada, Algérie 1962-1964 : essais d'anthropologie politique, Paris, Bouchene, 2005

ويختلف التاريخ الاجتماعي الذي عايشه العامل الأوروبي عن ذلك الذي عايشه العامل الجزائري، بحيث وجد الأول أثناء تجربته ظروف وإمكانيات بشرية كبيرة سمحت له بالتعرف على الوظيفة السياسية للمنظمة اليسارية، باعتبارها أداة أساسية تهدف إلى الحفاظ على مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية. أما الثاني فتجربته اختلفت لأنه واجه استعمارا كولونياليًّا، ومن هنا يمكن القول بأن الفكر اليساري الذي ظهر في فترة الاستعمار عند الجزائريين اقتصر على جماعة محدودة، وتأثر أغلبها بالفكر الماركسي والإيديولوجية الاشتراكية نتيجة لاحتكاكهم بالعمال في المهجر أمثال "مصالي الحاج". وانضم نفر آخر إلى المدرسة الفرنسية أمثال "فرحات عباس"، وهي مدرسة تواجدت بالجزائر لتؤهلهم لمعرفة مفكري وفلاسفة عصر الأنوار الذين كتبوا وقاوموا الأنظمة الإمبريالية العرقية والدينية[16].

اندثر هذا العمل مع اندلاع الحرب التحررية إذ انتشرت مع هذه الأخيرة الأفكار "الشعبوية" وتقوت بفضلها العلاقات الشخصية والعائلية، لتصبح بعد الاستقلال الممارسة الحقيقية والأساسية، التي طورت معها العلاقات الزبونية لقيادة وتسيير شؤون الإدارة والمؤسسات العمومية للدولة[17].

وتمثلت الأزمة التي واجهت تطور الحركة اليسارية في الجزائر في غياب علاقة وطيدة ومتواصلة في الزمان والمكان بين النخبة والقاعدة الاجتماعية. واعتنقت النخبة أسطورة مختلفة المفاهيم عن أساطير ومصطلحات المجتمع المحلي، تشبعت بأفكار نظرية واعتقدت بإيمان كبير في إيديولوجية بعيدة كل البعد عن واقعهم الاجتماعي المعاش. فأصيبت بعض الشخصيات السياسية والمثقفة بصدمة كبيرة وخيبة أمل بعدما فاجأها المجتمع بالتصويت بالأغلبية الساحقة لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أول انتخابات حرة ومتعددة. واكتشفت هذه الشخصيات في ذلك الحين الفرق الشاسع الذي يفصل بين معتقداتهم الفلسفية وثقافتهم العالمية وبين باقي المعتقدات والثقافات التي تحملها الفئات الاجتماعية المكونة لمجتمعهم. وأدت الفجوة الكبيرة التي تفرق بينهما إلى هجرة الأدمغة، فأصبحت الجامعات الجزائرية ومراكز البحث العلمي تعاني من نقص في التأطير البيداغوجي وتراجع الإنتاج المعرفي والتكنولوجي بشكل كبير.

وعليه يمكن الإقرار بأن الانفتاح السياسي الذي عرف بالتعددية الحزبية في الجزائر أتاح الفرصة للنظام التسلطي إلى إعادة بناء نفسه بنفسه حتى يتماشى

16 Hannah Arendt, L'impérialisme : les origines du totalitarisme, Paris, Gallimard, 2002

17 Larbi Mehdi, Lien social et espace public en Algérie : De la colonisation à l'émergence de l'Etat- nation, In : Les espaces publics au Maghreb, DIRASET, Tunis, CRASC, Oran, 2013, P : 127-140

مـع المسـتجدات العالميـة. واسـتطاع التموقـع بداخـل المصطلحـات الجديـدة كالديمقراطيـة، الحريـة والمسـاواة بـين الجنسـين لـكي يحـول مضامينهـا مـن المحتـوى الأصـلي ويعطـي مـن جديـد لـكل واحـدة منهـا صبغـة تسـمح لـه بالبقـاء. وشـكل أصحاب النظـام التسـلطي مـع حلفائهـم وزبائنهـم تحالفـا كبـيرا كي يصبحـوا ممثلـين للمجتمـع المـدني وهـذا بإنشـاء أحـزاب سياسـية ومنظمـات جماعاتيـة، يخاطبـون بهـا المجتمـع باعتبارهـم شـخصيات تنشـط لهـدف تطويـر الحريـة والمشـاركة السياسـية مـن أجـل تجسـيد مـشروع المواطنـة فـي الجزائـر.

أمـا الأحـزاب السياسـية الأخـرى، فقـد بـرز دور أصحابهـا باحتلال هـذه المؤسسـات الجديدة بتصـورات اجتماعيـة تمـلي قواعـد الجماعـة المحليـة، القبليـة والعشـائرية، أثنـاء النشـاط السـياسي وتثـني عـلى أفرادهـا فـي الحمـلات الانتخابيـة باعتبارهـم ممثلـين سياسـيين لـكي يتلقـوا مسـاندة كبـيرة تسـمح لهـم بالهيمنـة عـلى مناصـب المجالـس البلديـة والولائيـة.

توضـح هـذه العمليـة بـأن التنشـئة الإجتماعيـة للأحـزاب السياسـية تتقـوى بالروابـط والعلاقـات الاجتماعيـة المحليـة الـتي تتحكـم فـيها أنظمـة القبيلـة والعشـيرة، حيـث تديـر وتوجـه الـصراع لـكي يتفاعـل مـع مـا تـراه الجماعـة المحليـة منفعـة لهـا، ضاربـة عـرض الحائـط بـكل الاعتبـارات الخارجيـة عـن حقيقتهـا الإجتماعيـة والاقتصاديـة.

وتعـبر هـذه الحقيقـة الـتي درسـها الباحـث فـي علـم الإناسـة السياسـية "محمـد حشـماوي" وعمـق تحليلهـا أثنـاء قيامـة بتحقيقـات ميدانيـة مطولـة بـأن الخطـاب العلـني الـذي تتبنـاه الأحـزاب السياسـية عبـارة عـن " قنـاع" يخفـي حقيقـة الـصراع القائـم فـي الواقـع، حيـث يعـبر هـذا الأخـير عـن فكـرة أن تفاعـل الأفـراد والجماعـات مـرده إلى صراع يهـدف إلى تملـك مؤسسـة سياسـية رسـمية (الحـزب) واسـتغلال السـلطة المخولـة لهـا لـكي تخـدم وتحافـظ فـي نفـس الوقـت عـلى المصالـح الماديـة والرمزيـة التابعـة للبـنى الاجتماعيـة المحليـة، القبليـة منهـا والعشـائرية. ويجـدر بالذكـر أن الخطـاب السـياسي يبقـى نظريـا سـواء ذلـك الـذي تبـنى تصـورات وأفـكارا يسـارية أو ذلـك الـذي اعتنـق الأفـكار الحديثـة الحاملـة لمشروع الديمقراطيـة، لأنهمـا أصبحـا أداة تغطـي وتخفـي حقيقـة الـصراع القائـم بـين الأفـراد والجماعـات المكونـة للمجتمـع الجزائـري. ولهـذا السـبب، يمكـن التركـيز عـلى فكـرة أن ابتعاد الأحـزاب السياسـية عـن الواقـع وعـن الحقائـق اليوميـة جعـل منهـا هيـاكل جافـة، تبحـث عـن البقـاء بإعـادة ترميـم خطـاب نظـري وأسـطوري يخلـو منـه موضـوع الـصراع الـذي ينشـط الفعـل السـياسي المحـلي. وأصبـح وجودهـا متعلقـا بوضعهـا وبطبيعـة العلاقـة التى يمكـن بناؤهـا بداخـل فضـاء سـياسي صنعتـه ثقافـة الـولاء مـع الجماعـات الضاغطـة فـي السـلطة. وقـد كتبـت الباحثـة آيـت حمـدوش قائلـة إن الأحـزاب السياسـية الجزائريـة: "تظهر وكأنهـا تنتمـي إلى مرحلـة مـا قبـل ظهور السياسـة .يتجـلى وجودهـا فـي المناسـبات الانتخابية

الرسمية ليصمت صراخها وتغيب صورها حتى مجيء المناسبات المقبلة. تتظاهر بوجود شكلي كونها تنشط في مناسبات محددة رسمية لينطفئ نورها من الحياة السياسية حتى المواسم المبرمجة" [18].

المنظمات والنقابات الحرة والتحالفات المشكلة لحركة يسارية "جديدة" في الجزائر

يمكن اعتبار كل من المنظمات والنقابات الحرة والتحالفات التي بدأت تتشكل وتتجمع لتكون معارضة قوية ضد النظام التسلطي حركة يسارية تطمح بعملها التضامني إلى تغيير النظام.

إن المطالبة بالتغيير الجذري في هياكل النظام وتغيير طبيعة السلطة لفتح الباب أمام بناء دولة مدنية هما الفارقان اللذان يميزان ما بين هذه الحركات الجديدة والأحزاب اليسارية الرسمية السابقة.

وقد ظهرت هذه الحركات اليسارية الجديدة في استقلال عن بعضها البعض نتيجة تنوع أسبابها واختلاف مراحل ظهورها. عبرت كل واحدة منها بطريقتها الخاصة عن رفضها لأسلوب النظام الحاكم، إذ انفردت كل واحدة منها بمطلبها الخاص النابع من شعورها ومن أوضاعها المتميزة والمختلفة عن باقي الحالات الأخرى.

وتميزت كل هذه الحركات بوضعها غير الرسمي بالرغم من ظهور جزء منها في قطاعات عمومية لتعبِّر عن أوضاعها المزرية في مجالها المهني الاجتماعي. وسميت هذه الأخيرة بالنقابات الحرة، بحيث نشأت على مطلب التحرر من تبعيتها للنقابة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريون، المنظمة الوحيدة التي مثلت منذ الاستقلال مجموع عمال القطاعات العمومية والاقتصادية.

وانطلقت هذه الحركة اليسارية في عملية التظاهر منذ سنين خلت لكي تطالب السلطة بإعادة النظر في القانون الأساسي المنظم للوظيفة العمومية حتى تتمكن من تحسين أوضاعها المهنية والاجتماعية. وسايرت قطاعات كثيرة هذا النهج الجديد، حيث انطلقت موجة من الاضرابات في جميع قطاعات الدولة مثل المؤسسات التربوية والاستشفائية والجامعية لتنتهي بالمؤسسات الاقتصادية مثل شركة إنتاج المحروقات.

18 Louisa Dris-Aït Hamadouche, " L'abstention en Algérie : un autre mode de contestation politique", L'Année du Maghreb, V, 2009, p : 263-273

ولعـل مـا يدعـو إلى التسـاؤل أكـثر هـو منـع وعـدم الترخيـص للمسـيرات فـي بـاقي الولايـات رغـم أن قـرار وزيـر الداخليـة والجماعـات المحليـة آنـذاك يتعلـق بمنـع المسـيرات فـي العاصمـة فقـط، غـير أن هـذا الحظـر امتـد بطريقـة آليـة إلى مختلـف الولايـات دون الاسـتناد إلى قـرار قانـوني معـين.

ويجـب عـلى كل منظمـة أو حركـة الامتثـال للقوانـين المنظمـة للتظاهـرات والمسـيرات حيـث يتـم تقديـم طلـب الترخيـص للـوالي ثمانيـة أيـام كاملـة عـلى الأقـل قبـل التاريـخ المحـدد للمظاهـرة، تحـدد فـيه صفـة المنظمـين، ويوقـع الطلـب ثلاثـة منهـم يتمتعون بحقوقهـم المدنيـة والسياسـية، وكذلـك الهـدف مـن المظاهـرة والمسـلك الـذي تنتهجـه إضافـة إلى الوسـائل الماديـة المسـخرة لهـا لضمـان سـيرها منـذ انطلاقهـا إلى غايـة تفـرق المتظاهريـن، عـلى أن يسـلم الـوالي فـور إيـداع الملـف وصـلا بطلـب الترخيـص. ويقـوم الـوالي بإصـدار موافقتـه أو رفضـه للتجمهـر قبـل خمسـة أيـام عـلى الأقـل مـن الموعـد المزمـع. ويمكنـه هـو أو أحـد مرؤوسـيه منـع أي تجمـع بـأن يبلغـوا المنظمـين بأنهـم يمثلـون خطـرا حقيقيـا باضطـراب النظـام العـام أو إذا كان يبـدو بوضـوح أن الغـرض الحقيقـي مـن التجمـع يمثـل خطـرا عـلى النظـام العـام. كذلـك فـإن القانـون يحظـر أيـة أنشـطة فـي التجمعـات المتعارضـة مـع الثوابـت الوطنيـة، أو الـتي تـضر برمـوز ثـورة أول نوفمـبر 1954 أو بالنظـام العـام أو الآداب العامـة.

ويواجـه القانـون 19-91 المتعلـق بالاجتماعـات والمظاهـرات العموميـة انتقـادات حـادة مـن جانـب الجمعيـات والأحـزاب السياسـية المعارضـة وكذلـك المنظمـات الدوليـة لأنـه ضيَّـق كثـيرا عـلى الحـق فـي حريـة التجمـع، إذ غـيّر المتطلبـات القانونيـة لعقـد المظاهـرات، وطالـب الجماعـات الـتي تعـتزم التجمـع بـأن تلتمـس تصريحـات رسـمية مـن السـلطات وليـس إخطارهـا فحسـب.

وعمقـت السـلطة مـن مـآسي الجزائريـين ومصـادرة حقهـم فـي التجمـع بمـواد قانونيـة عقابيـة تفـرض الحبـس عـلى كل مـن يشـارك أو يدعـو الآخريـن للمشـاركة فـي مظاهـرة غـير مُعلنـة يُعاقـب عليهـا بموجـب القانـون نفسـه بالحبـس مـن ثلاثـة أشـهر إلى عـام وغرامـة 3000 إلى 15 ألـف دينـار جزائـري، وإحالـة المخالفـات فـي هـذا الشـأن وفقـا للمـواد مـن 97 إلى 101 مـن قانـون العقوبـات.

ورغـم كل هـذه الصعوبـات والعراقيـل لمنـع إبطـال مفعول التظاهر بشـتى الطـرق القانونية والقمعيـة، اسـتطاعت المنظمـات النقابيـة الحـرة البقـاء فـي الواجهـة وتمكنـت مـن بنـاء وتوسـيع عددهـا لترغـم السـلطة عـلى التعامـل معهـا كشريـك اجتماعـي أسـاسي، فرضـه الواقـع لكونـه الممثـل الوحيـد لعمـال وموظفـي القطـاع العمومـي.

وقد عاشت هذه الحركات تذبذبات وتراجع صوتها بعدما اشترى النظام الحاكم صمتها بالترميمات المادية التي تمثلت في الزيادات المتكررة في الأجور وبرمجة سياسة توزيع مسكنات اجتماعية وترقوية للفئات المختلفة. وساعدت عوامل كثيرة هذه الحركات على استرجاع المكانة الأساسية لمواجهة النظام التسلطي ومطالبته مباشرة بالرحيل بطريقة سلمية، و هذا من أجل السماح بالمرور إلى مرحلة جديدة لبناء دولة مدنية ديمقراطية.

وبالإضافة إلى تطور الإحساس الجماعي الرافض للوضع الاجتماعي الحالي، أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية لسنة 2011 بتطور أحداث الشغب التي قادتها فئة الشباب العاطل عن العمل، ضاربة عرض الحائط بكل القرارات الرسمية لمنع التظاهر، حيث سمحت بظهور وانتشار ظاهرة حرق الأجساد أمام المقرات والمؤسسات العمومية. ويعتبر هذا التظاهر الممارسة الجديدة والبشعة لنضال القرن الحادي والعشرين، الذي سوف تقشعر أمامه القلوب وتدفع المحللين إلى إعادة النظر في بناء مقاربة علمية جديدة من خلال الرجوع إلى سلوك العبيد ومضطهدي القرون الوسطى.

وقد أدت هذه الأحداث إلى ردود فعل كبيرة دفعت بظهور جميع الأطراف السياسية والمنظمات الحقوقية والنقابات الحرة بتنظيم مسيرات ومظاهرات سلمية للتنديد بالأحداث وبمسؤولية النظام التسلطي عن تفشي ظواهر اليأس التي أدت إلى الهجرة السرية غير الشرعية المسماة في اللغة الشعبية بـ "الحرقة" لتنتهي بحرق الأجساد بسبب المعاناة اليومية في الجزائر الغنية بمواردها الطبيعية.

وهكذا تطور شعور جماعي بتكثيف التعبئة الجماهيرية وتكرار التظاهرات السلمية عند كل من الحركات اليسارية الرسمية وغير الرسمية، حيث ترى الأولى أن هذه العملية عبارة عن مطالبة سياسية قوية لكي يمتثل النظام التسلطي للقوانين والحقوق الدولية التي صادق عليها. أما الحركة الثانية، فيُظهر خطابها أنها حركة تعمل بشتى الطرق السلمية على مطالبة النظام التسلطي بالرحيل لكي تظهر بوادر الانفتاح الحقيقي لبناء الديمقراطية الحقيقية.

وظهرت داخل الحركة اليسارية غير الرسمية تحالفات جديدة جمعت شخصيات نشطة في منظمة حقوق الإنسان: مثل الشخصية النشطة "علي يحي عبد النور[19] وفي

19 Né le 18 janvier 1921, Maître Abdenour Ali-Yahia est le doyen des défenseurs arabes des droits de l'homme. Il est l'auteur de "Algérie: Raisons et déraison d'une guerre" (Editions L'Harmattan, Paris 1996) et " La dignité humaine" (Editions INAS, Alger, 2007). Maître Abdenour Ali-Yahia est le fondateur en 1985 de la Ligue algérienne pour la défense des droits de l'homme (www.la-laddh.org), reconnue officiellement par les autorités algériennes en 1989; il en est aujourd'hui le président d'honneur

النقابات الحرة التي ظهرت عند عمال قطاع التوظيف العمومي والمجلس الوطني الأعلى لأساتذة التعليم العالي، ليساندوا الاحتجاجات المختلفة التي تتظاهر في أغلب مناطق الوطن وتأسس على هذا مشروع سياسي يهدف إلى التشاور في كيفية الانتقال بطريقة سلمية إلى نظام ديمقراطي. وسميت هذه التحالفات بالتنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية CNCD[20].

ولم يستطع هذا التنظيم الجديد الهيمنة على الفئات الاجتماعية المتضررة لكونها تابعت بمفردها العصيان والتظاهر لتطالب النظام التسلطي الحاكم بطريقة مباشرة بتحسين الأوضاع التي أصبحت تقف حجر عثرة أو عائقا أمام الاستقرار الاجتماعي. وعبرت هذه الفئات عن اشمئزاز جماعي وتهور شعبي، واكتسح الشوارع ليهدد النظام الحاكم بغلق الطرق سعيا منه إلى الاستجابة لمطالبه. وتكررت هذه الممارسات لكي تندد خصيصا بالقوائم المبرمجة لتسليم المسكنات الاجتماعية، بحيث شاعت هذه الظاهرة في جميع المناطق الحضرية منها والريفية. وتسجل هذه التجمعات العفوية تراجعا مؤقتا مخلفة من ورائها بصمات الغضب على المنشآت العمومية المحطمة جراء غياب قنوات الحوار مع أصحاب سلطة القرار.

وانقسمت الحركة اليسارية الجديدة التي تهدد كيان النظام التسلطي إلى قسمين: جماعة منظمة ومهيكلة غير معترف بها لكونها منفصلة عن الأحزاب اليسارية الرسمية وعن النقابة الوطنية، بحيث تقاوم بطرق سلمية رحيل النظام التسلطي لكي يتحقق التغيير السياسي. أما الشكل الآخر للحركة اليسارية فكان يتمثل في مجموعات السكان التي تظهر بطرق عفوية ومن دون تأطير، بحيث تهدد الأمن العام والاستقرار الاجتماعي بشتى الطرق والممارسات العنيفة، مطالبة النظام بالإصغاء إلى مشاكلها والعمل على حمايتها الاجتماعية.

ودفع مثل هذا الظرف النظام التسلطي إلى مباشرة التدخل السريع لتدعيم أسعار المنتجات الغذائية الأساسية بفضل حصيلة مداخيل النفط التي وصلت سنة 2011 إلى (200 مليار دولار) وأيضا مباشرة مراقبة أسعار السوق ومعاقبة المضاربين، إذ أخذ على عاتقه مسئولية تغطية العجز الذي نشره المركز الوطني للإحصاء والذي أشارت إحصائياته إلى ارتفاع كبير مس كل المواد الاستهلاكية الضرورية: وارتفعت أسعار لحم البقر بنسبة 30.3 %، والخضر بنسبة 28.7 %، والحبوب بنسبة 5.66 %، ولحم الدجاج بنسبة 16.3 %[21].

20 ظهرت هذه الحركة في 21 جانفي لتطالب بتجمع القوى الاجتماعية من أجل التنديد الجماعي بالممارسات التعسفية للنظام التسلطي. وقد بدأت حركتها تتظاهر في العاصمة من جانفي إلى جوان 2011 مطالبة النظام بالرحيل.

21 المركز الوطني للإحصاء في الجزائر، إحصاء وتقرير 2013.

وإلى جانب هذا، بدأ الشروع في سياسة سكنية "غير عقلانية" مما أدى إلى ظهور مجمعات سكنية تفتقر إلى قواعد التهيئة العمرانية وتبتعد عن المظهر الجمالي للطبيعة، إلى جانب كونها مجمعات سكنية تصيب صحة العائلات المستفيدة بأعراض خطيرة.

وكذلك استمر النظام التسلطي في عملية التدخل بإسرافه بأموال طائلة على برامج اقتصادية تفرق الشباب أكثر مما تقربهم حول مشروع تنموي موحد، بحيث أهمل في برنامجه المسطر المحتوى الأساسي للقيمة العلمية للعمل التي تقوم على أساس التكوين لتطوير عملية الإنتاج، لا على أساس التوزيع من أجل التوزيع.

وصارت ظاهرة البطالة وإشكالية السكن السياسة الأساسية والجديدة التي يعتمد عليها النظام من أجل تقسيم وإضعاف القوى الاجتماعية واليسارية المهددة لكيانه.

وكان الإسراع بترتيب قوائم المستفيدين من السكن تحت إشراف مسئولية ولاة الولايات عملية عبرت بكل وضوح عن طبيعة الدولة في الجزائر، حيث كتب عنها لوران بازان على إثر بحث إثنولوجي وتحقيق ميداني مؤكدا أن: "الوالي غيَّر من وظيفتها بإفراغها من محتوى مضمونها الإداري عندما أشرف بنفسه على ضرب العمل البيروقراطي ليصبح ممثل مسرحية تعرض توزيع المسكنات، التي مثلت تصورا بـ"دولة-توزيع" لا بـ"دولة إعادة توزيع"، وهو ما يجرى تفسيره بأن مكانته على المستوى المحلي ممثلة للدولة أكثر من أن تكون ممثلة للحكومة"[22].

أكثر من ذلك، أشرف الوالي على عمليات عدة وقام بحملات إعلامية باستغلال جميع الوسائط السمعية والبصرية، لترويج فكرة التوزيع المبرمجة لجميع الشرائح الاجتماعية المتضررة من السكن، وهذه عملية دفعت بهؤلاء إلى الامتناع عن التظاهر والتقرب إلى المصالح الإدارية لتجسيد عملية التسجيل. واستغل النظام التسلطي هذه الموارد المادية والبشرية في ظرف خاص من أجل كسب الشرائح الكبيرة من المجتمع، لهدف شراء السلم الاجتماعي وتفادي الثورات الشعبية التي ظهرت في كل من مصر وتونس.

وواصل النظام التسلطي من جديد تدخله برفع الأجور لجميع الشرائح الاجتماعية ليظهر عليها سلوك جديد في عملية الاستهلاك الواسع، وراح يخاطب الشباب العاطل وخاصة الجامعيين بعرض تسهيلات جديدة عليهم من أجل الحصول على

22 Laurent Bazin, L'Etat endetté en Algérie : Demande d'Etat, conflits sociaux et ressorts imaginaires du pouvoir, in DETTE DE QUI, DETTE DE QUOI ? Une économique anthropologique de la dette, Paris, l'Harmattan, 2013 p : 171-200

مناصب الشغل في القطاعات العمومية. ونتج عن هذا تقلص نسبة البطالة بحيث أعلنت المنظمة الوطنية للإحصاء عن تراجع نسبة البطالة عند الشباب الجامعي في 2013 بـ 9.8 % مقابل 11 سنة 2011، بعدما أن كانت بنسبة 10 % في 2010.

وبالنسبة للبطالة العامة المعنية بجميع الشرائح الاجتماعية وخاصة النسوة فإنها رغم تقلصها في السنوات الأخيرة عما كانت عليه بقيت تشهد استقرارا لتسجل في 2013 نسبة 16.3% بعد أن كانت 17.11 % في 2011.

وإلى جانب هذا، قدرت نفس المنظمة نسبة مئوية كبيرة من العاطلين بدون تأهيل بـ 56.1 % وقدرتها منظمة أخرى بـ 62.2 % ومست هذه البطالة الشريحة الشبابية المتخرجة من مراكز التكوين المهني[23].

أصبحت شرعية السلطة السياسية رهينة الإنجازات المتعلقة بإشكالية البطالة وأزمة السكن التي نشبت عنها مظاهرات واحتجاجات شعبية متعددة ومتنوعة، شملت جميع مناطق القطر الجزائري.

وقلص استثمار الأموال في المشاريع المشار إليها من تطور الاحتجاجات الاجتماعية وشلت الخطاب السياسي للحركات اليسارية التي كانت ولا تزال تطالبه بالرحيل.

وأصبح الشارع الجزائري ينوه بالجهود المبذولة من جانب الدولة من أجل إنجاح عملية الإدماج الاجتماعي للشرائح الاجتماعية المتضررة من سياسة الانفتاح التي فُرضت على الدولة الجزائرية في التسعينيات. وجلبت السلطة السياسية بفضل السياسة الجديدة عددا كبيرا من السكان ومنحتهم مناصب ومساكن اجتماعية وترقوية وقربتهم إليها للدفاع عن السياسة المتبعة ورفض كل خطاب سياسي يهدف إلى القيام بمظاهرات شعبية ضد السلطة الحاكمة. وإلى جانب هذا، جرى استعمال كل القنوات والمؤسسات العمومية وخاصة المساجد للدعوة إلى التحلي بالسلوك السليم للحفاظ على الأمن الوطني والابتعاد عن الجماعات المحرضة على انتفاضة شعبية، باعتبارها عملية تحطم الإنجازات العمومية وتهدد كيان الدولة الجزائرية.

ومقابل هذا، تصبح السلطة في الجزائر رهينة السياسة المتبعة للحد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المطروحة. فرغم النتائج التي حققتها لحد الساعة، لا يمكن القول بأن الأوضاع الجديدة مبشرة من الناحية الفعلية لاستقرار سياسي بعيد المدى، حيث تتزايد المطالب الاجتماعية بشدة نتيجة النمو الديمغرافي من جهة

23 المركز الوطني للإحصاء في الجزائر، إحصاء وتقرير 2013.

ونسبة المتخرجين من المعاهد والجامعات من جهة أخرى. ويتضح لنا أن سياسة الريع الناتج عن المداخيل المالية للنفط أصبحت الأداة الأساسية التي يستعملها النظام التسلطي لكي يتصدى للمد اليساري الذي يهدد مكانته. والواقع أن بقاء الخطاب السياسي اليساري مقتصرا على جماعة محدودة من جهة ومحظورا من التظاهر ومن تطوير الحوار النقدي البناء من جهة أخرى قلل من شأنه وجعله غير قادر على جلب أعداد كبيرة تتبنى أفكاره. ويبقى الخطر قائما لكون الإمكانيات المستعملة من جانب النظام التسلطي باتت متعلقة بثروة مؤقتة، تتحكم في سعرها تحولات اقتصادية وسياسية عالمية، بعيدة عما يجري في السوق الجزائري. وعلى هذا الأساس تصبح الإستراتيجية المعتمدة في الجزائر لإضعاف الحركات الاحتجاجية اليسارية ضعيفة وخطيرة على الأمن القومي، لكونها تابعة لتحولات اقتصادية خارجية لا تملك فيها قوة، ويمكن أن تسبب لها ضربات قوية وعنيفة تفقدها القدرة على الاستجابة للتحولات المستقبلية.

سيرورة سياسة الأمل[24] في ظل تأرجح الفعل السياسي

لا يزال ضعف تأطير الفئات الاجتماعية واحتواء قوتها ساريْ المفعول ومساهمين في بقاء النظام التسلطي في الحكم. وكان عدم فعالية النشاط السياسي وغياب الانضباط عند ممثلي الأحزاب السياسية عامة واليسارية خاصة، سببا في فقدان أغلبيتها ثقة الشعب جراء عدم أخذ الوعود التي أبرموها معه أثناء الحملات الانتخابية بجدية. وانقطع العقد منذ مراحله الجنينية الأولى بسبب الصدمة التي عاشتها أغلبية الفئات الاجتماعية بعدما تفطنت إلى المسرحية التي لُعبت في الحملات الانتخابية. وتلقت هذه الفئات ضربة قوية حطمت الآمال التي تكونت لديها عندما وعدها ممثلو الأحزاب السياسية بالعمل على تحسين أوضاعها مقابل مساندتها بأصواتها خلال الانتخابات التشريعية، التي برمجت في السنوات الأولى من الانفتاح السياسي. وظهر شكل الأحزاب السياسية في الجزائر ليبعد التعددية أكثر مما يقربها إلى الشرائح الاجتماعية، لكونها عملية أملتها تأثيرات خارجية نتجت عن الرأي العام العالمي والضغوط التي أصبحت تمليها المؤسسات الدولية. وقد كتبت "سارة بن نفيسة" عن هذا الوضع الجديد الذي تعيشه معظم النظم السلطوية مؤكدة أنها: (اضطرت تحت الرأي العام والممولين الدوليين، إلى أن

24 نبيل عبد الفتاح، البحث عن سياسة الأمل، في الاحتجاجات الاجتماعية والثورات المدنية: تحولات السياسة في دول البحر المتوسط العربية، تحرير وتقديم الطبعة العربية، نبيل عبد الفتاح، مصر، 11-35 2011ARMOND COLIN مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية.

تقدم للفاعلين في الداخل والخارج ضمانات على مستوى الانفتاح الديمقراطي. فطرأت عليها أنواع التعددية "في غياب التعددية" مما أضعف معيار التعددية السياسية كوسيلة للتمييز بيت أنماط النظم وأفقدته الدقة. وقبل ذلك فإن فكرة التصنيف التي يتم وضعها في المواجهة، وفقا لطريقة ثنائية بحتة، أنظمة ديمقراطية وأنظمة سلطوية قد عفى عليها الزمن في مجملها مما يؤكد نظرية التهجين المعمم للأنظمة)[25].

وأصبحت الفئات الاجتماعية الجزائرية تعيش الواقع بتصوراتها الخاصة وتواجه المستجدات بتجربتها التي تكونت لديها منذ بداية تنظيم الانتخابات التعددية. واستقلت بممارساتها عن الأحزاب السياسية اليسارية وطورت أسلوبها الخاص للتحاور مع النظام التسلطي مباشرة، رافضة جميع أنواع التمثيل من أجل جلبه إليها وجعله يستجيب لمطالبها.

وقد فطن النظام التسلطي إلى ضعف كل من الأحزاب اليسارية، الإسلامية والديمقراطية في جلب أعداد كبيرة من الشرائح الاجتماعية إلى صفها وبدأ يساوم على مكانته معها بتسييس الحقوق مثل العمل والسكن وتهيئة الفضاء العمراني، ليهيِّأ ممثلوه فيما بعد القيام بحملاتهم السياسية، يفندون بها المنجزات والهياكل القاعدية التي يسهر النظام على إنجازها من أجل راحة الشعب.

واستطاع النظام التسلطي أن يجلب إليه أغلبية الشرائح الاجتماعية بفضل "سياسة التوزيع" التي يصرح ببرمجتها بصورة علنية، الأمر الذي مكنه في نفس الوقت من هيكلة وضم باقي الأحزاب السياسية إليه بسبب الإغراءات المادية الجديدة لتجعل منه "مغناطيسا" لتغيير وظيفة سياسة الأحزاب لمواجهة الانتقادات الداخلية التي تنعته بالنظام التسلطي.

ولا تزال ظواهر متعددة ومتنوعة تقف أمام الحركة اليسارية الجديدة لتمنعها من تسجيل دخولها التاريخ المعاصر بسبب الانفصال التاريخي الذي لا يزال يمزق المحاولات المتكررة الرامية إلى تجسيد تغيير سياسي حقيقي. ويمكن اعتبار هذا السلوك ظاهرة اجتماعية تغلغلت منذ فترة طويلة في ممارسات الفئات الاجتماعية المختلفة، لتعمل على صرف نظرهم وتغييب الجانب الإيجابي الذي يمكن جنيه من التضامن الجماعي على إنهاء مفعول سياسة النظام الحاكم. وإلى جانب هذا، تنتقد بعض الأحزاب اليسارية السياسة العامة بمساندة رئيس الجمهورية على بقائه

25 سارة بن نفيسة، التعبئة والثورات في البلدان العربية المتوسطية: زمن "التهجين" السيايبى في مصر، ولبنان، والمغرب، تونس، في، الاحتجاجات الاجتماعية والثورات المدنية: تحولات السياسة في دول البحر المتوسط العربية، تحرير وتقديم الطبعة العربية، نبيل عبد الفتاح، مصر، 37-56 ، ARMOND COLLIN 2011, مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية.

فـي الحكـم وكأنـه جـزء منفصـل عـن النظـام الحاكـم، إضافـة إلى التشـييد بإنجازاتـه من دون أخـذ السـلبيات المذكـورة بعـين الاعتبـار والامتنـاع عـن ذكـر التجـاوزات والعمليـات غـير القانونيـة الـتي يتعامـل بهـا النظـام لقمـع الحريـات مثـل حريـة التظاهـر السـلمي وحريـة الصحافـة والتعبـير.

ونلاحـظ أن هـذا الانقسـام لا يـزال يؤثـر بالسـالب عـلى الحركـة اليسـارية فـي المنظمـات المتنوعـة الـتي نشـأت مؤخـرا لتعـبر برفضهـا القاطـع للعهـدة الرابعـة ضد رئيـس جمهورية "عجـوز" يحكـم بسـلطة تعسفـية منـذ سـنة 1999، بحيـث أفـرغ جميـع مؤسسـات الدولـة مـن الصلاحيـات المخولـة لهـا فـي الدسـتور بهـدف الانفـراد بسـلطة القـرار. وقـد أدت مسـاندة رئيسـة حـزب العمـال لويـزة حنـون لهـذه الخطـوة وعـدم مقاطعتهـا الانتخابـات الرئاسـية الـتي نظمـت فـي 17 أفريـل 2014 بحركـة اليسـار الجديـدة إلى التريـث والتشـبث بالأمـل، الـذي لا يـزال يحيـا عنـد أطـراف لـيزول بعـد فـترة زمنية قصـيرة، بسـبب الصراعات الشـخصية والمصالـح الفرديـة الـتي تكـون دومـا عـلى حسـاب المصلحـة العامـة.

وظهـرت حركـة "بـركات"[26] الـيّ قـام مؤسسـها حفنـاوي بـن عامـر غـول فـي 2014 بتعريفهـا بأنهـا: (المولـود المبـارك الـذي كلـم النـاس فـي المهـد وأعطـي الحكـم وهـو صـبي. هـو هبـة اللـه للشـعب الجزائـري الأصيـل، الطيـب، الشريـف والطاهـر النسـب، ليخرجـه مـن الظلـم إلى نـور الحريـة).

وعـبرت عـن رفضهـا العهـدة الرابعـة للرئيـس الـذي تعـدى بقـاؤه فـي السـلطة خمـس عـشر سـنة. ورغـم ضعـف عددهـا وقلـة تجربتهـا أكـدت هـذه الحركـة أن وجـود حركـة يسـارية شـيئ غـير بعيـد وغـير مسـتحيل فـي دول طـال حكمهـا بنظـام تسـلطي.

والحقيقـة أن هـذه المنظمـة اليسـارية الجديـدة لعبـت دورا أساسـيا لتبـين مـدى ضعـف النظـام الحاكـم فقـد هـزت كيانـه ودفعـت بـه إلى إظهـار سياسـته الفعليـة، بحيـث قاومهـا بـكل مـا لديـه مـن إمكانيـات قمعيـة لزعزعتهـا وتفرقـة جمهورهـا. ورغـم العنـف المفـرط لمنـع وقمـع التظاهـر السـلمي الـتي كانـت تنظمـه هـذه المعارضـة اليسـارية، الرافضـة لبقـاء النظـام والتظاهـر بمقاطعـة الانتخابـات الرئاسـية، عمـدت لويـزة حنـون، ممثلـة حـزب العمـال، إلى المشـاركة فـي الانتخابـات الرئاسـية لإعطائهـا صبغـة شرعيـة. وقـد جعـل منهـا احتلالهـا الرتبـة الرابعـة الـتي مكنتهـا مـن الحصـول عـلى نسـبة 1.37 % مـن مجمـوع الناخبـين الذيـن لـم يصـل عددهـم إلى نصـف مجمـوع السـكان، أحـد اليسـاريين المتهمـين بدعـم النظـام الحـالي عـلى إبقـاء عجـوز مريـض فـي منصـب الرئاسـة. وبعدمـا ظهـرت بارتيـاح أمـام نتيجـة بنسـبة 49.81 % للفائـز الأول عبـد العزيـز

26 http://www.z-dz.com/z/opinion/5509.html

بوتفليقة، ثم على بن فليس الذي ساندته منظمات وأحزاب سياسية كثيرة لينهي المسابقة بنسبة 12.30 % وعبد العزيز بلعيد، الشخصية الجديدة التي حصلت على 3.06 % بعدما ترأس حزب جبهة المستقبل الذي بدأ قبل ذلك بسنتين وانطلقت تغازل الرئيس المريض باعتبار فوزه تجسيدا للديمقراطية في الجزائر، وتعالت أصوات رافضة العهدة الرابعة برفضهم النتيجة والعمل بعيدا عنها وعن مساندي النظام للتنظيم من جديد والتصدي للسياسة التي يهدف النظام الحاكم تمجيدها. ورغم كل هذا العمل وهذه الجرأة لا تزال الحركة اليسارية تبحث على طريق تسلكه يمكّنها من احتواء صوت وقوة الفئات الاجتماعية، التي تعتبر وبلا منازع قاعدتها وقوتها الأساسية.

وصارت مشكلات الحركات اليسارية في دول العالم الثالث تتعقد وتكبر منذ ظهور شكل الدولة بمفهوم "استغرابي"، يفرض على الأفراد والجماعات قِيَمه ومبادئه من دون التريث لسماعهم لكي تتضح الرؤى ويتفتح البصر لكلا الطرفين حتى يحققا نجاح تجربة التواصل والالتحام.

وتظهر الدولة في كيان قانوني فرض وجوده على الأفراد بأسلوب قمعي، واستعملها الجهاز العسكري كسياسة لتدبير الشؤون العامة، مهملا في هذه العملية أحد الأسس المركزية لعملية النمو. وتمثل إهماله في عدم اعتبار مجريات الأحداث التي يتبادلها الأفراد والجماعات مع المؤسسات والإدارات العمومية بالحدث الهام لتعبيد الطريق حتى يتسنى لكل المقومات البشرية المشاركة في عملية التنمية ونتيجة لهذا أجهضت التجربة وفتحت الباب لظهور الصراع.

وقد عانت الحركات اليسارية من عقبات كبيرة ومتنوعة منعتها من النمو والوقوف بكيان قوي لفرض وجودها ومكانتها في مجتمعات مثل الجزائر. وبعد أن كانت الأبحاث الاجتماعية والسياسية تحلل ضعف هذه الحركات اليسارية بالاستناد إلى الجانب الثقافي والديني، ها هي اليوم تظهر لكي تتحدى النتائج العلمية لهذه الأبحاث وتعمل على جلب الانتباه لتوضح أن موضوعها يفوق الجوانب التي تأسست كمرجع للتقرب منها من أجل معرفة مشكلتها.

وتعبِّر الحركة اليسارية عن تاريخ معقد وثري بالأفكار. وتظل تجربتها وأشكال صراعها يمثلان دروسا في العلوم الاجتماعية عامة وعلم السياسة خاصة، إذ يعبران على عمل إنساني في إبداع تصورات لبناء مناهج تمكنه من القيام برد فعل ضد الأنظمة التسلطية التي تقف أمام حريته.

وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار جميع أنواع المقاومات التي استطاعت البشرية

إنتاجها عبر الزمن حركات يسارية، كونها قامت على فكرة معينة لتندد بطرق الحكم التسلطية وتضحي من أجلها لدفع جميع أشكال الهيمنة.

وقد كوَّنت الحركة اليسارية تاريخها بالرموز والأساطير وسجلت الكتب نضالها حتى تحفظ وتصان لتصبح دروسا تلقن للأجيال ومناهج عمل ونماذج للشعوب المغلوبة على أمرها.

روابط مفيدة

اليسار الأوروبي:

"From Revolution to Coalition – Radical Left Parties in Europe", Birgit Daiber, Cornelia Hildebrandt, Anna Striethorst (Ed.), Country studies of 2010 updated through 2011. http://www.rosalux.de/publication/38610/from-revolution-to-coalition-radical-left-parties-in-europe.html.

"إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي تحرير: جميل هلال وكاتيا هيرمان"
http://www.rosalux.de/publication/40325/mapping-of-the-arab-left.html

لتحميل هذا الكتاب "خارطة لليسار العربي" نرجو زيارة صفحة الفيسبوك الخاصة بمكتب شمال افريقيا: https://www.facebook.com/RosaLux.NorthAfrica

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG
مكتب شـــمال إفريقيا

العنوان :23، شارع يوغرطة، 1082 تونس

+216 71 843 473
infotunis@rosalux.org
www.rosalux.org